ISSN 1016 - 4030

تراثنا

نشرة فصلية تصدرها

مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث

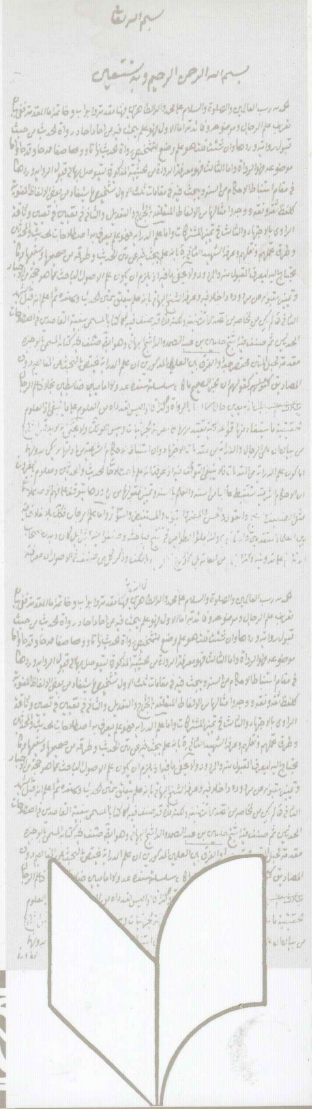

العددان الثالث والرابع [١١٩ ـ ١٢٠]

السنة الثلاثون / رجب ـ ذو الحجّة ١٤٣٥ هـ

تراثنا

نشرة فصلية تصدرها مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث

* الإسهام في النشرة باب مفتوح لجميع العلماء والمحقّقين والباحثين والمعنيّين بشؤون تراث أهل البيت عليهم السلام .
* الآراء المنشورة لا تعبّر عن رأي النشرة بالضرورة .
* ترتيب المواضيع يخضع لأُمور فنّية وليس لأيّ أمر آخر .
* النشرة غير ملزمة بنشر كلّ ما يصل إليها أو بإعادته إلىٰ أصحابه .

المراسلات تعنون باسم : هيئة التحرير .
دورشهر ـ خيابان شهيد فاطمي ـ كوچه ٩ ـ پلاك ١ و ٣
هاتف : ٥ ـ ٣٧٧٣٠٠٠١ ـ فاكس : ٣٧٧٣٠٠٢٠ .
البريد الألكتروني : *e-mail : turathona@rafed.net*
ص . ب . ٩٩٦ / ٣٧١٥٦٥٣٧٧١ ـ قم ـ الجمهورية الإسلامية في إيران .

تراثنا .
العددان : الثالث والرابع [١١٩ ـ ١٢٠] السنة الثلاثون / رجب ـ ذو الحجّة ١٤٣٥ هـ .
الإعداد والنشر : مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث .
الكمّيّة : ٢٠٠٠ نسخة .
الفلم والألواح الحسّاسة : تيزهوش ـ قم .
المطبعة : وفا ـ قم .
الاشتراك السنوي : ٢٠٠٠ تومان في إيران ، و ٢٥ دولاراً أمريكياً في بقيّة أنحاء العالم .

الذكر المحفوظ

قراءة جديدة في تاريخ جمع القرآن

وما روي في تحريفه

(٦)

السيّد عليّ الشهرستاني

بعد أن انتهينا من بيان المراحل الثلاث في تاريخ القرآن: ١ ـ التنزيل، ٢ ـ الترتيب، ٣ ـ الجمع والتأليف، ناقلين الأقوال الأربعة في هذا الأخير حيث قمنا بدراسة الأقوال الثلاثة فيه، وهي: الجمع على عهد الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله والجمع بعد وفاته بواسطة الإمام علي عليه السلام والجمع في عهد الشيخين ونستأنف البحث هنا:

٤ ـ الجمع في عهد عثمان بن عفّان:

المشهور عند غالب المسلمين أنّ عثمان هو جامع الذكر الحكيم، لكنّهم فسّروا هذا الجمع بمعنىٰ توحيد المصاحف، وأعطوه صفة الجامع للقرآن، وإعطاء هذه الصفة يأتي بمعنيين:

الأوّل: بمعنىٰ تأليف القرآن وتدوينه وجمعه بين الدفّتين.

والثاني : بمعنىٰ توحيد المصاحف .

وإليك النصوص في كلا السياقين :

١ ـ أخرج البخاري والترمذي عن أنس : «أنّ حذيفة بن اليمان قدم علىٰ عثمان ـ وكان يغازي أهل الشّام في فتح أرمينية وآذربيجان مع أهل العراق ـ فأفزع[1] حذيفة اختلافهم في القراءة ، فقال حذيفة لعثمان : يا أمير المؤمنين ، أدرك هذه الأمّة قبل أن يختلفوا في الكتاب اختلاف اليهود والنصارىٰ ، فأرسل عثمان إلىٰ حفصة : أن أرسلي إلينا بالصحف ننسخها في المصاحف ، ثمّ نردّها إليك ، فأرسلت بها حفصة إلىٰ عثمان ، فأمر زيد بن ثابت وعبد الله بن الزبير وسعيد بن العاص وعبد الرحمان بن الحارث بن هشام فنسخوها في المصاحف ، وقال عثمان للرهط القُرشيّين : إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن فاكتبوه بلسان قريش فإنّما نزل بلسانهم ، ففعلوا ، حتّىٰ إذا نسخوا الصحف في المصاحف ردّ عثمان الصحف إلىٰ حفصة ، وأرسل إلىٰ كلّ أفق بمصحف ممّا نسخوا ، وأمر بما سواه من القرآن في كلّ صحيفة أو مصحف أن يحرق .

قال ابن شهاب : وأخبرني خارجة بن زيد بن ثابت ، أنّه سمع زيد بن ثابت قال : فقدت آية من الأحزاب حين نسخنا المصحف ، قد كنت أسمع رسول الله ﷺ يقرأ بها ، فالتمسناها ، فوجدناها مع خزيمة بن ثابت الأنصاري **﴿من الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللهَ عَلَيْهِ﴾** فألحقناها في سورتها

---

(١) قوله : «فأفزع حذيفة» من الإفزاع . وفي رواية ابن سعد فرأىٰ .

في المصحف»[١].

قال في رواية أبي اليمان: «خزيمة بن ثابت الذي جعل رسول الله ﷺ شهادته شهادة رجلين»[٢].

زاد في رواية أخرىٰ: «قال ابن شهابٍ: اختلفوا يومئذٍ في (التابوت) فقال زيدٌ: (التَّابُوهُ) وقال ابن الزبير وسعيد بن العاص (التابوت)، فرفع اختلافهم إلىٰ عثمان، فقال: اكتبوه (التابوت) فإنّه بلسان قريش»[٣].

٢ ـ ابن أبي داوود وابن الأنباري، عن أبي قلابة، قال: «لمّا كان في خلافة عثمان جعل المعلّم يعلّم قراءة الرجل، والمعلم يعلم قراءة الرجل، فجعل الغلمان يتلقّون فيختلفون، حتّىٰ ارتفع ذلك إلىٰ المعلّمين، حتّىٰ كفّر بعضهم بقراءة بعض، فبلغ ذلك عثمان، فقام خطيباً، فقال: أنتم عندي تختلفون وتلحنون، فمن نأىٰ عني من الأمصار أشدّ اختلافاً وأشدّ لحناً، فاجتمعوا يا أصحاب محمّدٍ فاكتبوا للناس إماماً.

فقال أبو قلابة: فحدّثني مالك بن أنس، قال أبو بكر بن داوود: هذا مالك بن أنس جدّ مالك بن أنسٍ، قال: كنت فيمن أملي عليهم فربّما اختلفوا في الآية، فيذكرون الرجل قد تلقّاها من رسول الله ﷺ ولعلّه أن يكون غائباً أو

---

(١) صحيح البخاري ١٩٠٨/٤/ ح ٤٧٠٢، سنن الترمذي ٢٨٤/٥ / ح ٣١٠٤، مسند أبي يعلىٰ ٩٢/١ / ح ٩٢.

(٢) صحيح البخاري ١٠٣٣/٣/ ح ٢٦٥٢، ١٧٩٥/٤ / ح ٤٥٠٦، مسند أحمد ٢١٥/٥ / ح ٢١٩٣٣.

(٣) انظر سنن الترمذي ٢٨٥/٥، ذيل الحديث ٤١٠٤، مسند أبي يعلىٰ ٦٤/١ / ح ٦٣، سنن البيهقي الكبرىٰ ٣٨٥/٢ / ح ٣٨٠٦، ٣٨٠٧.

في بعض البوادي، فيكتبون ما قبلها وما بعدها ويدعون موضعها حتّىٰ يجيء أو يُرسل إليه، فلمّا فرغ من المصحف كتب إلىٰ أهل الأمصار: إنّي قد صنعت كذا وصنعت كذا، ومحوت ما عندي فامحوا ما عندكم»[١].

٣ ـ ابن أبي داوود، عن محمّد بن سيرين، قال: «كان الرجل يقرأ حتّىٰ يقول الرجل لصاحبه: كفرت بما تقول، فرُفع ذلك إلىٰ عثمان بن عفّان، فتعاظم ذلك في نفسه، فجمع إثنىٰ عشر رجلاً من قريش والأنصار، فيهم أُبيّ بن كعب وزيد بن ثابت وسعيد بن العاص، وأرسل إلىٰ الرّبعة[٢] التي كانت في بيت عمر، فيها القرآن، وكان يتعاهدُهم، فقال محمّد: فحدّثني كثير بن أفلح أنّه كان يكتب لهم، فربّما اختلفوا في الشيء فأخّروه، فسألته لم كانوا يؤخّرونه؟ فقال: لا أدري، فقال محمّد: فظننت فيه ظنّاً فلا تجعلوه أنتم يقيناً، ظننت أنّهم كانوا إذا اختلفوا في الشيء أخّروه، حتّىٰ ينظروا أحدثهم عهداً بالعرضة الأخيرة فيكتبوه علىٰ قوله»[٣].

٤ ـ ابن أبي داوود، عن ابن شهاب، قال: بلغَنا أنّه كان أُنزل قرآن كثير فقتل علماؤه يوم اليمامة الذين كانوا قد وعوه، ولم يُعلم بعدهم ولم يُكتب،

---

(١) المصاحف لابن أبي داود ٢٠٣/١ ـ ٢٠٤ / ح ٧٤، ٧٥، كنز العمال ٢٤٦/٢ / ح ٤٧٧٦.

(٢) الرُّبعة: هي الكتب المجتمعة، وكانت عند حفصة، فلمّا جمعها عثمان في المصحف ردّها إليها ولم يحرقها في جملة ما حرقه ممّا سواها، لأنّها هي بعينها الذي كتبه وإنّما رتّبه، قاله ابن كثير في فضائل القرآن، فالسؤال: لو كانت هي بعينها الذي كتبه، فما يعني حرق مروان لها بعد ذلك؟

(٣) كنز العمال ٢٤٨/٢/ ح ٤٧٨٢ عن المصاحف لابن أبي داوود ٢١٢/١ / ح ٨٧ ـ ٩١.

فلمّا جمع أبو بكر وعمر وعثمان القرآن ولم يوجد مع أحدٍ بعدهم، وذلك فيما بلغَنا حملهم علىٰ أن تتبَّعوا القرآن، فجمعوه في الصحف في خلافة أبي بكر خشية أن يقتل رجال من المسلمين في المواطن معهم كثير من القرآن، فيذهبوا بما معهم من القرآن، فلا يوجد عند أحد بعدهم، فوفّق الله عثمان فنسخ تلك الصحف في المصاحف، فبعث بها إلىٰ الأمصار وبثّها في المسلمين»[١].

٥ ـ ابن أبي داوود: عن مصعب بن سعد، «قال: قام عثمان يخطب الناس، فقال: يا أيّها الناس عهدكم بنبيكم منذ ثلاث عشرة وأنتم تمترون في القرآن، تقولون قراءة أُبيّ، وقراءة عبد الله، يقول الرجل: والله ما تقيم قراءتك، فأعزم علىٰ كلّ رجل منكم كان معه من كتاب الله شيء لما جاء به، فكان الرجل يجيء بالورقة والأديم فيه القرآن، حتّىٰ جُمع من ذلك أكثره، ثمّ دخل عثمان فدعاهم رجلاً رجلاً فناشدهم: لسمعتَ رسول اللهﷺ وهو أملاه عليك؟ فيقول: نعم، فلمّا فرغ من ذلك عثمان قال: من أكتب الناس؟ قالوا: كاتب رسول اللهﷺ زيد بن ثابت، قال: فأيّ الناس أعرب؟ قالوا سعيد بن العاص، قال عثمان: فليملّ سعيد وليكتب زيد، فكتب زيد وكتب معه مصاحف ففرّقها في الناس، فسمعت بعض أصحاب محمّد يقولون: قد أحسن»[٢].

٦ ـ ابن أبي داوود: عن مصعب بن سعد، قال: «سمع عثمان قراءة

---

(١) كنز العمال ٢٤٧/٢/ ح ٤٧٧٨ عن المصاحف لابن أبي داوود ٢٠٨/١ / ح ٨١.

(٢) كنز العمال ٢٤٧/١/ ح ٤٧٧٩ عن المصاحف عن ابن أبي داوود ٢٠٨/١ / ح ٨٢.

أُبيّ وعبد الله ومعاذ فخطب الناس، ثمّ قال: إنّما قُبض نبيّكمﷺ منذ خمس عشرة سنة، وقد اختلفتم في القرآن، عزمت علىٰ من عنده شيء من القرآن سمعه من رسول اللهﷺ، لمّا أتاني به، فجعل الرجل يأتيه باللّوح والكتف والعسب فيه الكتاب، فمن أتاه بشيء قال: أنت سمعت من رسول اللهﷺ؟ ثمّ قال: أيّ الناس أفصح؟ قالوا: سعيد بن العاص، ثمّ قال: أيّ الناس أكتب؟ قالوا: زيد بن ثابت، قال: فليكتب زيد وليملّ سعيد، فكتب مصاحف فقسّمها في الأمصار، فما رأيت أحداً عاب ذلك عليه»[١].

٧ ـ ابن سعد: عن عطاء: «أنّ عثمان بن عفّان لمّا نسخ القرآن في المصاحف أرسل إلىٰ أُبيّ بن كعب، فكان يملي علىٰ زيدٌ بن ثابت وزيد يكتب ومعه سعيد بن العاص يُعربه، فهذا المصحف علىٰ قراءة أُبيّ وزيد»[٢].

وفيه عن مجاهد أيضاً: «أنّ عثمان أمر أُبيّ بن كعب يملي، ويكتب زيد بن ثابت، ويعربه سعيد بن العاص وعبد الرحمان بن الحارث»[٣].

٨ ـ ابن أبي داوود، عن ابن شهاب، عن سالم بن عبد الله وخارجة: «أنّ أبا بكر الصدّيق كان جمع القرآن في قراطيس، وكان قد سأل زيد بن ثابت النظر في ذلك، فأبىٰ حتّىٰ استعان عليه بعمر، ففعل، فكانت الكتب عند أبي بكر حتّىٰ توفّي، ثمّ عند عمر حتّىٰ توفّي، ثمّ كانت عند حفصة زوج

---

(١) كنز العمال ٢٤٨/٢ / ح ٤٧٨٠ عن المصاحف لابن أبي داوود ٢٠٩/١ / ح ٨٣.

(٢) كنز العمال ٢٤٩/٢ / ح ٤٧٨٩ عن ابن سعد.

(٣) تاريخ دمشق ٢٧٦/٣٤، كنز العمال ٢٤٩/٢ / ح ٤٧٩٠.

النبيّ ﷺ فأرسل إليها عثمان فأبت أن تدفعها، حتّىٰ عاهدها ليردنّها إليها، فبعثت بها إليه، فنسخها عثمان هذه المصاحف، ثمّ ردّها إليها فلم تزل عندها، [حتّىٰ أرسل مروان فأخذها فحرقها] قال الزهري: أخبرني سالم بن عبد الله أنّ مروان كان يرسل إلىٰ حفصة يسألها الصحف التي كتب فيها القرآن فتأبىٰ حفصة أن تعطيه إيّاها، فلمّا توفّيت حفصة ورجعنا من دفنها أرسل مروان بالعزيمة إلىٰ عبد الله بن عمر ليرسل إليه بتلك الصحف، فأرسل بها إليه عبد الله بن عمر، فأمر بها مروان: فشقّقت، وقال مروان إنّما فعلت هذا لأنّ ما فيها قد كتب وحفظ بالصحف فخشيت إن طال بالناس زمان أن يرتاب في شأن هذا المصحف مرتاب أو يقول: إنّه قد كان فيها شيء لم يكتب»[1].

٩ ـ كنز العمال، عن أبي هريرة: «أنّه قال لعثمان لما نسخ المصاحف: أصبت ووفقت، أشهد لسمعت رسول الله ﷺ يقول: (إنّ أشدّ أمّتي حبّاً لي قوم يأتون من بعدي يؤمنون بي ولم يروني، يعملون بما في الورق المعلّق).

فقلت: أيّ ورق؟ حتّىٰ رأيت المصاحف، فأعجب ذلك عثمان، وأمر لأبي هريرة بعشرة آلاف، وقال: والله ما علمت أنك لتحبس علينا حديث نبيّنا»[2].

١٠ ـ ابن أبي داوود وابن الأنباري، عن ابن عبّاس قال: «قلت لعثمان ابن عفّان: ما حملكم علىٰ أن عمدتم إلىٰ الأنفال وهي من المثاني، وإلىٰ براءة وهي من المئين، فقرنتم بينهما ولم تكتبوا بينهما سطر (بسم الله الرّحمٰنِ

---

(١) كنز العمال ٢٤٢/٢/ ح ٤٧٥٥ عن المصاحف لابن أبي داوود ٢١١/١ / ح ٨٥.

(٢) كنز العمال ٢٤٩/٢/ ح ٤٧٩٦، تاريخ دمشق ٢٤٤/٣٩.

الرّحيم) ووضعتموهما في السبع الطوال، ما حملكم على ذلك؟

فقال عثمان: إنّ رسول الله ﷺ كان ممّا يأتي عليه الزمان تنزل عليه السور ذوات العدد، وكان إذا نزل عليه الشيء يدعو بعض من يكتب عنده، فيقول: ضعوا هذه في السورة التي يذكر فيها كذا وكذا، وتنزل عليه الآيات فيقول: ضعوا هذه في السورة التي يذكر فيها كذا وكذا، وكانت الأنفال من أوّل ما أنزل بالمدينة، وكانت براءة من آخر القرآن نزولاً، وكانت قصّتها شبيهة بقصّتها، فظننت أنّها منها، وقُبض رسول الله ﷺ ولم يبيّن لنا أنّها منها[1]، فمن أجل ذلك قرنت بينهما، ولم أكتب بينهما سطر (بِسْمِ الله الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ) ووضعتهما في السبع الطوال»[2].

١١ ـ ابن أبي داوود وابن الأنباري، عن سويد بن غفلة، قال: «سمعت عليّ بن أبي طالب يقول: يا أيّها الناس لا تغلوا في عثمان ولا تقولوا له إلّا خيراً في المصاحف وإحراق المصاحف، فوالله ما فعل الذي فعل في المصاحف إلّا عن ملأ منّا جميعاً، فقال: ما تقولون في هذه القراءة؟ فقد بلغني أنّ بعضهم يقول: قراءتي خير من قراءتك، وهذا يكاد أن يكون كفراً، قلنا: فما ترىٰ؟ قال: نرىٰ أن يجمع الناس علىٰ مصحف واحد بلا فرقة، ولا يكون اختلاف، قلنا: فنعم ما رأيت، قال: أيّ الناس أفصح وأيّ الناس أقرأ؟

---

(١) إنّه اتّهام لرسول الله ﷺ.

(٢) كنز العمال ٢/٢٤٩ ح ٤٧٧٠ عن ش حم د ت ن ابن المنذر، وابن أبي داوود وابن الأنباري معا في المصاحف، والنحاس في ناسخه، حب، وأبو نعيم في المعرفة، وابن مردويه، ك ق ص.

قالوا: أفصح الناس سعيد بن العاص، وأقرأهم زيد بن ثابت، فقال: ليكتب أحدهما ويملي الآخر، ففعلا وجمع الناس علىٰ مصحف، قال عليّ: والله لو ولّيته لفعلت مثل الذي فعل»[١].

١٢ ـ ابن أبي داوود، والصابوني في **المأتين** عن سويد بن غفلة، قال: «قال عليّ حين حرّق عثمان المصاحف: لو لم يصنعه هو لصنعته»[٢].

١٣ ـ ابن أبي داوود وابن الأنباري، عن مصعب بن سعد، قال: «أدركت الناس متوافرين حين حرق عثمان المصاحف، فأعجبهم ذلك، ولم ينكر ذلك منهم أحد»[٣].

١٤ ـ ابن أبي داوود وأبو الشيخ في السّنّة، عن عبد الرحمان بن مهدي، قال: «خصلتان لعثمان بن عفّان ليستا لأبي بكر ولا لعمر، صبره نفسه حتّىٰ قتل، وجمعه الناس علىٰ المصحف»[٤].

١٥ ـ ابن أبي داوود، عن أبي المليح، قال: قال عثمان بن عفّان حين

---

(١) كنز العمال ٢٤٧/٢ / ح ٤٧٧٧ عن ابن أبي داوود وابن الأنباري في المصاحف ك ق.

(٢) كنز العمال ٢٤٩/٢/ ح ٤٧٩١ عن ابن أبي داوود في المصاحف والصابوني في المأتين.

(٣) كنز العمال ٢٤٦/٢/ ح ٤٧٧٣ عن البخاري في خلق أفعال العباد وابن أبي داوود وابن الأنباري في المصاحف.

(٤) كنز العمال ٢٤٦/٢ /ح ٤٧٧٤ عن المصاحف لابن أبي داوود وأبو الشيخ في السنة حل كر.

أراد أن يكتب المصحف: تملي هذيل وتكتب ثقيف»[١].

١٦ ـ ابن أبي داوود وابن الأنباري، عن عبد الأعلىٰ بن عبد الله بن عامر القرشي، قال: «لما فُرغ من المصحف أتي به عثمان فنظر فيه، فقال: قد أحسنتم وأجملتم، أرىٰ شيئاً من لحنٍ ستقيمه العرب بألسنتها»[٢].

١٧ ـ ابن أبي داوود وابن الأنباري، عن قتادة: «أنّ عثمان لما رُفع إليه المصحف قال: إنّ فيه لحناً وستقيمه العرب بألسنتها»[٣].

١٨ ـ ابن أبي داوود، عن قتادة، عن نصر بن عاصم اللّيثي، عن عبد الله بن فطيمة، عن يحيىٰ ابن يعمر قال: «قال عثمان: إنّ في القرآن لحناً وستقيمه العرب بألسنتها»[٤].

١٩ ـ ابن أبي داوود وابن الأنباري، عن عكرمة، قال: «لما أُتي عثمان بالمصحف رأىٰ فيه شيئاً من لحن، فقال: لو كان المُملي من هذيل والكاتب من ثقيف لم يوجد فيه هذا»[٥].

٢٠ ـ ابن أبي داوود بسنده عن الوليد، قال: «قال مالك: كان جدّي مالك بن أبي عامر ممّن قرأ في زمان عثمان، وكان يكتب المصاحف»[٦].

---

(١) كنز العمال ٢٤٨/٢ / ح ٤٧٨٣ عن المصاحف لابن أبي داوود ٢١٥/١ / رقم ٩٢.

(٢) كنز العمال ٢٤٨/٢ / ح ٤٧٨٤ عن المصاحف لابن أبي داوود وابن الأنباري.

(٣) كنز العمال ٢٤٨/٢ / ح ٤٧٨٥ عن المصاحف لابن أبي داوود وابن الأنباري.

(٤) كنز العمال ٢٤٨/٢ / ح ٤٧٨٦، عن المصاحف لابن أبي داوود.

(٥) كنز العمال ٢٤٩/٢ / ح ٤٧٨٧، عن المصاحف لابن أبي داوود وابن الأنباري.

(٦) المصاحف لابن أبي داوود ٢١٥/١ / ح ٩٣.

المناقشة :

هذه عشرون نصّاً جئت بها من المصادر الأصلية عند الجمهور، وهي كما تراها مضطربة أو معارضة بنصوص أخرىٰ أحياناً، بل إنّ عملية جمع عثمان للمصحف علىٰ قراءة واحدة يعارض ما روي في نزول القرآن علىٰ سبعة أحرف الذي شُرّع تسهيلاً علىٰ الأمّة كما يقولون، بل يخطّئ ما قاله مكّي بن أبي طالب في **الإبانة** من أنّ الصحابة تعارف بينهم في عهد النبيّ ﷺ ترك الإنكار علىٰ من خالفت قراءته قراءة الآخر، وذلك لقول النبيّ ﷺ: «أُنزل القرآن علىٰ سبعة أحرف فأقرؤوا بما شئتم»[1]، وهو المروي في البخاري عن عمر بن الخطاب، قال: «سمعت هشام بن حكيم يقرأ سورة الفرقان في حياة رسول الله، فاستمعت لقراءته فإذا هو يقرأ علىٰ حروف كثيرة لم يقرأها رسول الله، واختلف عمر معه حتّىٰ أتيا رسول الله، فقال لهم: كذلك أنزلت، إنّ هذا القرآن أنزل علىٰ سبعة أحرف فاقرأ ما تيسّر منه»[2].

فلو صحّت نصوص الأحرف السبعة حسبما فسّروه فهو يصحّح ما قاله أمثال: نصر أبي زيد وعابد الجابري وغليوم وأركون وغيرهم، ومعناه: أنّ الوحي إلٰهي لكن النصّ بشري يجوز تغييره والزيادة والنقصان فيه، وهذا الكلام باطل ويخطّئه فعل عثمان إذ جمعهم علىٰ قراءة واحدة!!

فمن جهة يقولون بشرعية تعدّد القراءات، وأنّ القراءات العشر متواترة عن رسول الله ﷺ، ومن جهة أخرىٰ يقولون بلزوم وحدة القراءة وعدم

---

(١) راجع الإبانة: ٤٦ ـ ٤٧.

(٢) صحيح البخاري ١٩٠٩/٤/ ح ٤٧٠٥ من الباب ٥.

التخطّي عن قراءة زيد بن ثابت ومصحف عثمان!!

فالتعدّدية في القراءات، إمّا مطلوبة للشارع تيسيراً على الأمّة، أو أنّها منهيٌ عنها خوفاً من وقوع الناس في الاختلاف، ولا يجوز التهافت بأن يقولوا من جهة بأنّ الله جوّز تعدّد القراءة سعة على الأمّة، ومن جهة أخرى يقولون: إنّ الاختلاف وقع بين أهل العراق والشام حتّى كاد أن يكفّر أحدهم الآخر، أو أنّ المعلّمين اختلفوا في تعليم الصبيان في القراءات وأنّ عثمان جمعهم على حرف واحد رفعاً للاختلاف وكتب مصحفه بشكل يتّفق مع قراءة الجميع، والآن مع مناقشة بسيطة للنصوص، نصّاً بعد نصّ:

أمّا النصّ الأوّل، فيوقفنا على عدّة أمور:

أوّلاً: أنّ حذيفة بن اليمان قدم من غزوة كان يحارب فيها بجنب أهل الشام وأهل العراق لفتح أرمينية بآذربايجان، وقد رأى اختلاف المسلمين في القراءة، فقدم على عثمان بن عفّان يخبره بذلك.

ومعنى هذا النصّ وجود اختلاف بين المسلمين في القراءات على عهد عثمان، وأنّ قراءة أهل الشام تخالف قراءة أهل العراق، أو: أنّ قراءة أُبيّ بن كعب ـ التي يقرأ بها أهل الشام ـ تختلف عن قراءة ابن مسعود التي يقرأ بها أهل الكوفة = العراق، فالاختلاف لم يكن في تقديم وتأخير السور بل في قراءة الآيات.

ثانياً: إنّ اختلافهم في القرآن كان جزئياً، ولأجل ذلك قال له: «يا أمير المؤمنين أدرك هذه الأمّة قبل أن يختلف في الكتاب اختلاف اليهود

والنصارىٰ»، وهذا يدعونا للبحث عن الاختلاف الواقع في الكتاب المقدّس عند اليهود والنصارىٰ، وهل هو في النصّ أو في الفهم، فقد قال ابن كثير في **فضائل القرآن**:

«إنّ اليهود والنصارىٰ مختلفون فيما بأيديهم من الكتب، فاليهود بأيديهم نسخة من التوراة، والسامرة يخالفونهم في ألفاظ كثيرة ومعانٍ أيضاً، وليس في توراة السامرة حروف الهمزة، ولا حرف الهاء ولا الياء.

والنصارىٰ أيضاً بأيديهم توراة يسمّونها العتيقة، وهي مخالفة لنسختي اليهود والسامرة.

وأمّا الأناجيل التي بأيدي النصارىٰ فأربعة: إنجيل مرْقَس، وإنجيل لُوقا، وإنجيل مَتّي، وإنجيل يوحنّا، وهي مختلفة أيضاً اختلافاً كثيراً... وهي مع هذا مختلفة كما قلنا. وكذلك التوراة مع ما فيها من التحريف والتبديل، ثمّ هما منسوخان بعد ذلك بعده بهذه الشريعة المحمّديّة المطهّرة»[1].

ثالثاً: إنّ عثمان طلب من حفصة أن تعطيه الصحف التي كانت عندها كي يستنسخ نسخاً عنها ثمّ يردّها إليها، وهذا الكلام يؤكّد وجود صحف مكتوبة عند المسلمين قبل جمع عثمان المصاحف، وبمعنىٰ آخر: أنّ الصحابة الخلفاء (أبا بكر وعمر) كانوا قد دوّنوا القرآن قبل عثمان بن عفّان.

مع التنويه إلىٰ أنّ الصحف الموجودة بيد حفصة لم تكن من إرثها الشخصي بل هي حقّ للمسلمين، لأنّ أبابكر كان قد عمل هذه الصحف

---

(١) فضائل القرآن: ٧٠، باب كتابة عثمان للمصاحف.

للمسلمين، ثمّ صارت من بعده في حوزة عمر بن الخطّاب، فكان من اللازم أن تنقل حفصة تلك الصحف إلىٰ عثمان باعتباره خليفة المسلمين، ولا داعي لبقائها في يد حفصة، إلّا أن نقول بأنّ صحف حفصة غير ما دوّنه زيد في عهد أبي بكر، وهذا مالا يقول به أحد.

رابعاً: إنّ عثمان ألّف لجنة من أربعة أشخاص هم: ١ ـ زيد بن ثابت ٢ ـ عبد الله بن الزبير ٣ ـ سعيد بن العاص ٤ ـ عبد الرحمٰن بن الحارث لاستنساخ ما دوّن علىٰ عهد الشيخين، والذي كان موجوداً عند حفصة، وهؤلاء نسخوها في المصاحف.

ولا يخفىٰ عليك بأنّ هؤلاء جميعهم كانت لهم صلة قرابة بالأمويّين وبعثمان علىٰ وجه الخصوص.

والسؤال هو: هل أنّهم نسخوها من الصحف كما هي وجعلوها مصاحف؟ أم أنّهم أضافوا إليها بعض القراءات من المصاحف الأخرىٰ؟

فلو قام عثمان بتغيير بعض الآيات في مصحف حفصة فعمله هذا لا يخلو من أحد أمرين: إمّا أن يكون تحريفاً للقرآن، أو إصلاحاً له.

فإن كان الأوّل فلا ريب في شناعة فعله في التحريف في كلام الله، وإن كان الثاني فلا بدّ من الوقوف علىٰ موارد التصحيح عنده في مصحف حفصة، بل لماذا لا يعامل مصحفها بما عامل به مصاحف سائر الصحابة كالحرق والتمزيق، وحينما لا نرىٰ تلك المعاملة مع مصحف حفصة علمنا أنّ مصحفه هو نسخة أخرىٰ لمصحف حفصة!!

وأراد الأستاذ أبو زهرة أن يدّعي في **المعجزة الكبرىٰ** بأنّ مصحف

عثمان لم يكن نَسخاً لنسخة حفصة، بل أخذوا نسختها لمطابقتهما، قال: «ولقد قال الطبري: إنّ الصحف التي كانت عند حفصة جعلت إماماً في هذا الجمع الأخير، ويقول القرطبي: «هذا صحيح». ومعنىٰ صحّته أنّه بعد الجمع الذي قام به زيد بأمر عثمان، وعاونه المؤمنون الحافظون، قد روجع علىٰ مصحف حفصة، وكانت هي المقياس لصحّته، فبالمقابلة بينهما بعد الجمع تبيّنت صحّتهما بصفة قاطعة لا ريب فيها. فكانت هذه الإمامة، حتّىٰ ظنّ أنّه نُسخ منها.

إلىٰ أن قال: إنّ الإمام العظيم عثمان قد كتب المصحف خالياً من النّقط والشكل، كما كان المصحف الموجود عند حفصة خالياً من النّقط والشكل، ولم يكن نقّط وشكّل إلّا بعد ذلك. ولكن لماذا خلا من ذلك؟

ثمّ أجاب أبو زهرة عن ذلك بالقول:

والجواب عن ذلك: إنّ القرآن له قراءات مختلفة هي سبع قراءات، وليست هي الحروف كما ذكرنا من قبل، ولكي يكون المكتوب محتملاً لهذه القراءات المرويّة بطرق متواترة كلّها، كان لا بدّ أن يكون غير منقوط ولا مشكول، كما ذكرنا في اختلاف القراءة في ﴿**أنفسكم**﴾، وكما ذكرنا في اختلاف القراءة في ﴿**فتبيّنوا**﴾، وما كان يمكن أن يَحتمل النصّ القراءتين إذا كان منقوطاً ومشكولاً.

ومن جهة أخرىٰ: إنّ الأساس في تواتر القرآن هو الحفظ في الصدور لا في السطور، حتّىٰ لا يعتريه المحو والإثبات، فلو كان القرآن منقوطاً ومشكولاً لاستغنىٰ طالب القرآن عن أن يقرئه مقرئ، فلا يكون التواتر

الصحيح الذي يقتضي الإجازة ممّن أقرأه، ولقد جاء التحريف في الكتب الأخرىٰ لاعتمادها علىٰ المكتوب في السطور، لا المحفوظ في الصدور»[١].

هذا ما علّله، ومعناه صحّة كلا القراءتين وإن اختلفتا في المعنىٰ، فمعنىٰ ﴿أَوْلاَمَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾ يختلف عن (أو لمستم النساء).

وهناك سؤال آخر: لماذا لم يُعتمد مصحف عائشة واعتمد مصحف حفصة؟

أجابوا عنه بأنّ عثمان اعتمد مصحف عائشة كذلك، وقد كتب إلىٰ الأمصار اعتماده علىٰ ذلك، فلو صحّ ذلك فلماذا لا يكون في مصحف عثمان قراءتهما وما كانتا تدعوان الناس إليه، مثل زيادة (والعصر) في قوله تعالىٰ: (حافِظُوا عَلَىٰ الصَّلَوَاتِ وَالصَّلاَةِ الْوُسْطَى [وهي صلاة العصر] وَقُومُوا للهِ قَانِتِينَ) وأمثالها؟

فكلّ ذلك يؤكّد بأنّ أصل المصحف الرائج اليوم هو مصحف رسول الله ﷺ وما تواترت عليه الأمّة وهو ليس بمصحف حفصة ولا مصحف عائشة ولا مصحف أبي بكر ولا عمر ولا مصحف عثمان ولا مصحف زيد، وقد يمكننا أن نقول بأنّه مصحفهم جميعاً أسوة بباقي مصاحف المسلمين الجامعين له.

خامساً: إنّ توجيه عثمان خطابه للقرشيّين: «إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن فاكتبوه بلسان قريش فإنّما نزل بلسانهم، ففعلوا»

---

(١) المعجزة الكبرىٰ: ٤٠ ـ ٤٢.

معناه أنّ قراءة زيد لم تكن هي القراءة المعتمدة عند المسلمين آنذاك، وهذا يخالف القول المشهور بأنّ عثمان جمعهم علىٰ قراءة زيد بن ثابت، بدعوىٰ أنّه حضر العرضة الأخيرة!!

ويؤيّد المدّعىٰ ما جاء في رواية أخرىٰ عن ابن شهاب بأنّهم اختلفوا في (التابوت) فقال زيد (التابوه) وقال ابن الزبير وسعيد بن العاص (التابوت) فرفع اختلافهم إلىٰ عثمان فقال: اكتبوه (التابوت) فإنّه بلسان قريش.

سادساً: بعد نسخ اللّجنة الرباعية لمصحف حفصة ردّها عثمان إليها، فلماذا ردّها ولم يحرقها كما حرق مصاحف الصحابة؟ بل من هم أعضاء اللّجنة، هل المذكورون الأربعة أم ما جاء في كتاب **المقنع** للداني، وفيه عبد الله بن عمرو بن العاص وابن عبّاس مع حذف اسم سعيد بن العاص[1].

سابعاً: أرسل عثمان بخمس نسخ أو ست أو ثمان إلىٰ الأمصار، ثمّ أمر بحرق سواها من الصحف والمصاحف، فالسّؤال: هل المصحف المرسل إلىٰ الأمصار هو مصحف عثمان بن عفّان، أم أنّه مصحف الشيخين الذي كان عند حفصة، أم أنّه مصحف ثالث مؤلّف من مجموع مصاحف الصحابة؟ وإذا كانت مصاحف عثمان فلماذا تقع الاختلافات بينها حسبما أتىٰ بها ابن أبي داود في كتابه **المصاحف**.

ثامناً: ادّعىٰ زيد بن ثابت أنّه فقد آية من سورة الأحزاب ثمّ وجدها مع خزيمة بن ثابت أو أبي خزيمة، ومعنىٰ كلامه عدم وجود هذه الآية في

---

(١) المقنع للداني: ٤.

مصحف حفصة المستنسخ عنه، وهو يؤكّد نقصان الصحف الموجودة عند حفصة، وهو ممّا يتطلّب تكميلها.

وقد فرّق ابن حجر بين أبي خزيمة وبين خزيمة فقال: «عن أبي خزيمة أنّه الذي وجد عنده آخر سورة التوبة ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَاعَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِالْمُؤْمِنِينَ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ﴾، بخلاف خزيمة الذي وجد عنده آية الأحزاب ﴿مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا الله عَلَيْهِ فَمِنْهُم مَّن قَضَىٰ نَحْبَهُ وَمِنْهُم مَّن يَنتَظِرُ وَمَا بَدَّلُوا تَبْدِيلاً﴾ ثمّ قال الحافظ في شرحه:

هذا يدلّ علىٰ أنّ زيداً لم يكن يعتمد في جمع القرآن علىٰ علمه ولا يقتصر علىٰ حفظه لكنّ فيه إشكال، لأنّ ظاهره أنّه اكتفىٰ مع ذلك بخزيمة وحده، والقرآن إنّما يثبت بالتواتر، والذي يظهر في الجواب أنّ الذي أشار إليه أنّه فقده أي فقد وجودها مكتوبة لا فقد وجودها محفوظة، بل كانت محفوظة عنده وعند غيره، ويدلّ علىٰ هذا قوله في حديث جمع القرآن: فجعلت أتتبعه من الرقاع والعسب»[1].

تاسعاً: إذا كان عثمان بن عفّان من كتّاب الوحي علىٰ عهد رسول الله ﷺ حسب ادّعاء الذهبي في **معرفة القرّاء الكبار**[2]، فلم لا يكتب المصحف بنفسه، بل أين ذهب مصحفه، بحيث لا نرىٰ له أثراً في جمع القرآن؟

---

(١) فتح الباري ٥١٨/٨.

(٢) انظر الطبقة الأولىٰ منه.

وكذا الحال بالنسبة إلىٰ زيد، فإذا كان قد جمع القرآن من الرقاع وكان من الكتبة والحفظة علىٰ عهد رسول الله ﷺ، فلماذا لا يعتمد ما جمعه عند كتابة المصحف؟

ومن الطريف الإشارة إلىٰ الشبهات السبع التي أثيرت حول جمع القرآن والتي ذكرها الزرقاني في **مناهل العرفان**، والتي كان من بينها الشبهة التي أثيرت حول حذف الصحابة آيات من القرآن، وسعي عمر لإضافة سورتي الحفد والخلع وآية رجم الشيخ والشيخة، ودعوىٰ إسقاط الإمام علي عليه السلام آية المتعة من القرآن، قال الزرقاني:

«**ثالثاً**: إنّ الصحابة حذفوا من القرآن كلّ ما رأوا المصلحة في حذفه، فمن ذلك آية المتعة، أسقطها عليّ بن أبي طالب بَتّة، وكان يضرب من يقرؤها، وهذا ممّا شنّعت عائشة به فقالت: إنّه يجلد علىٰ القرآن، وينهىٰ عنه، وقد بدّله وحرّفه»[1].

إنّ إسقاط الإمام علي عليه السلام آية المتعة افتراءٌ لم يقله غير الزرقاني، بل آية المتعة كانت موجودة في القرآن واستدلّ بها الصحابة وأئمّة أهل البيت عليهم السلام، وهي غير سورتي الحفد والخلع ـ اللتين تناقلتهما كتب أهل السنة كثيراً، والموجودتين ضعيفاً عند الشيعة أيضاً ـ بعكس دعوىٰ حذف آية المتعة من القرآن والتي كان يعمل بها الصحابة علىٰ عهد رسول الله ﷺ ثمّ من بعده، والتي استدلّوا بها في احتجاجاتهم، فلا نرىٰ خبراً بهذا المضمون عند الشيعة،

---

(١) مناهل العرفان ١٨٤/١.

وإن كان هذا الخبر موجوداً عند أهل السنة فهو شاذّ ومردود، فنحن نعيد كلام الزرقاني على نفسه حيث قال: «بأنّ الصحابة رضوان الله عليهم كانوا أحرص الناس على الاحتياط للقرآن، وكانوا أيقظ الخلق في حراسة القرآن، ولهذا لم يعتبروا من القرآن إلّا ما ثبت بالتواتر، وردّوا كلّ ما لم يثبت تواتره لأنّه غير قطعي ويأبى عليهم دينهم وعقلهم أن يقولوا بقرآنية ما ليس بقطعي... لأنّ المسلمين [الشيعة] كانوا ولا يزالون أكرم على أنفسهم من أن يقولوا في كتاب الله بغير علم، وأن ينسبوا إلى الله ما لم تقم عليه حجّة قاطعة، وأن يسلكوا بالقرآن مسلك الكتب المحرّفة والأناجيل المبدّلة. وإنّنا نذكّر هؤلاء بتلك الكلمة التي يردّدونها هم، وهي: من كان بيته من زجاج فلا يرجمنّ الناس بالحجارة»[1].

أمّا النصّ الثاني:

فلا نرى فيه اسم حذيفة كساعٍ لرفع الاختلاف، بل نرى الاختلاف بين المعلّمين وبسبب ذلك الاختلاف كاد أن يكفّر بعضهم البعض الآخر منهم لقراءته، وهذا هو الذي ألزم عثمان أن يخطب في الصحابة طالباً منهم أن يكتبوا مصحفاً إماماً.

كما نرى في النصّ الثاني أنّ جدّ مالك بن أنس أخبر عن الصحابة وأنّهم كانوا يتحرّون العرضة الأخيرة عند اختلافهم فينتظرون الرجل الذي قد

---

(١) مناهل العرفان ١٨٨/١ ـ ١٨٩.

تلقّىٰ الآية من رسول الله ﷺ، ولعلّه كان غائباً أو في بعض البوادي فينتظرونه يأتي فيكتبون ما قبلها وما بعدها ويبقون المشكوك إلىٰ أن يأتي ليأخذوا منه، وأنّ عثمان لما فرغ من كتابة المصحف كتب إلىٰ الأمصار: (إنّي قد صنعت كذا وصنعت كذا ومحوت ما عندي فامحوا ما عندكم)، وهذا العمل من قبل عثمان خطير، لأنّ الذي قد محاه عثمان قد لا يصل إلىٰ الكتبة للمصاحف فيبقىٰ في مصاحفهم ما ليس في مصحف عثمان وهم علىٰ اعتقاد بأنّ ما عندهم قرآن وبذلك تتعدّد المصاحف، وقد يكون من هذا الباب جاء اعتقاد بعض الصحابة وعلىٰ رأسهم عمر بن الخطاب بأنّ آية الرجم وسورتي الحفد والخلع من القرآن وهي ممّا حذفه عثمان من مصحفه، قال العلّامة الحلّي في تذكرة الفقهاء: «روىٰ واحدٌ من الصحابة سورتين، إحداهما اللّهم إنّا نستعينك ونستغفرك... والثانية: اللّهم إيّاك نعبد ولك نصلي، فقال عثمان: اجعلوهما في القنوت، ولم يثبتهما في المصحف»[1].

وباعتقادي إنّ الاختلاف عند تعليم المعلّم ـ بحدّ ذاته ـ وإن ارتقىٰ من الغلمان إلىٰ المعلّمين ثمّ إلىٰ الأمّة لا يوجب التكفير، لأنّ الرسول ﷺ والأصحاب كانوا يعلّمون الناس القرآن في المسجد وفي غيره وقيل عنهم بأنّهم كانوا يختلفون! ولا سبب لتكفير بعضهم الآخر.

نعم، إنّ هناك قراءات باطلة شرعت بجنب القراءات الصحيحة، وهذا هو الذي سبّب تكفير بعضهم البعض الآخر، أي أنّهم خلطوا عملاً متقناً

---

(١) تذكرة الفقهاء ٢٦٣/٣، استحباب رفع اليدين بالقنوت.

صحيحاً بعمل ضعيف آخر، فضاعت أو كادت أن تضيع القراءة الشائعة المشهورة والتي عرفوها على عهد رسول الله ﷺ بين تلك القراءات الباطلة الأخرى.

فلا اختلاف ولا تكفير بين الصحابة الكبار، فأحدهم يصلّي خلف الآخر، بل قل: إنّ أحدهم كان يقدّم الآخر ليصلّي به، فإليك ما رواه ابن أبي داود بسنده عن عبد الأعلى بن الحكم الكلابي، قال:

«أتيت دار أبي موسى الأشعري فإذا حذيفة بن اليمان وعبدالله بن مسعود وأبو موسى الأشعري فوق إجّار[1] لهم، فقلت: هؤلاء ـ والله ـ الذين أريد، فأخذت أرتقي إليهم، فإذا غلام على الدرجة فمنعني، فنازعته، فالتفت إليه بعضهم قال: خلّ عن الرجل! فأتيتهم حتّى جلست إليهم، فإذا عندهم مصحف أرسل به عثمان وأمرهم أن يقيموا مصاحفهم عليه.

فقال أبو موسى: ما وجدتم في مصحفي هذا من زيادة فلا تنقصوها وما وجدتم من نقصان فاكتبوه.

فقال حذيفة: كيف بما صنعنا؟ والله ما أحد من أهل هذا البلد يرغب عن قراءة هذا الشيخ ـ يعني ابن مسعود ـ ولا أحد من أهل يمن يرغب عن قراءة هذا الشيخ ـ يعني أبا موسى الأشعري ـ وكان حذيفة هو الذي أشار على عثمان بجمع المصاحف على مصحف واحد، ثمّ إنّ الصلاة حضرت، فقالوا لأبي موسى: تقدّم فإنّا في دارك، فقال: لا أتقدم بين يدي ابن مسعود،

---

(١) الإجار: بالكسر والتشديد، السطح الذي ليس حوله ما يرد الساقط عنه. لسان العرب ٣٢/١ مادة أجر.

فتنازعوا ساعة، وكان ابن مسعود بين حذيفة وأبي موسىٰ فدفعاه حتّىٰ تقدّم فصلّىٰ بهم»[١].

أمّا النصّ الثالث: فهو يشبه النصّ الثاني إلّا أنّ فيه اسم أُبيّ بن كعب والذي توفّي في سنة ٢٤ علىٰ المشهور، أي قبل تدوين المصاحف الذي كان في حدود سنة ٣٠ للهجرة.

كما فيه أنّ عثمان جمع إثني عشر رجلاً من قريش والأنصار، في حين أنّ العدد الذي أناط بهم هذه المهمة في غالب المصادر هم أربعة لا إثنا عشر.

وفي النصّ أيضاً بأنّ محمّد بن سيرين احتمل أن يكون سبب تأخيرهم في تثبيت الآيات هو وقوفهم علىٰ الذين حضروا العرضة الأخيرة من الصحابة، في حين ترىٰ أنّ هذا الاحتمال صار أمر يقينيّاً يعتمد في الاستدلال لزيد بن ثابت، ولو راجعت كتب القراءات لرأيت وجود قراءات تخالف قراءة زيد، وهي توكّد بأنّ قراءة زيد لم تكن طبقاً للعرضة الأخيرة، وذلك لعدم أخذهم بها.

فابن مسعود مثلاً كان يرىٰ نفسه هو الأولىٰ أن يسند إليه جمع القرآن لأنّه حضر العرضة الأخيرة، ولا يصحّ ما قاله الزرقاني: «بأنّ اعتراض ابن مسعود كان منصبّاً علىٰ طريقة تأليف لجنة الجمع لا علىٰ صحّة نفس الجمع.

مع أنّ كلمة ابن مسعود السالفة لا تدلّ علىٰ أكثر من أنّه كان يكبر زيداً

---

(١) المصاحف للسجستاني ٢٤٠/١ / رقم ١١٧.

بزمن طويل، إذ كان عبدالله مسلماً وزيد لا يزال ضميراً مستتراً في صلب أبيه، وليس هذا بمطعن في زيد، فكم ترك الأوّل للآخر، ولو كان الأمر بالسن لاختلّ كثير من نظام الكون...»[1] لأنّ العمر بما هو عمر ليس له مدخلية في الترجيح، ولو اعتمد ذلك لاختلّ حقّاً نظام الكون، وهذا ما فعلوه وشاهدناه في تقديمهم أبابكر علىٰ عليّ بن أبي طالب لكونه أكبر سنّاً من الإمام عليّ، فالسؤال: كيف تقدّمون أبابكر على عليٍّ بدعوىٰ أنّه أسنّ، وهنا تقولون إنّ السن ليست بمرجّح. والمتأمّل في نصوص ابن مسعود يرىٰ معيار الكفاءة هي المنظورة في كلماته لا السن، ولا لكونه كان في صلب أبيه الكافر، بل كان يريد القول بأنّ الأرجحية له لسابقته في الإسلام، وشهادة النبيّ ﷺ بحسن قراءته، ولكونه حضر العرضة الأخيرة، وأمثالها.

بل كيف يصحّ للمسلم أن يقول لأخيه المسلم: كفرت، ورسول الله ﷺ كان قد أجاز قراءة القرآن علىٰ سبعة أحرف كما يقولون؟! فلابدّ لنا من تصحيح إحدىٰ الروايتين.

ثمّ ما المقصود ممّا قالوه في لزوم الأخذ عن أحدثهم عهداً بالعرضة الأخيرة؟ هل يعنون العرضة الأخيرة التي مات بعدها رسول الله ﷺ؟ أم العرضة الأخيرة من كلّ عام؟ أي بعد اللقاء الثنائي بين جبرئيل الأمين والصادق الأمين في رمضان من كلّ عام.

فإن قالوا بأنّ مقصود ابن سيرين هو أنّهم كانوا إذا اختلفوا في الشيء

---

(١) مناهل العرفان ١٩٧/١.

أخّروه حتّىٰ ينظروا أحدثهم عهداً بالعرضة الأخيرة التي مات بعدها رسول الله ﷺ، فهذا غير صحيح، لأنّ القرآن نزل منجّماً طوال ثلاثة وعشرين عاماً، وأنّ الصحابة كانوا يقرؤون بسوره وآياته أيّام رسول الله ﷺ وقد آنسوا به، فلا يُعقل أن يكون مكان الآيات في السور مختلفاً فيه بين الصحابة وغير معلوم حتّىٰ لقاء رسول الله ﷺ ربّه.

فالآيات في السور كان معلوم موضعها في كلّ عام بعد العرضة الأخيرة، وإنّ الصحابة كانوا يكتبون الآيات في السور ما قبلها وما بعدها ويدعون موضع الاختلاف إلىٰ أن يأتي الذي سمعها من رسول الله فيقرّر مكانها.

أمّا النصوص الرابعة والخامسة والسادسة فهي صريحة بأنّ الجمع للقرآن كان جمع كتابة لا توحيد للقراءات كما يقولون.

ففي النصّ الرابع: نرىٰ إشارة من ابن شهاب الزهري إلىٰ كلام عمر ابن الخطّاب، لقوله (بلغنا)، والذي أُوِّل وصُحِّح بأنّه إشارة إلىٰ تفسير النازل علىٰ رسول الله ﷺ وتأويله لا إلىٰ أصل القرآن؛ لقول ابن شهاب: «فقتل علماؤه يوم اليمامة ... الذين كانوا قد وعوه ولم يعلم بعدهم ولم يكتب». وقد نقل الزرقاني ما نسب إلىٰ ابن عمر من قوله: «لا يقولنّ أحدكم: أخذت القرآن كلّه، وقد ذهب منه كثير، ولكن ليقل: قد أخذت ما ظهر منه» ثمّ قال معلّقاً: «هي نسبة خاطئة كاذبة وعلىٰ فرض صحّتها فهي موقوفة وليست

بمرفوعة إلىٰ النبيّ، وعلىٰ فرض رفعها فهي معارضة للأدلّة القاطعة المتوافرة في تواتر القرآن وسلامته من التغيير والزيادة والنقصان، ومعارض القاطع ساقطٌ مهما كانت قيمة سنده في خبر الواحد»[1].

لكن نقول: إذا كانت تلك الأمور التي لم تكتب هي تفسير للقرآن وليست بقرآن فلماذا هم يعدّونها قرآنا في الأخبار، فيقول الخبر: (فلمّا جمع أبوبكر وعمر وعثمان القرآن ولم يوجد مع أحد بعدهم...) إلىٰ أن يقول: (فجمعوه في الصحف في خلافة أبي بكر خشية أن يُقتل رجال من المسلمين في المواطن، معهم كثير من القرآن، فيذهبوا بما معهم من القرآن، فلا يوجد عند أحد بعدهم...)

إنّهم يعدّون الضائع قرآنا، وبكلامهم هذا يمهّدون لطرح شبهة علىٰ القرآن والقول بأنّ القرآن الحالي لا يتضمّن جميع ما أنزل وما كان مسطوراً في اللوح المحفوظ.

وفي النصّ الخامس: تأكيد علىٰ كون الجمع جمع كتابة إذ فيه: (فكان الرجل يجيء بالورقة والأديم فيه القرآن حتّىٰ جُمع من ذلك أكثره) لا جميعه! ثمّ يستمرّ الراوي بالقول:

(ثمّ دخل عثمان فدعاهم رجلاً رجلاً فناشدهم: لسمعتَ رسول الله وهو أملاه عليك؟ فيقول: نعم، فلمّا فرغ من ذلك عثمان قال: من أكتب

---

(١) مناهل العرفان ١/٢٠٠.

الناس؟ قالوا: كاتب رسول الله زيد بن ثابت، قال: فأيّ الناس أعرب؟ قالوا: سعيد بن العاص)، فهذا النصّ يذكّرنا بما تساءلناه سابقاً عن جملة (من أكتب الناس؟ ومن أعرب الناس؟) وهل هي من أقوال عمر بن الخطّاب أم من أقوال عثمان بن عفّان؟ ومتىٰ صدرت هذه الجملة هل في عهد عمر أو في عهد عثمان، أو أنّها تكرّرت في عهدهما معاً، أو أنّها صدرت من أحدهما ونسبت إلىٰ الآخر أيضاً.

وقبله أشار إلىٰ أنّ عثمان قام خطيباً في الناس وقال: (يا أيّها الناس عهدكم بنبيكم منذ ثلاث عشرة، وأنتم تمترون في القرآن، تقولون: قراءة أُبيّ، وقراءة عبد الله، يقول الرجل: والله ما نقيم قراءتك، فأعزم علىٰ كلّ رجلٍ منكم كان معه من كتاب الله شيءٌ لما جاء به...).

وفيه إشارة إلىٰ أنّ الجمع جمع كتابة وتدوين لا توحيد للقراءة كما يقولون.

كما فيه إشارة إلىٰ أنّ الاختلاف قد حدث بعد عهد رسول الله ﷺ ولم يكن له عين ولا أثر في عهده الشريف، لقوله: (عهدكم بنبيكم منذ ثلاث عشرة وأنتم تمترون في القرآن).

وقد يمكن أن يُجاب علىٰ ما قالوه بأنّ رسول الله ﷺ هو الذي أراد أن يمترون بالقرآن ويختلفوا فيه لحديث الأحرف السبعة!

وهو الآخر يشير إلىٰ وجود قراءات ومصاحف عند الصحابة بعد رسول الله ﷺ وأنّ عثمان يريد السيطرة عليها لقوله: (علىٰ كلّ رجل منكم كان معه من كتاب الله شيء لما جاء به فكان الرجل يجيء بالورقة والأديم فيه

القرآن)، وهو يشابه موقف عمر بن الخطاب في المنع من كتابة الحديث، فعن القاسم بن محمّد بن أبي بكر: «إنّ عمر بن الخطاب بلغه أنّه قد ظهرت في أيدي الناس كتب، فاستنكرها وكرهها، وقال: أيّها الناس! إنّه قد بلغني أنّه قد ظهرت في أيديكم كتب فأحبّها إلىٰ الله أعدلها وأقومها، فلا يبقينّ أحد عنده كتاب إلّا أتاني به، فأرىٰ فيه رأيي.

قال: فظنّوا أنّه يريد أن ينظر فيها ويقوّمها علىٰ أمر لا يكون فيه اختلاف، فأتوه بكتبهم، فأحرقها بالنار!!

ثمّ قال: أمنية كأمنية أهل الكتاب»[1].

وهذا ما أشار إليه برتون من أنّ التمسّك بقول مصاحف الصحابة كان للمقابلة مع مصحف عثمان أو الفرار منه، كما أنّ ما جاء من روايات جمع الشيخين للقرآن فقد وضعت مواجهة لجمع عثمان[2].

وبهذا فقد اتّضح بأنّ جمع القرآن مرّ بثلاث مراحل حسبما قاله الزرقاني:

١ ـ عهد النبيّ فكان عبارة عن كتابة الآيات وترتيبها ووضعها في مكانها الخاصّ من سورها، ولكن مع بعثرة الكتابة وتفرّقها بين عُسُب وعظام وحجارة ورقاع ونحو ذلك حسبما تتيسّر أدوات الكتابة، وكان الغرض من هذا الجمع زيادة التوثّق للقرآن، وإن كان التعويل أيّامئذ كان علىٰ الحفظ

---

(١) تقييد العلم: ٥٢، وانظر الطبقات الكبرىٰ ١٨٨/٥، وتاريخ الإسلام ٢٢٠/٧ ـ ٢٢١، وسير أعلام النبلاء ٥٩/٥ وفيهم: مثناة كمثناة أهل الكتاب.

(٢) انظر خاورشناسان وجمع وتدوين قرآن: ١١٤.

والاستظهار.

٢ ـ عهد أبي بكر فقد كان عبارة عن نقل القرآن وكتابته في صحف مرتّب الآيات أيضاً، مقتصراً فيه على ما لم تنسخ تلاوته مستوثقاً له بالتواتر والإجماع، وكان الغرض منه تسجيل القرآن وتقييده بالكتابة مجموعاً مرتّباً خشية ذهاب شيء منه بموت حملته وحفّاظه.

٣ ـ عهد عثمان فقد كان عبارة عن نقل ما في تلك الصحف في مصحف واحد إمام، واستنساخ مصاحف منه ترسل إلى الآفاق الإسلامية...[1].

أمّا النصّ السادس: ففيه مضافاً إلى اضطراب عثمان في كلامه، فأبيّ ابن كعب ومعاذ بن جبل وعبدالله بن مسعود إمّا أنّهم كانوا قد سمعوا قراءة رسول الله ﷺ أو لا؟ فإن كانوا قد سمعوا رسول الله ﷺ وعرضوا قراءتهم عليه وصحّحها فلا معنى ﷺ لقوله: «إنّما قُبض نبيّكم منذ خمس عشرة سنة وقد اختلفتم في القرآن...» لأنّ بعد التأكّد من إقراء رسول الله ﷺ لا معنى لقوله: «عزمت على من عنده شيء من القرآن سمعه من رسول الله لما أتاني به، فجعل الرجل يأتيه باللّوح والكتف والعسب فيه الكتاب...».

فإن قيل بأنّهم لم يسمعوا القرآن من رسول الله، فهذا باطل تردّه النصوص الكثيرة الموجودة في كتب الفريقين، لأنّ أُبيّ بن كعب ومعاذ بن

---

(١) مناهل العرفان ١٨٣/١ وانظر الاتقان ١٦٧/١ / الرقم ٧٧٦ ـ ٧٧٨، النوع الثامن عشر.

جبل وعبدالله بن مسعود قد عُدّوا ضمن الجامعين للقرآن على عهد رسول الله ﷺ، وعثمان نفسه يقرّ بهذه الحقيقة ولا ينكرها، فما يعني تشكيكه بكلامهم واعتراضه على اختلافهم مع أنّ هذا هو من موارد نزول القرآن على سبعة أحرف عنده؟!

وكيف يتّهم أبيّاً سيّد القراء، وابن مسعود الذي شهد رسول الله بأنّه كان يقرأ القرآن غضّاً طريّاً كما أُنزل[1]، ومعاذاً الذي قال عنه عبدالله بن عمرو بن العاص: «سمعت رسول الله يقول: خذوا القرآن من أربعة: من عبدالله بن مسعود، وسالم [مولى أبي حذيفة]، ومعاذ بن جبل، وأُبيّ بن كعب»[2].

بل لماذا التأكيد على صغار الصحابة أمثال زيد وسعيد بن العاص وتناسي دور أبيّ بن كعب وابن مسعود ومعاذ وغيرهم من أعيان الصحابة؟

بل كيف يمكننا تصديق هذا الخبر مع أنّ المعروف عن أبيّ بن كعب أنّه مات في سنة (٢٤ هـ) أي أوائل خلافة عثمان، ومعاذ بن جبل الذي مات في طاعون عمواس سنة (١٧ هـ).

بل ماهي خصوصية هذه الأسماء الثلاثة؟ ولماذا لا ينقل مصعب بن سعد ـ راوي الخبر ـ سماع عثمان لقراءة عائشة وحفصة (حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وهي العصر وقوموا لله قانتين).

أو قراءة عمر: غير المغضوب عليهم وغير الضالين، أو قراءته بآية رجم الشيخ والشيخة.

---

(١) تاريخ بغداد ٣٢٦/٤.

(٢) صحيح البخاري ١٩١٢/٤/ ح ٤٧١٣ الباب ٨، صحيح مسلم ١٩١٣/٤ / ح ٢٤٦٤.

أو قراءة أبي بكر: وجاءت سكرة الموت بالحق.

أو قراءة غيرهم بغيرها، فلماذا سمع قراءة أبيّ وابن مسعود ومعاذ ولم يسمع قراءة غيرهم؟ بل كيف بعثمان يخطب بالناس علىٰ أثر سماعه قراءة أكابر الصحابة الذين شهد بفضلهم وصحّة قراءتهم رسول الله ﷺ أليست قراءتهم هي قراءة صحيحة طبقاً للأحرف السبعة التي يقولون بها؟ فما يعني مطالبتهم أن يأتوه بما عندهم من القرآن حتّىٰ جعل الرجل يأتي باللّوح والكتف والعسب.

ألا يدلّ هذا النصّ وأمثاله علىٰ وجود الكتابة علىٰ عهد رسول الله ﷺ، وأنّه لم ينحصر بالحفظ كما يقولون، مع التأكيد علىٰ أنّ الجملة الموجودة في آخر الرواية: (فما رأيت أحداً عاب ذلك عليه) غير صحيحة وغير واقعية، لأنّ الكثير من الصحابة قد عابوا علىٰ عثمان فعله في المصاحف وفي غيره، بل كتب أهل المدينة إلىٰ من بالأمصار: أن أقدموا فقد أحدث من خلْفكم ـ أو خليفتكم ـ دين محمّد، إلىٰ غيرها من العبارات التي سنأتي بنصوصها في آخر البحث في مبحث (توحيد المصاحف).

أمّا النصّ السابع: فهو لا يتّفق من جهة مع رواية أبي العالية التي جئنا بها في عهد أبي بكر وأنّ أُبيّ بن كعب كان قد جمع القرآن علىٰ عهد الأوّل.

فإن أريد بالنصّ أنّ عثمان لما نسخ القرآن في المصاحف أرسل إلىٰ ورثة أُبيّ أن يأتوه بمصحفه، فهذا لا يتّفق مع كونه مملياً علىٰ زيد وزيد يكتب ومعه سعيد بن العاص يعربه.

وإن قيل بأنَّ أبيّاً كان حيّاً إلىٰ وقت كتابة المصاحف ـ وهو غير صحيح ـ فهل كان أُبيّ يملي من مصحفه أو من حفظه؟ وعلىٰ كلا التقديرين يكون المصحف الرائج هو مصحف أُبيّ بن كعب وليس بمصحف زيد بن ثابت، أو القول بأنّه مصحفهما معاً، فلماذا يحشر زيد مع أُبيّ بن كعب؟ وهل الكاتب بمنزلة المملي؟ والناسخ والمعرب بمنزلة المملي للقرآن؟ وهل يمكن نسبة المصحف إلىٰ الناسخ أو إلىٰ المعروض عليه القرآن والقاري والمعرب؟

أمّا النصّ الثامن: فهو صريح بأنّ القرآن كان قد جمع في قراطيس علىٰ عهد أبي بكر، وقد كانت عنده حتّىٰ توفّي، ثمّ كانت عند حفصة بنت عمر ـ زوج النبيّ ﷺ ـ فأرسل إليها عثمان فأبت أن تدفعها إليه حتّىٰ عاهدها ليردنَّها إليها، فبعثت بها إليه، فنسخها عثمان ثمّ ردّها إليها، (فلم تزل عندها حتّىٰ أرسل إليها مروان بن الحكم يطلبها، فلم تعطه حتّىٰ ماتت، فأخذها من عبدالله بن عمر، فحرقها لئلا يكون فيها شيء يخالف مصاحف الأئمّة التي أنفذها عثمان إلىٰ الآفاق)[1].

فما يعني ما حكاه الزهري عن سالم بن عبدالله: (أنّ مروان كان يرسل إلىٰ حفصة يسألها الصحف التي كُتب فيها القرآن فتأبىٰ حفصة أن تعطية إيّاها...) فهل كان يرسل إليها قبل طلب عثمان مصحفها أو بعده؟

فإن كان قبل طلب عثمان فلماذا تعطية لعثمان ولا تعطية لمروان؟

---

(١) فضائل القرآن لابن كثير: ٧٧.

وإذا كان بعد انتهاء عمل عثمان فما يعني إصراره على الوقوف على المصحف تارة أخرى؟ فهل في مصحف حفصة ما يخالف مصحف عثمان، أو في مصحف عثمان ما لا يرضاه مروان؟ ولماذا يشقّق مروان أو يحرق ذلك المصحف في حين لم يشقه أو يحرقه عثمان؟ وهل الموجود بأيدينا هو ما يوافق مصحف حفصة أو ما يوافق مصحف عثمان؟

وهل مسألة حرق المصاحف كانت مسألة سياسية مروانية أم سياسية عثمانية؟

قال الدكتور محبّ الدين عبد السبحان واعظ في هامش تحقيقه لكتاب **المصاحف** للسجستاني[1]: «وخلاصة الأمر: أنّ عثمان بن عفّان رضي الله عنه أمر بتحريق المصاحف العامّة، ومروان حرق الصحف التي كتبها أبوبكر الصديق رضي الله عنه وكانت عند حفصة»، وهذا ما قرّره الحافظ في فتح الباري ٩: ٢١، وانظر: فضائل القرآن لابن كثير ٦٨، ٧٧.

وأمّا النصّ التاسع: فهو حديث موضوع، لأنّ الصحف المدونة والمجموعة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم أو المجموعة من بعده لا ارتباط لها بمصطلح الورق المعلّق، بل الورق المعلّق يذكّرنا بالمعلّقات السبع وأمثالها في الجاهلية، والتي كانت تعلّق على الكعبة، وليس بين تلك وما يريده عثمان من شَبه، وأين كانت تعلّق تلك الأوراق؟ ولماذا يقال لها (المعلّق) ولا

---

(١) انظر هامش المصاحف ١٩٧/١.

يقال لها: (الورق المكتوب) أو (المجموع) أو (المطوي)؟! أليس في هذا محاباةً إلىٰ ما يريده عثمان من تحكيم الأسس الأموية؟ ثمّ لماذا يعطي عثمان أبا هريرة عشرة آلاف؟ وهل أعطاه إيّاها من بيت المال أو من ماله الشخصي؟ وهل كانت استحقاقاً وعرفاناً لحقّه أو لأنّه أدخل السّرور علىٰ قلبه؟

بل ما تعني رواية أبي هريرة لهذا الحديث في عهد عثمان بن عفّان وعدم روايته في عهد الشيخين، هل لكثرة المصاحف في عهد عثمان وندرتها أو قلّتها في عهد من سبقه أم لشيء آخر؟ إنّها تساؤولات تريد إجابة.

أمّا النصّ العاشر: فهو يؤكّد علىٰ عدّة أشياء:

١ ـ عدم إشراف رسول الله ﷺ علىٰ ترتيب جميع القرآن، وأنّ جمع القرآن الحالي هو من عثمان لا من رسول الله ﷺ، فقال ابن كثير في فضائل القرآن: «... وكأنّ عثمان والله أعلم رتّب السّور في المصحف وقدّم السبع الطوال وثنّىٰ بالمئين... إلىٰ أن يقول:

ففُهم من هذا الحديث أنّ ترتيب الآيات في السّور أمر توقيفي متلقّىٰ عن النبيّ، وأمّا ترتيب السّور فمن أمير المؤمنين عثمان بن عفّان، ولهذا ليس لأحد أن يقرأ القرآن إلّا مرتّباً آياته، فإن نكسه أخطأ خطأً كبيراً.

وأمّا ترتيب السّور فمستحب الاقتداء بعثمان، والأولىٰ إذا قرأ أن يقرأ متوالياً كما قرأ؟ في صلاة الجمعة بسورة الجمعة والمنافقين، وتارة بسَبِّحْ

وهل أتاك حديث الغاشية، فإن فرّق جاز...»[١].

٢ ـ إمكان تغيير السّور من قبل الصحابي.

٣ ـ اعتراض ابن عبّاس ـ من علماء أهل البيت عليهم السلام ـ على عمل عثمان لا قبول أهل البيت عليهم السلام به.

٤ ـ وجود كتابة للصحف على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وإشرافه على وضع الآيات في السّور.

٥ ـ ادّعاء عثمان بأنّه هو الذي لم يكتب البسملة قبل براءة، مع أنّنا ذكرنا عن الإمام علي عليه السلام أنّ البسملة لم تنزل في هذه السورة على وجه الخصوص لأنّها سورة عذاب.

وأمّا النصّ الحادي عشر: ففيه دعاوى كثيرة، منها:

١ ـ نهي الإمام عليّ من انتقاد عثمان في حرقه للمصاحف.

٢ ـ وإقراره لفعله وأنّه ما فعل إلّا عن رأي منّا جميعاً.

٣ ـ وقوله: (والله لو ولّيت لفعلت الذي فعل).

وكلّها دعاوى غير صحيحة، لأنّ نفس الأمّة ثارت عليه لإحداثاته، ومن أهمّها إحراقه للمصاحف، وقد سُمّي بـ: (حرّاق المصاحف)، فانظر إلى تاريخ الطبري وغيره لتقف على حقيقة الأمر.

كما أنّ قوله: (إنّه ما فعل الذي فعل إلّا عن ملأ منّا جميعاً). فهو الآخر

---

(١) فضائل القرآن لابن كثير: ٧٣.

غير صحيح، إذ كيف يكون الفعل ناشئاً عن رأي لهم جميعاً، ونحن نرىٰ خروج الصحابة عليه وتجويزهم قتله حسبما سنذكره بعد قليل.

نعم، قد تصحّ الفقرة الأخيرة منه والتي مفادها جمع الأمّة علىٰ قراءة واحدة وهي قراءة رسول الله ﷺ، فهذا ما يتمنّاه كلّ مسلم، أمّا تجويز حرق المصاحف فلا يجيزه أمير المؤمنين علي عليه السلام ولا يرضىٰ به غيره من الصحابة الأجلّاء.

بقي شيء: وهو التأكيد علىٰ عدم صحّة ادّعاء عثمان بأنّ من اعتقد أنّ قراءته خير من قراءة غيره من الصحابة فإنّ ذلك يكاد أن يكون كفراً، لأنّه يخالف ما رووه عن رسول الله من أنّ القرآن نزل علىٰ سبعة أحرف، وتجويزهم قراءة الآيات ما لم تُصيّر آية رحمة آية عذاب وأمثالها.

أمّا النصّ الثاني عشر: فهو كذب يقيناً، لأنّه لو أراد محو المصاحف لأماثها بالماء، لأنّ كلام الله لا يحرق، وأنّ رسول الله لم يسمح بحرق التوراة المحرَّفة فكيف يسمح الإمام بحرق القرآن المنزل من السماء علىٰ صدر النبيّ محمّد ﷺ؟!

وقد قال القرطبي في **الجامع لأحكام القرآن** حين مناقشته للحلولية والحشوية ما يشير إلىٰ أنّ عثمان بن عفّان بحرقه للمصاحف قد فارق الدين، وإن كان هو بصدد الدفاع عنه وأنّ حرقه للمصاحف ليس حرقاً لكلام الله! لكنّه لم يتمكّن أن ينكر بأنّ ذلك إهانة وتعدّ، فقال:

«فيقال لهم [أي للحلولية والحشوية]: ما تقولون في كتاب الله تعالىٰ،

أيجوز أن يذاب ويمحىٰ ويحرق؟ فإن قالوا: نعم، فارقوا الدين»[١].

أمّا النصّ الثالث عشر والرابع عشر: فقد وضّحناهما فيما سبق، ولا أدري كيف أَعجب الصحابة حرق المصاحف ولم ينكر أحد منهم علىٰ عثمان، ونحن نرىٰ أهل مصر يعترضون عليه لتمزيقه المصاحف، وقد سمّوه بـ: حرّاق المصاحف).

أمّا النصّ الخامس عشر: فإذا كان صحيحاً فلماذا لا يأخذ عثمان بقراءة ابن مسعود الهذلي، وكتابة فلان الثقفي، بل يترك الأمر إلىٰ زيد الأنصاري و...

بل ما تعني هاتان الكلمتان هذيل وثقيف عنده؟!

وأمّا النصّ السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر: فهو لا يستقيم، وقد تكون مثلبة للخليفة وليست بمنقبة، لأنّه لم يرفع ذلك النزر القليل من اللّحن في المصحف ولم يعيّن لجنة لرفعه، وقد تركه للعرب كلّ العرب من زمانه إلىٰ زماننا هذا لتُغيّر فيه، ولم يحدّده بالصحابة والتابعين القريبين إلىٰ عصر النصّ، وهذا ما وضّحناه في الصفحات اللاحقة.

---

(١) الجامع لأحكام القرآن ٥٥/١ وانظر الحديث في صحيح مسلم ٢١٩٧/٤ / ح ٢٨٦٥.

وأمّا النصّ التاسع عشر: فهو يشابه النصّ الخامس عشر، وهو يشير إلىٰ عدم تحقق أمنية عثمان في الجمع، وأنّه لو كان المملي من هذيل والكاتب من ثقيف لم يوجد فيه هذا اللّحن، والخليفة بعدم إناطته الأمر بهاتين القبيلتين يدين نفسه من حيث لا يشعر، لأنّه هو الذي قصّر في تحقيق هذه الأمنية.

وأمّا النصّ العشرون: فليس فيه ما يستحقّ التعليق عليه.

توحيد المصاحف:

المصحف العثماني والأحرف السبعة:

إنّ توحيد المسلمين علىٰ قراءةٍ واحدة هي أمنية كلّ مسلم، وهدفٌ مقدّس يرجوه كلّ الصحابة، وخصوصاً بعد توسّع الاختلاف بينهم في القراءات، إذ عرفت بأنّ هذا الاختلاف كان سببه الخليفة عمر بن الخطّاب، حيث روّج فكرة الأحرف السبعة وسمح بالقراءة بأيّ شكلٍ كان ما لم تصبح آية رحمةٍ آية عذاب، مع اتّخاذه سياسة عدم توحيد القراءت وكتابة المصحف الإمام، قال بهذه الرؤية ومدرسة أهل البيت عليهم السلام خالفته، أو قل كذّبته، لأنّ القرآن نزل من عند الواحد علىٰ رجلٍ واحدٍ وبلسانٍ واحد، دلالة علىٰ عدم رضاهم بتعدّد القراءات، ولأنّ الاختلاف بين المسلمين في القراءة لا يمكن تصوره علىٰ عهد رسول الله صلى الله عليه وآله لأنّه صلى الله عليه وآله كان قد أقرأهم القرآن كما أُنزل عليه ﴿لِتَقْرَأَهُ عَلَىٰ النَّاسِ عَلَىٰ مُكْثٍ﴾ فما كان يتجاوز عشر آيات

حتّىٰ يعلّمهم إيّاها، وقد عيّن جمعاً من الصحابة لإقرائهم، كما أنّه كان يحب أن يسمع قراءتهم، كلّ ذلك دقّةً في الضبط.

أمّا توحيد المصاحف في عهد عثمان، فقد اشتُهر في كتب التاريخ بأنّ حذيفة بن اليمان هو الذي اقترح علىٰ عثمان توحيد المصاحف، وفي بعض النصوص أنّه قال لسعيد بن العاص ـ بعد الرجوع من غزوةٍ في بقاع أرمينية وآذربايجان ـ: «لقد رأيت في سفرتي هذه أمراً، لئن ترك الناس ليختلفنّ في القرآن ثمّ لا يقومون عليه أبداً، قال: وماذا؟ قال: رأيت أناساً من أهل حمص يزعمون أنّ قراءتهم خيرٌ من قراءة غيرهم، وأنّهم أخذوا القراءة عن المقداد، ورأيت أهل دمشق يقولون: إنّ قراءتهم خيرٌ من قراءة غيرهم، ورأيت أهل الكوفة يقولون مثل ذلك، وأنّهم قرؤوا علىٰ ابن مسعود، وأهل البصرة يقولون مثل ذلك، وأنّهم قرؤوا علىٰ أبي موسىٰ، ويسمّون مصحفه (لُباب القلوب). فلمّا وصلوا إلىٰ الكوفة أخبر حذيفة الناس بذلك وحذّرهم ما يخاف، فوافقه أصحاب رسول الله ﷺ وكثير من التابعين.

وقال له أصحاب ابن مسعود: ما تنكر؟ ألسنا نقرأه علىٰ قراءة ابن مسعود؟ فغضب حذيفة ومن وافقه، وقالوا: إنّما أنتم أعراب، فاسكتوا فإنّكم علىٰ خطأ. وقال حذيفة: والله لئن عشت لآتينّ أمير المؤمنين ولأشيرنّ عليه أن يحول بين الناس وبين ذلك.

فأغلظ له ابن مسعود، فغضب سعيد وقام، وتفرّق الناس، وغضب

حذيفة وسار إلىٰ عثمان فأخبره بالّذي رأى...»[١] إلىٰ آخر الخبر.

ويروي ابن داوود: أنّ ناساً كانوا بالعراق يسأل أحدهم عن الآية، فإذا قرأها قال: فإنّي أكفر بهذه. ففشا ذلك في الناس واختلفوا في القرآن»[٢].

إذن، فالمصاحف كانت موجودةً علىٰ عهد الشيخين، وقد كان الاختلاف مشهوداً بينها في العصور المتأخّرة عن عصر الرسولﷺ، كما أنّ ثقافة كتابتها كانت موجودة أيضاً، حتّىٰ قيل بأنّ ابن مسعود كان يملي المصاحف في الكوفة عن ظهر قلب في خلافة عمر[٣]، وأنّ أهل الشام سافروا إلىٰ المدينة في خلافة عمر ليُكتب لهم مصحفٌ[٤]، وأنّ أبا الدرداء ركب إلىٰ المدينة في نفرٍ من أهل دمشق ومعهم المصحف الّذي جاء به أهل دمشق ليعرضوه علىٰ أُبيّ بن كعب وزيد بن ثابت وعليّ وأهل المدينة[٥].

ويروي أبو عبيد: «أنّ عمر بن الخطّاب وجد مع رجل مصحفاً قد كتبه بقلمٍ دقيق، فقال: ما هذا؟ فقال: القرآن كلّه. فكره ذلك وضربه، وقال: عظّموا كتاب الله، قال: وكان عمر إذا رأىٰ مصحفاً عظيماً سُرَّ به»[٦].

فأمنية جمع المسلمين علىٰ مصحفٍ واحد هي أمنية كلّ مسلم، وهي مشروعة، وخصوصاً بعد الوقوف علىٰ اختلافهم في القراءات، لكنّ السؤال:

---

(١) انظر الكامل في التاريخ ٨/٣ في ذكر غزو حذيفة وأمر المصاحف.

(٢) المصاحف ٢٠٦/١ / ح ٨٠، تاريخ المدينة ١٢١/٢ / ح ١٧٢٥.

(٣) انظرالمصاحف ٥٠٩/٢ / ح ٤١٢.

(٤) نفس المصدر ٥٦٢/٢ / ح ٥٢١.

(٥) نفس المصدر٥٥٩/٢ / ح ٥١٦.

(٦) فضائل القرآن/٣٩٨ باب كتّاب المصاحف.

هل وُفّق الخليفة عثمان بن عفّان لتحقيق هذه الأمنية؟ أم أنّه بمنهجيّته الخاطئة واعتماده على صغار الصحابة ومشكوكيهم ـ كابن الزبير وسعيد بن العاص وعبد الرحمان بن الحارث وزيد بن ثابت ـ وتركه الأخذ بمصاحف علّيّة الصحابة ـ أمثال: ابن مسعود وعليّ بن أبي طالب ومعاذ بن جبل وأُبيّ بن كعب وأبي موسى الأشعري ـ قد أثّر على عمله وخدش فكرة توحيد المصاحف بين المسلمين؟

ولأطرح السؤال بالصيغة التي طرحها الزرقاني في **مناهل العرفان**، إذ قال: «هل الأحرف السبعة الّتي نزل بها القرآن الكريم لها وجودٌ في المصاحف العثمانيّة [أم أنّها حُصرت في حرفٍ واحد اعتمده عثمان]؟»[1]، فقال:

ذهب جماعةٌ من الفقهاء والقرّاء المتكلّمين إلى أنّ جميع هذه الأحرف موجودةٌ بالمصاحف العثمانيّة، واحتجّوا بأنّه لا يجوز للأمّة أن تهمل نقل شيءٍ منها، وأنّ الصحابة أجمعوا على نقل المصاحف العثمانيّة من الصحف الّتي كتبها أبو بكر، وأجمعوا على ترك ما سوى ذلك، ومعنى هذا أنّ الصحف الّتي كانت عند أبي بكر جمعت الأحرف السبعة، ونقلت منها المصاحف العثمانيّة بالأحرف السبعة كذلك.

وذهب جماهير العلماء من السلف والخلف وأئمّة المسلمين إلى أنّ المصاحف العثمانيّة مشتملة على ما يحتمله رسمها من الأحرف السبعة فقط،

---

(١) أي أنّ الزرقاني أراد أن يطرح ما قاله القوم في مصحف أبي بكر أراد أن يطرحه في مصحف عثمان وأنّه جمع طبقاً للأحرف السبعة.

جامعة للعرضة الأخيرة الّتي عرضها النبيّ ﷺ على جبريل متضمّنة لها.

وذهب ابن جرير الطبري ومن لفّ لفّه إلى أنّ المصاحف العثمانيّة لم تشتمل إلّا على حرفٍ واحدٍ من الحروف السبعة، وتأثّروا في هذا الرأي بمذهبهم في معنى الحروف السبعة، وما التزموه فيه من أنّ هذه السبعة كانت في صدر الإسلام أيّام الرسول ﷺ، وخلافة أبي بكر وعمر وصدرٍ من خلافة عثمان، ثمّ رأت الأمّة بقيادة عثمان أن تقتصر على حرف واحد من السبعة جمعاً لكلمة المسلمين، فأخذت به وأُهمل كلّ ما عداه من الأحرف الستّة...

لكنّ الزرقاني بتّ برأيه وقال:

إنّ المصاحف العثمانيّة قد اشتملت على الأحرف السبعة كلّها، ولكن على معنى أنّ كلّ واحد من هذه المصاحف اشتمل على ما يوافق رسمه من هذه الأحرف كلّاً أو بعضاً، بحيث لم تخل المصاحف من مجموعها على حرفٍ منها رأساً.

ثمّ بيّن الوجوه السبعة في القرآن وتهجّم على الّذين قالوا:

بأنّ (الباقي الآن حرفٌ واحد من السبعة الّتي نزل عليها القرآن، أمّا الستّة الأخرى فقد ذهبت ولم يعد لها وجود ألبتة... وادّعوا إجماع الأمّة على أن تثبُت على حرف واحد، وأن ترفض القراءة بجميع ما عداه من الأحرف الستّة، وأنّى يكون لهم هذا الإجماع ولا دليل عليه؟ هنالك احتالوا على إثباته بورطة ثالثة، وهي القول بأنّ استنساخ المصاحف في زمن عثمان كان إجماعاً من الأمّة على ترك الحروف الستّة والاقتصار على حرفٍ واحد هو الّذي نسخ عثمان المصاحف عليه...).

ثمّ وثّق كلامه بطرح سؤال:

كيف يوافق أصحاب رسول اللهﷺ علىٰ ضياع ستّة حروف نزل عليها القرآن دون أن يُبقوا عليها، مع أنّها لم تُنسخ ولم تُرفع؟ وفي حين أنّ الرسولﷺ قرّر بقوله وفعله أنّه لا يجوز لأحدٍ أيّاً كان أن يمنع أحداً أيّاً كان من القراءة بحرف من السبعة أيّاً كان، فقد صوّب قراءة كلّ من المختلفين، وقال لكلّ: (هكذا أُنزلت)، وضرب في صدر أُبيّ بن كعب حين استصعب عليه التسليم بهذا الاختلاف في القراءة...

وقُصارىٰ القول أنّنا نربأ بأصحاب رسول اللهﷺ أن يكونوا قد وافقوا أو فكّروا فضلاً عن أن يتآمروا علىٰ ضياع أحرف القرآن الستّة دون نسخ لها، وحاشا عثمان أن يكون قد أقدم علىٰ ذلك وتزعّمه!

وكيف ينسب إليه هذا؟ والمعروف أنّه نسخ المصاحف من الصحف الّتي جمعت علىٰ عهد أبي بكر قبل أن يدبّ النزاع في أقطار الإسلام بسبب اختلاف حروف القراءة في القرآن، فكانت تلك الصحف محتملةً للأحرف السبعة جميعاً، وموافقةً لها جميعاً، ضرورة أنّه لم يحدُث وقتئذٍ من النزاع والشقاق ما يدعو إلىٰ الاقتصار علىٰ حرفٍ واحدٍ في رأيهم، ولم يثبت أنّ الصحابة تركوا من الصحف المجموعة علىٰ عهد أبي بكر حرفاً واحداً فضلاً عن ستّة حروف، ولو كان ذلك لنُقل إلينا متواتراً؛ لأنّه ممّا تتوافر الدواعي علىٰ نقله تواتراً.

ثمّ كيف يفعل عثمان ذلك وهو الذي عرف أنّ علاج الرسول لمثل هذا النوع الّذي دبّ في زمانه كان بجمع الناس وتقريرهم علىٰ الحروف السبعة،

لا بمنعهم عنها كلّاً ولا بعضاً.

ثمّ كيف يفعل عثمان ذلك، وتوافقه الأمّة، ويتمّ الاجتماع؟ ثمّ يكون خلافٌ في معنىٰ الأحرف السبعة مع قيام هذا الإجماع؟ أي كيف تُجمِع الأمّة علىٰ ترك ستّة أحرف وإبقاء حرفٍ واحد؟ ثمّ يختلف العلماء في معنىٰ الأحرف السبعة علىٰ أربعين قولاً، ويكادون يتّفقون ـ رغم خلافهم هذا ـ علىٰ أنّ الأحرف السبعة باقية، مع أنّ الإجماع حجّةٌ عند المسلمين، وبه ينجلي ظلام الشكّ عن وجه اليقين!!

ولنفرض جدلاً أنّ نزاع المسلمين في أقطار الأرض أيّام خلافة عثمان قضىٰ عليه أن يجمع المسلمين علىٰ حرفٍ واحد في القراءة، فلماذا لم تسمح نفسه الكريمة بإبقاء الستّة الأحرف الباقية للتاريخ لا للقراءة؟ مع أنّ الضرورة تقدَّر بقدرها، وهذه الستة الأحرف لم تنسخ لا تلاوةً ولا حكماً حتّىٰ تذهب بجرّة قلمٍ كذلك، ثمّ يبخل عليها بالبقاء للتاريخ وحده في أعظم مرجع وأقدس كتاب، وهو القرآن الكريم، علىٰ حين أنّ الصحابة حفظوا للتاريخ آيات نُسخت تلاوتها ونُسخت أحكامها جميعاً، وعلىٰ حين أنّهم حفظوا قراءاتٍ شاذّة في القرآن، ثمّ نُقلت إلينا وكُتب لها الخلود إلىٰ اليوم وإلىٰ ما بعد اليوم، بل نقلوا إلينا أحاديث منسوخة، وتناقل العلماء أحاديث موضوعة، ونصّوا علىٰ حكم كلٍّ منها وعلىٰ إهمال العمل بها»[1].

قال الزرقاني (ت ١٣٦٩ هـ / ١٩٤٨ م): «بكلّ ذلك كي يمهّد للقارئ

---

(١) مناهل العرفان ١١٨/١ـ ١٢٥، وانظر كلام السيوطي في الاتقان ١٣٠/١ (تنبيه) آخر مبحث اختلاف الأقوال في نزول القرآن علىٰ سبعة أحرف.

شرعيّة اختلاف مصاحف عثمان المرسلة إلىٰ الأنصار، وأنّها كانت مقصودة للحفاظ علىٰ الأحرف الستّة الباقية، وأنّها امتداد للحفاظ علىٰ الأحرف السبعة التي رجاها عثمان من أخذه بمصحف أبي بكر، وأنّه يعني الاختيار الذي سمح به رسول الله للأمّة في الأخذ به، لكنّ كلامه باطل، يشهد علىٰ بطلانه: الشهرة بين المسلمين بأنّه جمعهم علىٰ قراءة زيد بن ثابت، وأنّ ابن مسعود وغيره اختلفوا معه لهذا الغرض.

فلو كانت قراءة ابن مسعود وأمثاله ممّا يرتضيه الخليفة، فما هو السبب للمعارضة مع جمع عثمان؟

ألم يكن سبب اعتراض ابن مسعود علىٰ عثمان هو تبنّيه لقراءة زيد فقط وترك مصحف ابن مسعود وقراءته؟ وألم يقولوا في سبب تبنّي عثمان لحرف زيد هو حضوره العرضة الأخيرة؟ وألم يؤكّد ابن مسعود بأنّه هو الذي حضر العرضة الأخيرة قبالاً لذلك، وألم وألم؟؟!

ولكي تعرف الحقيقة إليك بعض الروايات والأقوال في تبنّي عثمان لحرفٍ واحدٍ من الأحرف السبعة لا جميعها:

أخرج ابن شبة (ت ٢٦٢ هـ)، عن توبة بن أبي فاختة، عن أبيه، قال: بعث عثمان إلىٰ عبد الله أن يدفع المصحف إليه، فقال: ولِمَ؟ قال: لأنّه كتب القرآن علىٰ حرف زيد...»[1].

وفي (المقنع) للداني (ت ٤٤٤ هـ): «فجمع عثمان الناس علىٰ هذا

---

(١) تاريخ المدينة ١٢٤/٢ / ح ١٧٤١.

المصحف، وهو حرف زيد»[١]. وفي آخر: «وعثمان الّذي جمع المصاحف علىٰ مصحفٍ واحد»[٢].

وقال أيضاً في سبب اختلاف مرسوم المصاحف:

«إنّ أبا بكر كان قد جمعه أوّلاً علىٰ السبعة الأحرف الّتي أذن الله عزّ وجلّ للأمّة في التلاوة بها، ولم يخصّ حرفاً بعينه، فلمّا كان زمان عثمان ووقع الاختلاف بين أهل العراق وأهل الشام في القراءة وأعلمه حذيفة بذلك، رأىٰ هو ومن بالحضرة من الصحابة أن يجمع الناس علىٰ حرفٍ واحدٍ من تلك الأحرف وأن يُسقِط ما سواه، فيكون ذلك ممّا يرتفع به الاختلاف ويوجب الاتّفاق، إذ كانت الأمّة لم تؤمر بحفظ الأحرف السبعة، وإنّما خُيّرت في أيّها شاءت لزمته وأجزأها، كتخييرها في كفّارة اليمين بالله بين الإطعام والكسوة والعتق، لا أن يجمع ذلك كلّه، فكذلك السبعة الأحرف»[٣].

وقال أبو عمرو: «... وهذا كلّه يدلّ علىٰ أنّ السبعة أحرف الّتي أُشير إليها في الحديث، ليس بأيدي الناس فيها إلّا حرف زيد بن ثابت الّذي جمع عثمانُ عليه المصاحف»[٤].

ونقل الزركشي (ت ٧٩٤ هـ) كلام المحاسبي، وفيه: «ولمّا احتيج إلىٰ جمع الناس علىٰ قراءةٍ واحدة، وقع الاختيار عليها في أيّام عثمان، فأخذ

---

(١) المقنع: ٦.

(٢) المقنع: ٨.

(٣) المقنع: ١٢٠.

(٤) البرهان ٢٢٢/١ النوع الحادي عشر.

ذلك الإمام ونسخ في المصاحف الّتي بعث بها إلىٰ الكوفة، وكان الناس متروكين علىٰ قراءة ما يحفظون من قراءاتهم المختلفة حتّىٰ خيف الفساد، فجُمعوا علىٰ القراءة الّتي نحن عليها. قال: والمشهور عند الناس أنّ جامع القرآن عثمان، وليس كذلك، إنّما حمل عثمان الناس علىٰ القراءة بوجهٍ واحد علىٰ اختيارٍ وقع بينه وبين من شهده من المهاجرين والأنصار لمّا خشي الفتنة عند اختلاف أهل العراق والشام...»[1].

وعلّل الطبري الأمر بشكل آخر، فقال:

«**فإن قال**: فما بال الأحرف الستّة غير موجودة إن كان الأمر في ذلك علىٰ ما وصفت وقد أقرأهنّ رسول الله ﷺ أصحابه وأمر بالقراءة بهنّ وأنزلهنّ الله من عنده علىٰ نبيّه ﷺ؟، أنُسخت فرُفعت؟ فما الدلالة علىٰ نسخها ورفعها؟ أم نسيتهنّ الأمّة؟ فذلك تضييع ما قد أُمروا بحفظه، أم ما القصّة في ذلك؟

قيل له: لم تنسخ فترفع، ولا ضيّعتها الأمّة وهي مأمورة بحفظها، ولكنّ الأمّة أُمرت بحفظ القرآن وخُيّرت في قراءته وحفظه بأيّ تلك الأحرف السبعة شاءت، كما أُمرت إذا هي حنثت في يمين وهي موسرة أن تكفّر بأيّ الكفّارات الثلاث شاءت، إمّا بعتقٍ أو إطعام أو كسوة، فلو أجمع جميعها علىٰ التكفير بواحدة من الكفّارات الثلاث دون حظرها التكفير بأيّ الثلاث شاء المكفّر كانت مصيبة حكم الله مؤدّيةً في ذلك الواجب عليها من حقّ الله،

---

(١) البرهان ٢٣٩/١ النوع الثالث عشر: نسخ القرآن في المصاحف.

فكذلك الأمّة أُمرت بحفظ القرآن وقراءته وخُيّرت في قراءته بأيّ الأحرف السبعة شاءت، فرأت لعلّةٍ من العلل أوجبت عليها الثبات على حرف واحد وقراءته بحرف واحد ورفض القراءة بالأحرف الستة الباقية[١] ولم تحظر قراءته بجميع حروفه على قارئه بما أُذن له في قراءته به.

فإن قال: وما العلّة التي أوجبت عليها الثبات على حرفٍ واحد دون سائر الأحرف الستة الباقية؟...»[٢].

إلى أن يقول:

«وجمعهم على مصحف واحد أو حرفٍ واحد، وحرق ما عدا المصحف الذي جمعهم عليه، وعزم على كلّ من كان عنده مصحف مخالف المصحف الذي جمعهم عليه أن يحرقه، فاستوثقت له الأمّة على ذلك بالطاعة، ورأت أنّ فيما فعل من ذلك الرشد والهداية، فتُركت القراءة بالأحرف الستّة التي عزم عليها إمامها العادل في تركها طاعةً منها له ونظراً منها لأنفسها ولمن بعدها من سائر أهل ملّتها، حتّى دُرست من الأمّة معرفتها وتعفّت آثارها، فلا سبيل لأحدٍ اليوم إلى القراءة بها لدثورها وعُفُوّ آثارها وتتابع المسلمين على رفض القراءة بها[٣]، من غير جحود منها صحّتها

---

(١) كيف يرفض القراءة بالأحرف الستّة وهي مسموحة من قبل رسول الله ﷺ حسبما يقولون.

(٢) جامع البيان في تفسير القرآن للطبري ٢٠/١ طبعة دار المعرفة.

(٣) إنّ السياسة هي التي أعفتها، مع أنّ بعض الناس كانوا يقرؤون بها في الأزمنة

وصحّة شيء منها، ولكن نظراً منها لأنفسها ولسائر أهل دينها، فلا قراءة اليوم للمسلمين إلّا بالحرف الواحد الذي اختاره لهم إمامهم الشفيق الناصح دون ما عداه من الأحرف الستة الباقية»[1].

كانت هذه بعض النصوص، والمتروك منها أكثر من هذا بكثير، فعثمان ابن عفّان كان يريد أن يحلّ المشكلة باعتماده حرفاً، وهو حرف زيد، لكنّه وقع في مشكلةٍ أكبر منها، وهي مخالفة قراءة زيد مع قراءات الآخرين، أو قل عدم قبول الآخرين بقراءته، لأنّهم أعلم وأقدم إسلاماً منه، فادّعىٰ الحكّام حينئذ بأنّ زيداً حضر العرضة الأخيرة رفعاً لهذا الاختلاف وترجيحاً لقراءته علىٰ قراءات الآخرين، لكنّ ابن مسعود وغيره كانوا يرون أنّهم هم الذين حضروا العرضة الأخيرة، وبمعنىٰ آخر: أنّ دعوىٰ حضور العرضة الأخيرة لزيد بن ثابت كان في الإطار الذي احتموا به، وقد نُقض من قبل ابن مسعود، كما نقض باستمرار الخلاف بين المسلمين في القراءات القرآنية بعد جمع عثمان للمصاحف.

إنّ هذا التفسير وهذه الأقوال هي التي سمحت للمستشرق جون

اللاحقة، فالقراءة بتلك لا تقلّ عن القراءات الشاذة المسموح بها، لكن مع كلّ ذلك كان أهل بيت الرسالة عليهم السلام لا يرتضون إلّا القراءة بالمشهور عند الناس وعدم تخطّي ذلك، لأنّها هي القراءة القريبة جدّاً من قراءة أهل البيت عليهم السلام ومن مصحف الإمام أمير المؤمنين عليه السلام دون إقرار باقي القراءات.

(١) جامع البيان في تفسير القرآن ٢٢/١ طبعة دار المعرفة.

جيلكرايست[١] أن يقول: «إنّ الغاية الحقيقية من فرض مصحف زيد هو القضاء على السلطة السياسية التي كان يتمتّع بها بعض قرّاء القرآن في الأمصار التي كان عثمان يفتقد فيها شيئاً من المصداقية بسبب السياسة التي كان ينتهجها، حيث إنّه كان يعيّن أقرباءه من بني أمية أعداء محمّد كعمّال على حساب الصحابة الذين ظلوا [أوفياء] لمحمّد طيلة حياتهم»[٢].

ثمّ جاء جيلكرايست ليرد كلام أحد العلماء المسلمين الذين اعتبروا الهدف من إرجاع الصحابة إلى مصحف زيد هو توحيدهم على قراءة واحدة، **فقال:**

«لو كان الخلاف في القراءات فهذا مرجعه النصّ المنطوق، ولا يظهر في النصّ المكتوب، لكنّ عثمان أمر بإحراق نصوص مكتوبة خاصة، وإنّ الفترة التي جمع فيها القرآن لم يكن هناك تشكيل للكلمات ولا حروف مقطعة».

---

(١) ردّ أقوال هذا المستشرق ثلاثة من علماء أفريقيا الجنوبيّة، والذين ردّوه هم:

١ ـ كوكب الصدّيق في مقال له: (قول الداعية المسيحي الكذّاب: القرآن ليس كلام الله) والمطبوع في مجلّة البلاغ سنة ١٩٨٦.

٢ ـ عبد القادر عبد الصمد في مقال: (كيف جمع القرآن)، طبع سنة ١٩٨٦.

٣ ـ مولانا ديزاي في مقال: (القرآن فوق كلّ اتّهام) طبع سنة ١٩٨٧.

فالمستشرق طبع كتابه تاريخ القرآن History of Quran the textual سنة ١٩٨١، ثمّ نشر بعد ذلك كتاباً آخر سنة ١٩٨٤ بعنوان (دلائل أو شواهد على جمع القرآن Evidences for the collection of Quran).

(٢) مجلّة المصباح العدد الخامس ربيع ١٤٣٢ /٢٠١١ ص ١٢٢.

ثمّ يصل إلىٰ نتيجة بحثه ويقول: «إنّ مشروع عثمان صحيح، وإنّه جمع المسلمين علىٰ نصّ قرآني واحد، لكنّه سبّب ضياع الكثير من المصاحف الأخرىٰ التي لها نفس مصداقية مصحف زيد وكانت شائعة ومقبولة عند فئة عريضة من المسلمين، بدليل أنّ المسلمين عابوا علىٰ عثمان إسقاطه المصاحف الأخرىٰ مع ما لها من الموثوقية والشرعية ما لم يكن يتمتّع به مصحف زيد»[١].

وعليه فلو كان جمع عثمان هو ما أجمع عليه المسلمون في عهده وقد كان عن ملئهم، فلا معنىٰ لانتشار الاختلاف بينهم من بعده، إلّا أن نقول بأنّ منهجيته هي التي أدّت إلىٰ ذلك، فقد قال ابن الجزري (ت ٨٣٣ هـ) بعد أن أتىٰ بخبر ابن عبّاس الناصّ علىٰ أنّ ابن مسعود هو الذي شهد العرضة الأخيرة:

«... فشهد عبد الله يعني ابن مسعود ما نُسخ منه وما بُدّل، فقراءة عبد الله الأخيرة؛ وإذ قد ثبت ذلك فلا إشكال أنّ الصحابة كتبوا في هذه المصاحف ما تحقّقوا أنّه القرآن، وما علموه استقرّ في العرضة الأخيرة، وما تحقّقوا صحّته عن النبيّ ﷺ ممّا لم ينسخ، وإن لم تكن داخلةً في الأخيرة؛ ولذلك اختلفت المصاحف بعض اختلاف، إذ لو كانت العرضة الأخيرة فقط لم تختلف المصاحف بزيادة ونقص وغير ذلك»[٢].

وعليه، فإنّ انتخاب حرف زيد من بين الأحرف قد وسّع الخلاف بين

---

(١) المصدر السابق.

(٢) النشر في القراءات العشر ٣٢/١.

الصحابة، لا أنّه قلّله كما يقولون، لأنّ كلّ واحدٍ من الصحابة يكتسب شرعيّة مصحفه من النبيّ ﷺ ويدّعي أنّ قراءته هي القراءة المتواترة عنه؟

عثمان ودعوىٰ اللّحن في القرآن:

والأهمّ من ذلك أنّ زيد بن ثابت كان من الأنصار، والأنصار رُموا باللّحن في كلامهم من قبل عمر بن الخطاب، وعثمان بن عفّان أيضاً قال: «إنّ في القرآن لحناً ستقيمه العرب بألسنتها».

فلو كان عثمان قد وقف علىٰ وجود اللّحن في المصحف ـ وقد وقف ـ كان عليه أن يرفعه، لا أن يتركه للعرب كي يقوّموه، أو أن يعطي لأمثال الحجّاج الجرأة كي يغيّروا ما في المصحف، بتبرير وجود اللّحن فيه.

فقول عثمان (أرىٰ فيه لحناً)، وعدم تحديد مظان وجوده في القرآن، يعني إعطاء صكّ مفتوح للعرب في أن يغيّروا جميع القرآن لا أن يغيّروا مفردات خاصّة فيه.

فاللّحن في القرآن لا يقصد به اللهجة[1] مطلقاً كما يقولون، بل هو الخطأ في الإعراب كما قاله سعيد بن جبير:

«في القرآن أربعة أحرف لحن: (والصابئون) و(والمقيمين) و(فأصَّدَّقَ

---

(١) كان تقرأ (لاَ يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئاً) لايضركم كيدهم، أو (إنّا أعطَيْناكَ الكَوْثَر) إنّا انطيناك الكوثر، أو (إذَا بُعْثِرَ مَا فِي الْقُبُورِ) إذا بحتر ما في القبور، و (حتّى حِين) عتّى حين، وأمثالها.

وَأَكُن مِنَ الصَّالِحينَ) و(إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ)»[١].

فقوله تعالىٰ في سورة المائدة الآية ٦٩: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَىٰ مَنْ آمَنَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ يجب أن تكون (الصابئين) بالنصب، وقد جاءت هذه الآية بالنصب في سورة الحجّ الآية ١٧: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئِينَ وَالنَّصَارَىٰ وَالْمَجُوسَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا إِنَّ اللهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّ اللهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيءٍ شَهِيدٌ﴾، فما الذي أدّىٰ إلىٰ نصبها في سورة الحج ورفعها في سورة المائدة؟ كما أنّها جاءت في سورة البقرة الآية ٦٢: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَىٰ وَالصَّابِئِينَ مَنْ آمَنَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ بالنصب.

وهكذا هو حال الآية ١٦٢ من سورة النساء، والّتي أوّلها: ﴿لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلاَةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ أُولَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا﴾، إذ تجب أن تكون: (والمقيمون) بالرفع، لكنّهم علّلوا النصب بأنّه علىٰ الاختصاص، أي: وأمدح المقيمين، وهو تعليلٌ عليل.

وقد سُئل أبان بن عثمان: «كيف صارت ﴿لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ

---

(١) أخرجه ابن أبي داود في المصاحف ٢٣٠/١ / ح ١١١.

مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾ ما بين يديها وما خلفها رفع وهي نصب؟

قال: من قِبل الكُتّاب، كُتب ما قبلها، ثمّ قال: ما أكتب؟ قال: اكتب المقيمين الصلاة. فكتب ما قيل له»[1].

«كما سئلت عائشة عن اللّحن الوارد في قوله: **﴿إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾**، وقوله عزّ من قائل: **﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾**، وقوله عزّ وجل: **﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ﴾**، فقالت: يابن أخي هذا من عمل الكُتّاب، أخطؤوا في الكتاب»[2].

فكان يجب أن تقرَأ: (إنّ هذين لساحران)، مثلما قرأ به أبو عمرو ويعقوب.

ونحوه قوله تعالىٰ في سورة المنافقين الآية ١٠: **﴿وَأَنْفِقُوا مِنْ مَا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾**، يراد بذلك أنّه يجب أن يكون (فأصّدّق وأكون من الصالحين)، وهي قراءة أبي عمرو.

العرب وتصحيحها للرسم العثماني:

هذا وقد علّل الداني (ت ٤٤٤ هـ) ـ بعد تضعيفه ما روي عن عثمان من وجود اللّحْن في القرآن، وأنّ العرب ستقوّم المصحف ـ بأنّ المقصود من

---

(١) المصاحف ٢٣٣/١ / ح ١١٢.

(٢) مناهل العرفان ٢٧١/١.

الخبر بأنّ العرب تقرأ الرسم العثماني صحيحاً وإن كان مكتوباً خطأً[١]، إذ قال:

«قلت: هذا الخبر عندنا لا يقوم بمثله حجّة ولا يصحّ به دليل، من جهتين:

إحداهما: أنّه مع تخليطٍ في إسناده واضطراب في ألفاظه مرسل، لأنّ ابن يعمر وعكرمة لم يسمعا من عثمان شيئاً ولا رأياه، وأيضاً فإنّ ظاهر ألفاظه ينفي وروده عن عثمان؛ لما فيه من الطعن عليه مع محلّه من الدين ومكانه من الإسلام وشدّة اجتهاده في بذل النصيحة واهتمامه بما فيه الصلاح

---

(١) وهذا ما قالوه في النسخة المنسوبة إلى أمير المؤمنين عليعليه السلام وفيه: (كتبه عليّ بن أبو طالب)، وأتوا بشواهد عليه، منها قول الصفدي كان بعض الناس يكتبون: علي بن أبو طالب، لكن كانوا يتلفظونه علي بن أبي طالب، انظر الوافي بالوفيات ٥١/١ فصل في الهجاء.

وقال الكتاني في (التراتيب الإدارية ١٥٥/١١): بأنّ قريش كانت لا تغيّر تلفّظ الكلمة في الرفع والنصب والجر، يعني كانت تقرأ: أبو طالب، تبت يدا أبو لهب.

وقال ابن الأثير في (النهاية ٢٠/١) مادّة أبأ والزمخشري في الفائق ١٤/١ في حرف الهمزة مع الباء في حديث وائل بن حجر: من محمّد رسول الله إلى المهاجر بن أبو أُمية.

وقال الدكتور حميدالله حيدر آبادي: رأيت في جنوب جبل سلع مكتوباً: أنا علي بن أبو طالب، وهذا يدلّ على أنّ الأعلام المركبة (كأبي طالب) كان يُتعامل معها كالأعلام المفردة.

لكنّي لا أقبل هذا الكلام وأراه مجانفاً للحقيقة، وقد وُضع لتصحيح لحن الصحابة، وعليٌّ بن أبي طالب منه براء.

للأمّة، فغير ممكن أن يتولّىٰ لهم جمع المصحف مع سائر الصحابة الأخيار الأتقياء الأبرار نظراً لهم ليرتفع الاختلاف في القرآن بينهم، ثمّ يترك لهم فيه مع ذلك لحناً وخطأً يتولّىٰ تغييره من يأتي بعده ممّن لا شكّ أنّه لا يدرك مداه ولا يبلغ غايته ولا غاية من شاهده، هذا ما لا يجوز لقائلٍ أن يقوله ولا يحلّ لأحدٍ أن يعتقده.

فإن قال: فما وجه ذلك عندك لو صحّ عن عثمان؟

قلت: وجهه أن يكون عثمان أراد باللّحن المذكور فيه التلاوة دون الرسم، إذ كان كثير منه لو تُلي علىٰ حال رسمه لانقلبت بذلك معنىٰ التلاوة وتغيّرت ألفاظها، ألا ترىٰ قوله: (أَوْ لأَاذْبَحَنّه)، (ولأوضعوا)، (ومِن نباءي المرسلين)، و(سَأُورِيكُم)، و(الرِّبوا)، وشبهه ممّا زيدت فيه الألف والياء والواو في رسمه، لو تلاه تالٍ لا معرفة له بحقيقة الرسم علىٰ حال صورته في الخطّ لصيّر الإيجاب نفياً ولزاد في اللفظ ما ليس فيه ولا من أصله، فأتىٰ من اللّحن بما لا خفاء به علىٰ من سمعه مع كون رسم ذلك كذلك جائزاً مستعملاً، فأعلم عثمان إذ وقف علىٰ ذلك أنّ من فاته تمييز ذلك وعزبت معرفته عنه ممّن يأتي بعده سيأخذ ذلك عن العرب، إذ هم الّذين نزل القرآن بلغتهم، فيعرّفونه بحقيقة تلاوته ويدلّونه علىٰ صواب رسمه، فهذا وجهٌ عندي، والله أعلم»[1].

---

(١) المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار: ١١٥.

أقول للداني :

إنّ هذا الوجه المذكور مجرّد فرضٍ واحتمال ، وكلام عثمان أعمّ منه وأشمل .

ثمّ إنّ الإشكال باقٍ على حاله؛ إذ لماذا لا يُصحَّح الرسم بشكل بعيد عن الالتباس؟ خصوصاً في المصاحف التي أُرسلت إلى الأمصار!

إنّ القرآن هو كتاب الله للمسلمين جميعاً ولا يختصّ بالعربي ، فلو قبلنا كلامك في العربي فماذا تقول في الذي لا يعرف بحقيقة تلاوته اليوم والذي يقرأ القران على الإملاء الجديد؟ وحتّى أنّ قراءة الهندي والفارسي والإنجليزي القرآن بالرسم العثماني تربكه لأنّه يرى زيادة في (لأذبحنه) لا يراها في (لأعذبنه)؟

بلى ، إنّ الرسم العثماني القديم قد يغيّر معنى بعض الألفاظ ، كما تراه في كلام حكاه الباري عن تهديد سليمان للهدهد في قوله : لأذبَحَنَّه والّتي وردت بأداتَي التوكيد : لام القسم ونون التوكيد الثقيلة ، تقرأها في المصحف الرائج اليوم : (لأَأَذْبَحَنَّهُ)[1] ، بصورة نفي الذبح لا تأكيده ، مع أنّ قوله تعالى : (لأُعَذِّبَنَّهُ) مرسومة حسب النطق تماماً بأداتَي توكيدها ، فما السبب في اختلاف هذين الرسمَين وتناقض هاتين الكلمتين؟! وما هي حجّة القرّاء والمتمسّكين بالرسم القديم في هذا؟

فإذا كانت تُقرَأ (لأذبحنّه) ، فلماذا تُكتَب : (لأَأَذْبَحَنَّهُ)؟ وما الفرق بينها

---

(١) سورة النمل : ٢١ .

وبين (لأُعَذِّبَنَّهُ) القرآنية، إنّهم قالوا في جواب هذا الإشكال: إنّه إشارة إلىٰ أنّ الذبح لم يحصل، فجوابنا أنّ التعذيب لم يحصل أيضاً، فما الفارق بينهما؟

كما نرىٰ أنّ الرسم القديم يُلبس الأمر علىٰ القارئ، وخصوصاً بعد علمنا بعدم تنقيط المصاحف علىٰ عهد عثمان.

فالقارئ لا يمكن أن يفرّق بين لفظة (يَا صَالِح) ولفظة (يَصلُح)، أو بين (ليَسُوءُوا) و(لَيْسوا)، أو بين (صَافّات) و(صفَّت)، وأمثالها.

ومثلها كلمة (عَتَوْا)، فتارةً تكتَب مع ألفٍ[1] وأخرىٰ بغيرها[2]، مع أنّ كلمتَي (أَتَوْا) و(دَعَوْا) قد وردت في السورة نفسها مع ألف[3]، فما المبرّر في كتابتها في الآية ٢١ من سورة الفرقان بدون ألف، وكتابتها في الآية ٧٧ من سورة الأعراف مع الألف؟

بل ما الدّاعي لإثبات ألف بعد الواو في سورة فاطر ﴿يَدْعُواْ حِزْبَهُ﴾ مع أنّها ليست بواو جماعة ولا داعي لزيادتها، في حين تحذف الألف من الآية ٦١ من سورة البقرة: ﴿وَبَاءُو بِغَضَبٍ مِنَ اللهِ﴾، ومن الآية ١١٦ من سورة الأعراف: ﴿وَجَاءُو بِسِحْرٍ عَظِيمٍ﴾، والآية ٥١ من سورة الحجّ، والخامسة من سورة سبأ: ﴿وَالَّذِينَ سَعَوْ فِي آيَاتِنَا مُعَاجِزِينَ﴾، مع أنّها جاءت بصيغة الجمع، والّتي يجب أن تكون مع الألف.

---

(١) سورة الأعراف: ٧٧ (وَعَتَوْا عَنْ أَمْرِ رَبِّهِمْ)، سورة الأعراف: ١٦٦ (فَلَمَّا عَتَوْا عَن مَا نُهُوا عَنْهُ)، سورة الذاريات: ٤٤ (فَعَتَوْا عَنْ أَمْرِ رَبِّهِمْ).

(٢) سورة الفرقان: ٢١ (وَعَتَوْ عُتُوًا كَبِيراً).

(٣) سورة الفرقان: ١٣ (دَعَوْا هُنَالِكَ ثُبُورا)، سورة الفرقان: ٤٠ (أَتَوْا عَلَىٰ الْقَرْيَةِ).

وقد تجيء كلمة (يمحُ) تارةً بدون الواو[١] وأخرىٰ معها[٢]، أو (شيء) و(لَشَيء) ـ بفتح اللاّم ـ فإنّها تكتَب في جميع مواضع المصحف بغير ألف، بخلاف (لِشَيء) ـ بكسر اللام ـ، فتارةً تكتب بغير ألف[٣] وأخرىٰ معها[٤].

ونحوه (نعمة الله)، فتارةً تكتب بالتاء المربوطة[٥] وأخرىٰ بالتاء المبسوطة[٦]، ومثله (سنّة)[٧]، و(جنّة)[٨]، و(لعنة)[٩].

فلماذا تُكتب (اِمْرأت عمران) و(بَقيّت الله)، أو (فِطْرَتَ الله)، أو (شَجَرَت الزقّوم)، أو (مَعْصِيَت الرسول)، أو (رَحمت الله) بالتاء المبسوطة، في حين نرىٰ هذه الكلمات تكتب بالتاء المربوطة في أماكن أخرىٰ، بل لماذا تكتب (بسطة) بالسين في سورة البقرة الآية ٢٤٧، وبالصاد في سورة الأعراف الآية ٩٦.

---

(١) سورة الشورىٰ : ٢٤ (وَيَمْحُ اللهُ الْبَاطِلَ).

(٢) سورة الرعد : ٣٩ (يَمْحُوا اللهُ مَا يَشَاءُ).

(٣) سورة النحل : ٤٠ (إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَن نَّقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ).

(٤) سورة الكهف : ٢٣ (وَلاَ تَقُولَنَّ لِشَيءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذلِكَ غَدا).

(٥) كما في سورة المائدة : ٧ (وَاذْكُرُوا نِعْمَةَ اللهِ عَلَيْكُمْ).

(٦) كما في سورة البقرة : ٢٣١ (وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللهِ عَلَيْكُمْ).

(٧) فقد جاءت بالتاء المربوطة في سورة الفتح : ٢٣، وبالتاء الممدودة ثلاث مرات في سورة الأنفال : ٣٨، وسورة فاطر : ٤٣، وسورة غافر : ٨٥.

(٨) فقد جاءت بالتاء المربوطة في جميع القرآن، إلّا في الآية ٨٩ من سورة الواقعة.

(٩) فقد جاءت بالتاء الممدودة في سورة آل عمران : ٦١، وفي كثير من مواضع المصحف الشريف بالتاء المربوطة.

وهكذا الحال بالنسبة إلىٰ كلمتي (ابن) و(أُم)، فتارةً نراهما منفصلتَين[١] وأخرىٰ مجتمعتَين[٢]، ومثلها كتابة أن لا (ألّا) وعن ما (عمّا) وفي ما (فيما) وأين ما (أينما) وكلّ ما (كلّما) ولكي لا (لكيلا) وعن من (عمّن) وأن لن (ألّن) وأن لم (ألّم)، فقد تُكتب متّصلةً في أماكن ومنفصلة في أماكن أخرىٰ.

بل كيف يجوز جعل التأكيد نفياً، وكيف يكون رسم ذلك جائزاً في القرآن؟ ولو أُجيز فما الفائدة من قراءته؟ وأليس الله قد حلّل وحرّم أموراً بألفاظ وقال: ﴿**قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا**﴾؟ وأليس النكاح مثل السفاح، وقد أحلّ الله النكاح بألفاظ خاصة؟ لا طبقاً للتوافق ورضىٰ الطرفين، فما يعني تجويزه القراءة بأيّ شكل كان؟

ولو كان رسول الله ﷺ قد سمح بتغيير كلام الله ـ والعياذ بالله ـ شريطة أن لا تصير آية رحمة آية عذاب، فهل يجيز ﷺ جعل التأكيد والقسم في (لأذبحنّه) نفياً للذبح أيضاً؟

فما الضابطة في كلّ تلك الأمور؟ بل لماذا لو أنقص كاتب المصحف ألفاً من قوله: (لِشأْي) فصارت موافقةً للإملاء الجديد (لشيء)، أو أضاف ألفاً في قوله تعالىٰ: (طغين) فجعلها (طاغين) لكان من الكافرين، أو زاد ألفاً في (سموت) وكتبها كما هي مكتوبة في سورة فصّلت الآية ١٢: ﴿**فقضاهنّ سبع سموات**﴾ لكان من المخلّدين في الجحيم؟

---

(١) كما في سورة الأعراف: ١٥٠ (قَالَ ابْنَ أُمَّ إِنَّ الْقَوْمَ اسْتَضْعَفُونِي).

(٢) كما في سورة طه: ٩٤ (قَالَ يَبْنَؤُمَّ لاَ تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي وَلاَ بِرَأْسِي).

بل ما السرّ في كتابة (تُغْنِ) في سورة القمر بدون الياء[١]، وفي سورة يونس معها؟[٢] إنّي لا أريد أن آتي بكلّ ذلك، فهو كثير في المصحف الشريف الرائج، بل أريد أن أؤكّد بأنّ رسم المصحف العثماني ليس بتوقيفيّ كما يقولون، والذهاب إلىٰ ذلك ليس بخدش في القرآن الكريم بل عدم القبول بتوقيفية الرسم، وأنّ من لم يعتقد بذلك الرسم والخطّ فهو ليس بكافر ولا فاسق، بل إنّه يؤكّد صحّة كلام رسول الله ﷺ بأنّ أمّته أمّة أمّيّة لا تعرف القراءة والكتابة وأنّ أصحابه لا يفوقون الأجيال الأخرىٰ في الخط والكتابة، لقوله: «إنّا أمّةٌ أمّيّة، لا نكتب ولا نحسب»[٣].

فإذا كان الكاتب يخطأ ـ كما قالت عائشة[٤] ـ، والأمّة أمّيّة لا تعرف الكتابة، وفي المصحف يوجد لحن كما جاء عن سعيد ابن جبير وقوله: في القرآن أربعة أحرف لحن: (والصابئون)[٥]، (والمقيمين)[٦]، و(فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ)[٧]، و(إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ)[٨]، وأمثال ذلك ـ فلماذا هذا التهويل في لزوم التعبّد برسم المصحف؟

---

(١) سورة القمر: ٥ (فَمَا تُغْنِ النُّذُرُ).

(٢) سورة يونس: ١٠١ (وَمَا تُغْنِي الآيَاتُ وَالنُّذُرُ).

(٣) صحيح البخاري ٦٧٥/٢ / ١٨١٤، صحيح مسلم ٧٦١/٢ / ١٠٨٠.

(٤) التفسير الكبير ٦٥/٢٢، تفسير القرطبي ٢١٦/١١.

(٥) كما في آية ٦٩ من سورة المائدة.

(٦) كما في الآية ١٦٢ من سورة النساء.

(٧) في الآية ١٠ من سورة المنافقين.

(٨) كما في الآية ٦٣ من سورة طه.

مع التنبيه والتأكيد علىٰ أنّ هذه الاختلافات والخروج عن المألوف في النظام الإملائي، لا يُحدث خللاً في القرآن ولا يمسّ بصحّة قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾[1]، وإنّما يثبت عدم توقيفيّة الخطّ، وأنّ ما قالوه هو مغالاةٌ وتعسّف ليس إلّا.

وخير دليل علىٰ عدم توقيفيّة الرسم العثماني هو اختلاف زيد مع غيره في كتابة كلمة (التابوت) هل هي بالتاء المبسوطة أم بالمربوطة؟ فلو كان الرسم توقيفيّاً لما اختلفوا؟

نعم إنّ مسألة التأكيد علىٰ الرسم العثماني فيه مغالاة، فقال الدكتور صبحي الصالح:

«وأمّا مسألة احترام وتقدير العمل الّذي قام به عثمان وتفضيل اتّباع سبيله في كتابة المصحف فهي شيءٌ، والقول بأنّ هذا العمل توقيفيّ شيءٌ آخر»[2]. بل اعتبر الأستاذ الدكتور ما قالوه من توقيفيّة الكتابة أنّه إفراطٌ بعيد عن المنطق.

وقد أشار الدكتور طيّار آلتي قولاچ إلىٰ ظاهرة الغلوّ فقال:

«... مَن يزعم أنّ الصحابة يفوقون الأجيال التالية في أمور الزراعة وتربية الحيوان والفلَك والحساب والهندسة والطب، ومن يقول أنّهم كانوا يجيدون الخطّ والكتابة أكثر من الأجيال الّتي أعقبتهم... ـ حتّىٰ يقول ـ:

---

(١) سورة الحِجر: ٩.

(٢) مباحث في علوم القرآن: ٢٧٥ ـ ٢٨٠، نقلاً عن مقدّمة المصحف المنسوب لعليّ: ٥٦.

وبناءً على ما ذكرنا فإنّ الصحابة خير أمّةٍ أخرجت للناس، وتمتّعهم بالصفات الحميدة وشرف مكانتهم، باعتبارهم الجيل المثاليّ الّذي صاحب الرسول، أمر لا يقتضي بالضرورة أن يكونوا ممّن يجيدون الخطّ والكتابة بدرجةٍ لا قصور لها.

فالواقع أنّ طريقة الإملاء الّتي استخدمها الصحابة لم تكن قد بلغت حدّ الانضباط العلميّ الأوفى بحسب البحوث الّتي قام بها رجال العلم حول الموضوع»[١].

وقد كان الدكتور طيّار قد انتقد قول ابن فارس في توقيفيّة الإملاء المستخدَم في المصاحف سابقاً بقوله:

«... ولا يمكننا أن نتصوّر أنّ النبيّ محمّد طلب من كتّاب الوحي مثلاً أن يكتبوا كلمة (إبْراهِيمُ) بدون الياء دائماً (إبْراهِمُ) في سورة البقرة، وأن يكتبوها بالياء (إبْراهِيمُ) في كافّة السور»[٢].

إذن خطأ الكتّاب ووجود اللّحن في القرآن هو ممّا يؤذي الآخرين، وأنّ ابن تيميّة أراد التشكيك فيما روي عن عثمان بالسماح للعرب أن يقوّموا القرآن بقوله:

«هذا خبرٌ باطل لا يصحّ من وجوه:

أحدهما: إنّ الصحابة كانوا يتسارعون إلى إنكار أدنى المنكرات،

---

(١) المصحف الشريف المنسوب لعليّ بن أبي طالب (نسخة صنعاء): ٥٩ ونحن سنوضح هذا الأمر أكثر ممّا قلناه هنا في آخر الكتاب (توحيد المصاحف).

(٢) المصحف الشريف المنسوب لعليّ بن أبي طالب (نسخة صنعاء): ٥٦.

فكيف يقرّون اللّحن في القرآن، مع أنّه لا كلفة عليهم في إزالته.

والثاني: إنّ العرب كانت تستقبح اللّحن غاية الاستقباح في الكلام، فكيف لا يستقبحون بقاءه في المصحف.

والثالث: إنّ الاحتجاج بأنّ العرب ستقيمه بألسنتها غير مستقيم، لأنّ المصحف الكريم يقف عليه العربيّ والعجمي.

والرابع: أنّه قد ثبت في الصحيح أنّ زيد بن ثابت أراد أن يكتب (التابوت) بالهاء على لغة الأنصار، فمنعوه من ذلك، ورفعوه إلى عثمان وأمرهم أن يكتبوه بالتاء على لغة قريش، ولمّا بلغ عمر أنّ ابن مسعود قرأ: (عتّى حين) على لغة هذيل، أنكر ذلك عليه وقال: أقرئ الناس بلغة قريش، فإنّ الله تعالى إنّما أنزله بلغتهم ولم يُنزِله بلغة هذيل...»[1].

أقول لابن تيميّة:

أوّلاً: ألم يكن ابن مسعود من كبار الصحابة، ومن المسارعين إلى الاعتراض على عثمان في إناطة أمر القرآن بصغار الصحابة؟ والقائل: «يا معشر المسلمين، أُعزَل عن نسخ كتابة المصاحف ويولّاها رجل، والله لقد أسلمتُ وإنّه لفي صلب أبيه كافر»[2]، وقوله: «وكيف يأمروني أن أقرأ على قراءة زيد بن ثابت وقد قرأتُ مِن فِي رسول الله ﷺ بضعاً وسبعين سورة، وإنّ زيد بن ثابت ليأتي مع الغلمان له ذؤابتان...»[3]. وأمثال ذلك.

---

(١) شرح شذور الذهب: ٥٠ ـ ٥١.

(٢) المصاحف ١/١٩٠/ ح ٦٣، تاريخ دمشق ٣٣/١٣٩.

(٣) المصاحف ١/١٨٦ / ح ٥٥، تاريخ دمشق ٣٣/١٣٦.

بل كيف يغلب ابنَ مسعود هواه ـ وهو سادس الصحابة ـ فيقول لعثمان معترضاً علىٰ تولية زيد بن ثابت لكتابة المصحف: «أُعزَل عن نسخ كتابة المصاحف ويولّاها رجل؟»[١].

ألم يقل ابن مسعود لحذيفة: «أما إنّي إذاً لم أُظلُّهم، وما من كتاب الله آية إلّا أعلم حيث نزلت وفيم نزلت، ولو أعلم أحداً أعلم بكتاب الله منّي تبلغنيه الإبل لرحلت إليه»[٢].

وقد وَفَىٰ ابن مسعود بما قاله، وأخذ من أميرالمؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام ما بعد السبعين من السور التي أخذها مِن فِي رسول الله صلى الله عليه وآله، وقد مرّ قوله في ذلك سابقاً.

وألم يَثُر أهل مصر علىٰ عثمان لحرقه المصاحف[٣]؟

---

(١) سنن الترمذي ٢٨٥/٥ أخرجه الزهري عن عبيدالله بن عبدالله بن عتبة.

(٢) المصاحف ١٨١/١ / ح ٤٩.

(٣) جاء في المصاحف بسنده عن إسماعيل بن أبي خالد، قال: لما نزل أهل مصر الجحفة يعاتبون عثمان صعد عثمان المنبر فقال: جزاكم الله يا أصحاب محمّد عنّي شرّاً، أذعتم السيئة وكتمتم الحسنة وأغريتم بي سفهاء الناس، أيّكم يأتي هؤلاء القوم فيسألهم ما الذي نقموا؟ وما الذي يريدون؟ ثلاث مرات فلا يجيبه أحد.

فقام علي عليه السلام:

فقال: أنا، فقال عثمان: أنت أقربهم رحما وأحقهم بذلك، فأتاهم فرحبوا به وقالوا: ما كان يأتينا أحد أحبّ إلينا منك.

فقال: ما الذي نقمتم؟ قالوا: نقمنا أنّه محا كتاب الله عز وجل، وحمىٰ الحمىٰ، واستعمل أقاربه وأعطىٰ مروان مائتي ألف وتناول أصحاب النبيّ.

وألم يستنجد الصحابةُ بإخوانهم في الأمصار ضجراً من أعمال عثمان؟ ففي (تاريخ الطبري: حوادث سنة ٣٤): «لمّا كانت سنة أربع وثلاثين، كتب أصحاب رسول الله بعضهم إلىٰ بعض أن أقدموا، فإن كنتم تريدون الجهاد فعندنا الجهاد»[١].

وفي رسالة مَن بالمدينة من أصحاب محمّدﷺ إلىٰ من بالآفاق، جاء فيها: «إنّكم إنّما خرجتم أن تجاهدوا في سبيل الله تطلبون دين محمّد، فإنّ دين محمّدٍ قد أفسده من خَلِفكم [وفي الكامل: خليفتكم]، وترك...، فأقيموا دين محمّد»[٢].

إذن، فالصحابة لم يكتفوا بالاعتراض علىٰ وجود اللّحن في القرآن وحرق عثمان للمصاحف، بل إنّهم وقفوا أمام سياسات عثمان وإحداثاته المتكرّرة الأخرىٰ، وكانوا من المسارعين في ذلك، حتّىٰ أهدروا دمه، مؤكّدين بأنّه (أحدث) و(غيّر) و(بدّل) في الدين، وهذه اصطلاحات شرعية تؤكّد إدخال في الدين ما ليس فيه، وقد ذكر البلاذريّ في أنسابه: «أنّ طلحة خاطب عثمان بقوله: إنّك أحدثت أحداثاً لم يكن الناس يعهدونها...»[٣].

وجاء في شرح النهج: «أنّ الزبير كان يقول عن عثمان: اقتلوه، فقد

فرد عليهم عثمان: أمّا القرآن فمن عند الله، إنّما نهيتكم لأنّي خفت عليكم الاختلاف فاقرؤوا علىٰ أيّ حرف شئتم، وأمّا الحمىٰ... إلىٰ آخر الخبر.

(١) تاريخ الطبري ٦٤٤/٢، أحداث سنة ٣٤.

(٢) تاريخ الطبري ٦٤٤/٢، والكامل في التاريخ ٥٨/٣.

(٣) أنساب الأشراف ١٥٦/٥ باب في أمر المسيَّرين من أهل الكوفة إلىٰ الشام.

بدّل دينكم»[١].

وقال ابن مسعود ـ مضافاً إلىٰ اعتراضاته الّتي مرّت ـ: «وما أرىٰ صاحبكم إلّا وقد غيّر وبدّل، أيُعزل سعد بن أبي وقّاص ويولّىٰ الوليد بن عقبة؟»[٢].

وقال عمرو بن العاص لعمّار بن ياسر: «فلم قتلتموه؟ قال عمّار: أراد أن يغيّر ديننا فقتلناه»[٣].

وفي **الإمامة والسياسة**، قال سعد بن أبي وقّاص: «وأمسكنا نحن، ولو شئنا دفعنا عنه، ولكنّ عثمان غيّر وتغيّر»[٤].

وقد شبّهته عائشة بنعثل اليهودي وكفّرته، وقالت: «اقتلوا نعثلاً فقد كفر»[٥].

وأمثال هذه النصوص كثيرة في كتب التاريخ والحديث، كلّها تؤكّد عدم ارتياح الصحابة وأمّهات المؤمنين من أفعال عثمان ومسارعتهم إلىٰ إنكار منكراته، وعلىٰ رأسها حرقه للمصاحف.

وثانياً: صحيح أنّ العرب كانت تستقبح اللّحن غاية الاستقباح في الكلام، وقد جاء عن رسول الله ﷺ قوله: «أنا من قريش ونشأت في بني

---

(١) شرح نهج البلاغة ٣٦/٩ شرح الخطبة ١٣٧.

(٢) أنساب الأشراف ١٤٦/٦ في أمر عبد الله بن مسعود.

(٣) صفّين: ٣٣٩ ـ عنه: شرح نهج البلاغة ٢٢/٨ باب عودٌ إلىٰ أخبار صفين.

(٤) الإمامة والسياسة ٤٨/١.

(٥) تاريخ الطبري ١٢/٣، الامامة والسياسة ٥٢/١، الفتوح ٤٣٧/٢.

سعد، فأنّىٰ لي اللّحن»[١].

وصحيحٌ أنّ عثمان العربي استقبح ذلك، لكنّه في نفس الوقت أخطأ في حلّ المشكلة، لعدم تصحيحه تلك المفردات لإيكال الأمر إلىٰ العرب لتقويمه وتصحيحه.

كما أنّ عائشة وابن عبّاس العربيَّين حملا اللّحن في القرآن علىٰ خطأ الكتّاب، وقد حُكي عن أبي بكر قوله: «لئن أقرأ فأُسقط، أحبّ إليّ من أن أقرأ فألحن»[٢].

إذن العرب كانت تستقبح اللّحن وتسعىٰ لبيان وجهٍ له عندهم، إلّا أنّ هذا بعينه يرد علىٰ عثمان نفسه لإقراره بوجود اللّحن وتركه الأمر للعرب وعدم سعيه لإزالته، مع أنّه لا كلفة عليه ولا علىٰ غيره من الصحابة في إزالته.

منشأ اللّحن:

ولنا أن نتساءل عن اللّحن الذي شاهده في المصحف، هل كان قد عرفه وسمعه أيّام رسول الله ﷺ، أم أنّه أمرٌ حادث طارئ؟ فلو كان ـ والعياذ بالله ـ هو ممّا شاهده وسمعه علىٰ عهد رسول الله ﷺ وقد كان موجوداً في المصحف الذي جمعه علىٰ عهده ﷺ، فيكون المصحف بذلك هو القراءة الصحيحة فلا يجوز تغييره.

وإن كان أمراً حادثاً وطارئاً في العصور التالية، فكان عليه حذفه وأن لا

---

(١) المزهر ٢/٣٤١.

(٢) المصدر السابق.

يخاف في ذلك لومة لائم.

وقد يمكننا جمعاً بين القولين أن نقول بأنّ ما قيل عن عثمان من أنّه جمع القرآن على عهد رسول الله ﷺ غير صحيح؛ وذلك لعدم ثبوت جمعه القرآن بنفسه، بل عدم تصحيحه ما رآه من لحن في المصحف المجموع وإرجاعه إلى العرب كي يصحّحونه، لأنّه لو كان قد أقرأ بعض التابعين حقّاً لكانت قراءة هؤلاء هي الصحيحة والمعتمدة ولا تترك في الأزمنة اللاحقة، لكنّا نرى الشيء الكثير قد ورد في قراءة عبد الله بن عامر المنسوبة إلى عثمان والمتروكة اليوم عند المسلمين.

أجل، إنّ العصبية والغلوّ في الصحابة وإعطائهم هالة من التقديس لا يسمح بمناقشة ما نُسب إلى عثمان، فاستمع لما يقوله علماء مدرسة الخلافة، قال القرطبيّ: «بأنّ أصحاب القراءات من أهل الحجاز والشام والعراق كلّ منهم عزا قراءته التي اختارها إلى رجل من الصحابة قرأها على رسول الله لم يستثن من جملة القرآن شيئاً، فأسند عاصم قراءته إلى عليّ وابن مسعود، وأسند ابن كثير قراءته إلى أُبيّ، وكذلك أبو عمرو بن العلاء أسند قراءته إلى أُبيّ، وأمّا عبد الله بن عامر فإنّه أسند قراءته إلى عثمان، وهؤلاء كلّهم يقولون: قرأنا على رسول الله وأسانيد هذه القراءات متّصلة ورجالها ثقات، قاله الخطابي»[1].

وقال الزركشي: «فائدة: قيل: قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو راجعة

---

(١) الجامع لأحكام القرآن ٥٩/١.

إلىٰ أُبيّ، وقراءة ابن عامر إلىٰ عثمان بن عفّان، وقراءة عاصم وحمزة والكسائي إلىٰ عثمان وعلي وابن مسعود»[١].

وقال الدكتور حسين عطوان في الفصل الخامس من كتابه **القراءات القرآنية في بلاد الشام**: «أجمع علماء القراءات علىٰ أنّ المغيرة بن أبي شهاب المخزومي كان شيخ ابن عامر المقدم في القراءة»[٢].

لكنّ ابن جرير الطبري شكّك في ذلك وضعّفه، وأخرج ابن عامر من القرّاء السبعة، لأنّ قراءته قراءة شاذة غير متواترة لا يعرف مصدرها وأصلها ولا يتّصل سندها برسول الله، وأنّ من أخذ القراءة عنه ومن أخذوها عنه مغمورون مجهولون، يقول[٣]: «زعم بعضهم أنّ ابن عامر قرأ علىٰ المغيرة عن عثمان، وهذا غير معروف، لأنّا لا نعلم أحداً ادّعىٰ أنّه قرأ علىٰ عثمان، ولو كان سبيله في الانتصاب لأخذ القرآن كان لا شكّ قد شارك المغيرة في القراءة عليه غيره، وفي عدم مدّعي ذلك دليل واضح علىٰ بطلان قول من أضاف قراءة ابن عامر إلىٰ المغيرة، والذي حكىٰ ذلك رجل مجهول لا يعرف بالنقل ولا بالقرآن، يقال له: عراك بن خالد، ذكره عنه هشام بن عمّار، ولا نعلم أحداً روىٰ عنه غير هشام».

ونقض ابن الجزري قول ابن جرير الطبري نقضاً وعدّه من هفواته

---

(١) البرهان ٣٣٨/١.

(٢) السبعة في القراءات: ٨٥ ـ ٨٦، والنشر ١٣٥/١ ـ ١٤٤، غاية النهاية ٤٢٤/١ / الترجمة ١٧٩٠، وتهذيب التهذيب ٢٤٠/٥ /الترجمة ٤٧٠.

(٣) غاية النهاية ٢/الترجمة ٣٦٣٥.

وسقطاته، مدلياً بحجج العلماء التي تثبت تهافته وبطلانه، وتبيّن ما فيه من أوهام وأحكام فاسدة أظهرها تغافله عن تعليم عثمان القرآن لغير واحد من المشهورين وطمسه له وتجهيله لعراك بن خالد المري، وإنكاره لمعرفته بالقراءة وإتقانه لها، وتغاضيه عن تعلّم كثير من القرّاء عليه[١].

يقول[٢]: «انظر إلىٰ هذا القول الساقط من هذا الإمام الكبير، لا جرم كان الإمام الشاطبي يحذّر من قول ابن جرير هذا. قال السخاوي: وهذا قول ظاهر السقوط، فقوله: «لا نعلم أحداً قرأ علىٰ عثمان»، غير صحيح.

فإنّ أبا عبد الرحمان السلمي[٣] قرأ عليه وروىٰ أنّه علّمه القرآن، وقرأ أيضاً علىٰ عثمان أبو الأسود الدؤلي[٤]، وروىٰ الأعمش عن يحيىٰ بن وثاق عن زر عن عثمان[٥]، ثمّ لا يمتنع أن يكون عثمان أقرأ المغيرة وحده لرغبة المغيرة في ذلك، أو أراد عثمان أن يخصّه».

ثمّ فتح الدكتور عطوان فصلاً تحت عنوان (نقد الطبري والزمخشري لقراءة ابن عامر)[٦].

ومعناه أنّ ما قالوه عن عثمان في القراءات ليس بثابت يقيناً، بل يمكن

---

(١) انظر: تلاميذه في القراءة في غاية النهاية ٥١١/١/الترجمة ٢١١٣.

(٢) غاية النهاية ٣٠٦/٢.

(٣) أثبتنا في هذه الدراسة عدم صحة ذلك تحت عنوان (عدم أخذ السلمي عن غير علي).

(٤) هذا لم يثبت حسب تحقيقنا.

(٥) وهذا لم يثبت أيضاً، وسنقدّم دراسة مستقلّة عن الأخيرين إن شاء الله.

(٦) انظر: القراءات القرآنية في بلاد الشام: ٣٣٢.

الخدش فيه، وقد خدش بعضه إمام المفسّرين الطبري، كما أعلمنا النصّ السابق من أنّ رجوع قراءة عاصم وحمزة والكسائي إلىٰ عثمان فيه كلام، وكلّ ذلك يعلمنا بأنّ هناك تهويلاً لمكانة عثمان في جمع القرآن، وأنّه كان متعمّداً في اللّحن وترك اللّحن في القرآن، ولا يستبعد أن يكون الأمويّون هم خلف ذلك، كما لا يستبعد أنّهم ولكي يشركوا علياً معهم، ادّعوا نسبة اللّحن إليه عليه السلام مع أنّه إمام النحو والعربيّة باعتراف الجميع، فقد قال ابن كثير في فضائل القرآن: «قد تقف علىٰ مصاحف وُضعت طبقاً للمصحف العثماني، ويقال: كتبه علي بن أبو طالب، وهذا لحن فاحش لا يصدر من أشرف الناس والذي علّم النحو لأبي الأسود الدؤلي».

ثمّ كُتب في هامش الكتاب ـ ولا أعلم الهامش لمن، هل هو لمحمّد رشيد رضا أم لغيره؟ ـ: «هذا غلط، ويدلّ علىٰ أنّ كاتبه أعجمي، وقد يكون من زنادقة الفرس».

فإنّي بكلامي هذا لا أريد أن أبتّ بذلك، بل **أقول**: لا يستبعد أن يكونوا قد وضعوا ذلك، لأنّه يصحّ قولنا: عليّ بن أبو طالب، علىٰ الحكاية، وذلك أنّ (أبو طالب) علمٌ في محلّ جرٍّ للإضافة، وهذا غير اللّحن الذي أشار إليه سعيد بن جبير وعائشة وابن عبّاس وغيرهم والموجود في المصحف.

والداني بعد أن ناقش المرويّ عن عائشة قال:

«علىٰ أنّ أمّ المؤمنين مع عظيم محلّها وجليل قدرها واتّساع علمها ومعرفتها بلغة قومها، لحّنت الصحابة وخطّأت الكتبة، وموضعهم من الفصاحة والعلم باللّغة موضعهم الذي لا يجهل ولا ينكر، هذا ما لا يسوغ ولا

يجوز»[١].

وجاء في فتوح البلدان بأنّ كاتب أبي موسىٰ الأشعري كتب إلىٰ عمر: «من أبو موسىٰ... فكتب إليه عمر: إذا أتاك كتابي هذا فاضرب كاتبك سوطاً وأعزله عن عملك»[٢].

بلىٰ، إنّ العربي لا يرتضي وجود اللّحن في كلامه، فكيف يرضىٰ المسلم وجود ذلك في كتاب ربّه، وهو المأمور بتلاوته في صلاته والأخذ بأحكامه.

فإذا كان عمر وعثمان لا يرتضيان وجود اللّحن في الكلام العربي، فكيف يتركانه إلىٰ العرب كي يقوّموه؟ إنّه سؤالٌ نطلب إجابته من أتباع ابن تيميّة علىٰ وجه الخصوص!

وثالثاً: إنّ ما قاله ابن تيمية هو كلامنا وكلام كلّ معترضٍ علىٰ عثمان، فالإشكال يرد علىٰ عثمان وعلىٰ المدافعين عنه لا علىٰ من اعترض عليه، فإنّ الأعجمي حينما يقرأ القسم والتأكيد نفياً في قوله تعالىٰ: (لأَذْبَحَنَّه) بـ (لأاذبحنّه)، فعلىٰ مَن يقع هذا الخطأ؟ أليس الرسم العثمانيّ هو الّذي أدّىٰ به إلىٰ أن يقرأ القرآن بخلاف مراد الله تعالىٰ؟ وأليس كان سببه عثمان بن عفّان ولجنته الّتي أسّسها والتي ادُّعي بأنّهم من أفصح وأكتب العرب؟! وبعد هذا فلا يُستبعد أن يقرأ الأعجميّ القرآن بوجهٍ يظهر فيه الكفر والخروج عن الدين، فما هو الحل؟

---

(١) المقنع: ١١٩.

(٢) فتوح البلدان ٣٤١/١، أخبار القضاة ٢٨٦/١.

ورابعاً : إنّ اختلاف زيد مع غيره في كتابة (التابوت) بالهاء أو بالتاء ، أو أنّ كتابة البسملة مع الألف كما في سورتي العلق والواقعة (اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ) ، وقوله تعالىٰ : (فَسَبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ) أو بدونها (بِسْمِ اللهِ الرَحْمنِ الرَّحيم) كما في أوائل السور ، لا يضرّ بقدر ما يضرّ كتابة وقراءة (حتّىٰ يَطْهُرن) و(حتّىٰ يطّهّرنَ) ، أو قراءة قوله : (لامَسْتُمُ النِّسَاء) بـ (لمستم النساء) ، فإنّ القراءة بهكذا قراءات مغيّرة للمعنىٰ تماماً ، ثمّ تجويز ذلك هو الذي يسيء إلىٰ الدين وأحكامه ، لا كتابة (التابوت) بالهاء أو التاء .

نعم ، إنّ عثمان بن عفّان زعم أنّه كان يريد أن يوحّد الأمّة ، لكنّه في الواقع كان أراد أن يرقع ما فتقه سابقه في مشكلة أهم من سابقتها ، لكنّ الصحابة رغم رفضهم لمنهج عثمان التزموا بمصاحفه حفاظاً علىٰ النصّ القرآني ، فإنّ ابن مسعود لمّا أراد عثمان إبعاده من الكوفة أوصىٰ أصحابه بضرورة عدم التنازع في القرآن وعدم ترك قراءته ، لأنّ القرآن ـ رغم خطأ منهجيّة عثمان في توحيده ـ لا يتغيّر ، فجاء في تفسير الطبري بسنده عن علقمة النخعي قال :

«لما خرج عبد الله بن مسعود من الكوفة اجتمع إليه أصحابه فودّعهم ، ثمّ قال : لا تنازعوا في القرآن ، فإنّه لا يختلف ولا يتلاشىٰ ولا يتغيّر لكثرة الرد ، وإنّ شريعة الإسلام وحدوده وفرائضه فيه واحدة ، ولو كان شيء من الحرفين ينهىٰ عن شيء يأمر به الآخر كان ذلك الاختلاف ، ولكنّه جامع ذلك كلّه لا تختلف فيه الحدود ولا الفرائض ولا شيء من شرائع الإسلام ، ولقد رأيتنا نتنازع فيه عند رسول اللهﷺ ، فيأمرنا فنقرأ عليه ، فيخبرنا أن كلّنا

محسن، ولو أعلم أحداً أعلَم بما أنزل الله علىٰ رسوله منّي لطلبته حتّىٰ أزداد علمه إلىٰ علمي، ولقد قرأت من لسان رسول اللهﷺ سبعين سورة، وقد كنت علمت أنّه يعرض عليه القرآن في كلّ رمضان حتّىٰ كان عام قبض فعُرض عليه مرّتين، فكان إذا فرغ أقرأ عليه فيخبرني أنّي محسن، فمن قرأ قراءتي فلا يدعنّها رغبةً عنها، ومن قرأ علىٰ شيء من هذه الحروف فلا يدعنّه رغبة عنه، فإنّه من جحد بآية جحد به كلّه»[1].

فانظر إلىٰ حرص ابن مسعود علىٰ وحدة الكلمة في القرآن، مع إيمانه بصحّة ما عنده من القراءة وخطأ ما عندهم، وهكذا الأمر تراه عند الإمام عليعليه السلام الذي قال: لا يهاج القرآن بعد هذا اليوم، فقد قال ابن الجزري: «ولذلك اختلفت المصاحف عن بعض المصاحف، إذ لو كانت العرضة الأخيرة فقط لم تختلف المصاحف بزيادة ونقص وغير ذلك وتركوا ما سوىٰ ذلك، ولذلك لم يختلف عليهم اثنان حتّىٰ إنّ عليّ بن أبي طالبعليه السلام لمّا ولّي الخلافة بعد ذلك لم ينكر حرفاً ولا غيّره، مع أنّه هو الراوي أنّ رسول اللهﷺ يأمركم أن تقرؤوا القرآن كما عُلّمتم»[2].

نعم، إنّ إعطاء عثمان هذه الإجازة لعموم العرب هي الّتي جرّأت الحجّاج بأن يغيّر الرسم العثماني، كما أنّه هو الذي أعطىٰ للآخرين أن يغيّروا

---

(١) جامع البيان في تفسير القرآن ٢٧/١ ـ ٢٨ بتحقيق الشيخ خليل الميس، طبعة دار الفكر.

(٢) النشر في القراءات العشر ٣٣/١.

التلاوة القرآنيّة بالقياس وموافقة العربية من وجه[١] وأن يتوسّعوا في ذلك، وذلك تحت طائله (الاختيار في القراءة)، بمعنىٰ أنّ رسول الله لمّا قال: نزل القرآن علىٰ سبعة أحرف، قد أجاز لهم أن يختاروا من بينها، ولأجله شُرِّع تعدّد القراءات، ولو راجعت كتاب **المصاحف** لابن أبي داوود السجستاني (ت ٣١٦ هـ) لرأيته قد عقد باباً تحت عنوان: ما غيّر الحجّاج في مصحف عثمان، فروىٰ فيه بإسناده عن عوف بن أبي جميلة، أنّ الحجّاج بن يوسف الثقفي (ت ٩٥ هـ) غيّر في مصحف عثمان أحد عشر حرفاً.

ما غيّره الحجّاج	الموجود في مصحف عثمان (سابقاً)	السورة
لم يتسنّه	لم يتسنّ	البقرة: ٢٥٩
شرعةً ومنهاجاً	شريعةً ومنهاجاً	المائدة:٤٨
يسيّركم في البرّ والبحر	ينشركم في البرّ والبحر	يونس: ٢٢
أنا أُنبئكم بتأويله	أنا آتيكم بتأويله	يوسف: ٤٥
سيقولون لله[٢]	سيقولون لله	المؤمنون: ٨٥، ٨٧، ٨٩

(١) في النشر في القراءات العشر ١٧/١ قال أبو طاهر بن أبي هاشم في كتابه البيان: وقد نبغ نابغ في عصرنا، فزعم أنّ كلّ ما صحّ عنده وجه في العربية بحرف من القرآن يوافق المصحف، فقراءته جائزة في الصلاة وغيرها، فابتدع بدعة ضلّ بها عن قصد السبيل.

(٢) ذكر ابن أبي داوود في المصاحف ٤٦٣/١ / ٣٤٨ بسنده عن عوف ابن جميلة ما غيّره الحجّاج في مصحف عثمان: ... وكانت في المؤمنين (سيقولون لله) [ثلاث مرات، أي في الآيات ٨٥ و٨٧ و٨٩] ثلاثتهن، فجعل الأخيرين: الله الله.

من المرجومين	من المخرجين	الشعراء: ١١٦
من المخرجين	من المرجومين	الشعراء: ١٦٧
معيشتهم	معايشهم	الزخرف: ٣٢
غير آسن	غير ياسن	محمّد: ١٥
فالذين آمنوا منكم وأنفقوا	فالذين آمنوا منكم واتّقوا	الحديد: ٧
وماهو على الغيب بضنين	وما هو على الغيب بظنين	التكوير: ٢٤

وقد أضاف الزرقاني شيئاً آخر عن الحجّاج، فقال: «لمّا قام الحجّاج بنصرة بني أميّة لم يبق مصحفاً إلّا جمعه وأسقط منه أشياء كثيرة قد نزلت فيهم وزاد فيه أشياء ليست منه، وكتب ستة مصاحف جديدة بتأليف ما أراده ووجّه بها إلى مصر والشام ومكّة والمدينة والبصرة والكوفة، وهي القرآن المتداول اليوم، وعمد إلى المصاحف المتقدِّمة فلم يُبق منها نسخة إلّا أغلى لها الخلّ وطرحها فيه حتّى تقطعت، وإنّما رام بما فعله أن يتزلّف إلى بني أميّة فلم يبق في القرآن ما يسوءهم»[1].

ونحن نردّ هذا الكلام ونرفضه، لأنّ الحجّاج والٍ صغير على رقعة من البلاد الإسلاميّة، فهو أصغر من أن يستطيع تبديل قرآن كلّ المسلمين. وهذا الكلام لأنّه يسيء إلى القرآن الكريم، وإن صحّت أخبار التحريف والزيادة

أقول: أُرجع هذا في المصحف الرائج إلى ما نقل عن مصحف عثمان سابقاً دون تغيير.

(١) مناهل العرفان ١٨٤/١.

والنقصان في المجاميع الحديثيّة فهي أخبار آحاد لا تقاوم المتواتر المشهور، سواء وردت في كتب الشيعة أو في كتب أهل السنة، ولا يُستبعد أن تكون قد رويت أمثال هذه الأخبار في القرآن للتشنيع علىٰ الحجّاج السفّاك الظالم المعروف بظلمه في التاريخ، ولو صحّ بأنّه غيّر لكان علىٰ القرّاء ـ بعد انتهاء حكمه ـ الرجوع إلىٰ القراءة الصحيحة.

إنّ وجود هكذا أخبار في **المصاحف** للسجستاني وغيره هي التي أعطت المبرّر لأمثال كازانوا أن يقول بأنّ القرآن ألف في القرنيين الثاني والثالث الهجري وبأمر عبد الملك بن مروان، أو أن يقول ونزبرو بأنّ القرآن أخذ من أقوال النبيّ ولا يمكن إدعاء تواتره إلّا في أوائل القرن الثالث الهجري، لأنّه مثل الكتب السماوية الأخرىٰ التي لم تُؤلّف إلّا بعد تأليف الفقه والشريعة عندهم[1].

وهذا الباب الذي فتحه أبو بكر بن أبي قحافة وعمر بن الخطّاب هو الذي فتح الباب لأبي بكر البغدادي الخليفة الداعشي لأن يعلن اليوم ـ وعند كتابة هذه السطور ـ عزمه علىٰ إعادة كتاب الله وترتيبه لما فيه من الأغلاط!!

وباعتقادنا أنّ تعاهد المسلمين لهذا القرآن بحروفه وكلماته ونظمه وترتيبه حتّىٰ العصر الحاضر أمّةً عن أمّة ـ رغم تنازعهم وتباين وجهات

---

(١) خاورشناسان وجمع وتدوين القرآن: ١١٤ عن:

John Wansbrough, Quranic Studies, Oxford, 1977 . Berg, The Implications of and opposition to the Methodes and theories of John Wansbrough in the Method and study of Religion 1977 p. 6.

نظرهم ـ يؤكّد وحدة النصّ على عهد رسول اللهﷺ وأنّهم توارثوه يداً بيد، وأنت إذا لاحظت المصاحف القديمة وقارنتها مع المصاحف الحاضرة المخطوطة والمطبوعة لرأيتها متّحدة في الأسلوب والخطّ وثبت الكلمات في بنيتها وصورتها، وإنّ هذا لدليل على وحدة النصّ عند المسلمين في جميع الأدوار، الأمر الذي يكشف عن حرص الأمّة الشديد على حراسة كتابها المجيد، غير منكرين بأنّ منهجيّة الخلفاء قد أثّرت عليه في الجملة، لكن لم تؤثر عليه أثراً ذا بال.

قال عبيدة السلماني (ت ٧٣ هـ): «القراءة التي عرضت على النبيّﷺ في العام الذي قُبض فيه هي القراءة التي يقرؤها الناس اليوم».

وقال خلّاد بن يزيد الباهلي (ت ٢٢٠ هـ): «قلت ليحيى بن عبد الله بن أبي مليكة: إنّ نافعاً حدّثني عن أبيك عن عائشة أنّها كانت تقرأ: (إذ تَلِقُّونَهُ) بكسر اللام وضمّ القاف، وتقول: إنّها من (وَلَقِ الكذب)!

فقال يحيى: ما يضرّك أن تكون سمعته عن عائشة، وما يسرّني أنّي قرأتها هكذا، ولي كذا وكذا!

قلت: ولم؟ وأنت تزعم أنّها قد قرأت!

قال: لأنّه غيّر قراءة الناس، ونحن لو وجدنا رجلاً يقرأ بما ليس بين اللّوحين ما كان بيننا وبينه إلّا التوبة أو نضرب عنقه. نجي به نحن عن الأمّة عن الأمّة عن النبيّ عن جبرئيل عن الله عزّ وجل، وتقولون أنتم: حدّثنا فلان الأعرج، عن فلان الأعمى! أنّ ابن مسعود يقرأ ما بين اللوحين، ما أدري ماذا؟ إنّما هو والله ضرب العنق أو التوبة».

انظر إلىٰ هذا الوصف الجميل عن تواتر النصّ وأصالته، ترويه أمة عن أمة عن رسول الله ﷺ، لا فلان عن فلان!

وقال محمّد بن صالح (ت ١٦٨ هـ): «سمعت رجلاً يقول لأبي عمرو ابن العلاء: كيف تقرأ: (لَا يُعَذِّبُ عَذَابَهُ أَحَدٌ * وَلَا يُوثِقُ وَثَاقَهُ أَحَدٌ)؟ فقال: (لا يعذِّب) بالكسر. فقال له الرجل: كيف؟ وقد جاء عن النبيّ ﷺ: (لا يعذَّب)، بالفتح! فقال له أبو عمرو: لو سمعت الرجل الذي قال: سمعت النبيّ ﷺ ما أخذت عنه، أوَ تدري ما ذاك؟ لأنّي أتّهم الواحد الشاذّ إذا كان علىٰ خلاف ما جاءت به العامّة.

هذه الرواية كسابقتها في جعل ما جاءت به العامّة معياراً لمعرفة القراءة الصحيحة عن الشاذة»[١].

وعليه، فقد يكون هذا الاختلاف هو من قبيل ما لخّصه الزركشي في **البرهان** ـ عن ابن قتيبة ـ وأنّه كان في إطار تغيير إعراب الكلمة في حركات بما يغيِّر معناها ولا يزيلها عن صورتها في الخطّ، نحو: (رَبَّنا باعِدْ بَيْنَ أَسْفارِنا)[٢] و(ربَّنا باعَدَ بينَ أسفارِنا)، و(إذْ تَلَقَّونَه)[٣] بتشديد القاف، و(تلقَونه) بالتخفيف، و(ادَّكَرَ بَعْدَ أُمَّه)[٤] و(بعدَ أَمَهٍ) بهمزة وميم مفتوحتين

---

(١) التمهيد لمحمّد هادي معرفة ١٤٩/٢ و١٥٠والخبرين في المرشد الوجيز: ١٣٧ ـ ١٣٨ ومناهل العرفان ٣١٢/١.

(٢) سورة سبأ: ١٩.

(٣) سورة النور: ١٥.

(٤) سورة يوسف: ٤٥.

ثالثهما هاء.

أو من قبيل تبديل حروف الكلمة دون إعرابها بما يغيّر معناها ولا يغيّر صورة الخطّ بها في رأي العين، نحو: (كَيفَ نُنْشِزُها)[١] و(نُنشِرُها)، و(فُزِّعَ عَن قُلُوبِهم)[٢] و(فَزَّع عن قلوبهم)، و(يَقُصُّ الحَقّ)[٣]؟ و(يقضِي الحقّ).

أو من قبيل الاختلاف في الكلمة بما يغيّر صورتها في الكتابة ولا يغيّر معناها، نحو: (إنْ كانَت إلّا صَيْحَةً واحِدَة)[٤] و(إلّا زقية واحدة)، و(كالعِهْنِ المَنْفُوش)[٥] و(كالصوف المنفوش).

أو من قبيل الاختلاف في الكلمة بما يُزيل صورتها في الخطّ ويزيل معناها، نحو: (الم * تَنْزِيلُ الكِتَاب)[٦] في موضع (الم * ذَلِكَ الكِتَابُ)[٧]، و(طَلْحٍ مَنضُود)[٨] و(طلع منضود).

أو من قبيل الاختلاف بالتقديم والتأخير، نحو: ما روي عن أبي بكر أنّه قرأ عند الموت: (وجاءَت سكرة الحقّ بالموت) وهي (جَاءَتْ سَكْرَةُ

---

(١) سورة البقرة: ٢٥٩.

(٢) سورة سبأ: ٢٣.

(٣) سورة الأنعام: ٥٧.

(٤) سورة يس: ٢٩.

(٥) سورة القارعة: ٥.

(٦) سورة السجدة: ١ و٢.

(٧) سورة البقرة: ١ و٢.

(٨) سورة الواقعة: ٢٩.

المَوْتِ بالحَقّ)[١].

أو من قبيل الاختلاف بالزيادة والنقص في الحروف والكلم، نحو: (وَمَا عَمِلَتْه أَيْدِيهِمْ)[٢] و(وما عملت) من غير ضمير، و(نعجةٌ أنثىٰ)[٣]، وأمثالها..

فهذه الاختلافات موجودة في القرآن ولا يمكن إنكارها، وقد أرجعها الزركشي إلىٰ سبعة أوجه كما عرفت.

وبما أنّ أئمّة أهل البيت عليهم السلام كان لا يمكنهم تغيير الرسم العثماني لمعاداة الحكومات لهم كما لا يمكنهم تصحيح جميع قراءات الناس التي اعتادوا عليها منذ زمن، فقد اعطوا شيعتهم قاعدة عامّة بعدم تخطّي القراءة الرائجة عند المسلمين ـ رغم اختلافهم معها ـ حفاظاً علىٰ وحدة الكلمة في القرآن الكريم، وقد تكون قراءة عاصم (ت ١٢٧ هـ) ونافع (ت ١٦٩ هـ) هما القراءتان الراجحتان عندهم، وذلك لرواجهما في عصر الأئمّة عليهم السلام أو لرواجها في المناطق التي كثر فيها الموالون لهم.

فقراءة نافع كانت في المدينة والإمام الصادق؟ كان فيها وفي الكوفة أيضاً، وقراءة عاصم وحمزة الزيّات (ت ١٥٦ هـ) والكسائي (ت ١٨٩ هـ) كانت في الكوفة، وهي موطن شيعتهم، أمّا قراءة عامر (ت ١١٨ هـ) فقد كانت في الشام وقراءة ابن كثير (ت ١٢٠ هـ) فقد كانت في مكّة، فلم يعهد وجود

---

(١) سورة ق: ١٩.

(٢) سورة يس: ٣٥.

(٣) انظر: البرهان في علوم القرآن ٣٣٤/١ ـ ٣٣٦ النوع الثاني والعشرون.

شيعة لأهل البيت عليهم السلام في الشام ومكّة آنذاك.

إذن، ترجيح قراءتي عاصم ونافع على غيرهما لكون عاصم (ت ١٢٧ هـ) قد عاصر الإمام الصادق عليه السلام (ت ١٤٨ هـ) في الكوفة وكانت قراءته هي الرائجة آنذاك في الكوفة موطن موالي الأئمّة عليهم السلام بخلاف نافع (ت ١٦٩ هـ) والكسائي (ت ١٨٩ هـ)، فهما وإن لم يكونا قد عاصرا الإمام الصادق؟ لكن قراءتهما كانت رائجة في البلدان التي يقطنها الشيعة، إذ أقرّ الإمام الكاظم عليه السلام (ت ١٨٣ هـ) قراءتهما.

أمّا حمزة الزيّات الذي أخذ قراءته عن الإمام الصادق عليه السلام فقد بقيت قراءته رائجة في الكوفة وأُمضيت من قبل المعصوم.

أمّا قراءة ابن عامر وابن كثير، فرغم أنّهما عاصرا الإمامين الباقر (ت ١١٤ هـ) والصادق (ت ١٤٨ هـ) عليهما السلام، إلّا أنّ قراءتهما انتشرت في بلدان لا يقطنها شيعة أهل البيت عليهم السلام في ذلك الوقت، فلا يمكن تعميم جواب الإمام عليه السلام للسائل عما يقرأ به الناس.

ولهذا تبقى قراءة عاصم الكوفيّة والممضاة من قبل الإمام الصادق عليه السلام، وقراءة نافع المدنيّة والممضاة من قبل الإمام الكاظم عليه السلام هما الأقرب لقراءة أهل البيت عليهم السلام، لا أنّها هي هي، وهذا يوضّح ما حكاه الشهيد الثاني عن جماعة من القرّاء أنّهم قالوا: «ليس المراد بتواتر السبع والعشر أنّ كلّ ما ورد في هذه القراءات متواتر، بل المراد انحصار التواتر الآن فيما نُقل من هذه

القراءات، فإنّ بعض ما نُقل عن السبعة شاذّ فضلاً عن غيرهم»[١].

وعليه، فعثمان بمنهجيّته عمّق الخلاف بين المسلمين فضلاً عن أن يكون قد وحّدهم على قراءةٍ واحدة كما يدّعون، ويكفيك أن تتأمّل فيما رواه عبد الأعلى بن عبد الله بن عامر، إذ قال: «لمّا فُرغ من المصحف أُتي به عثمان، فنظر فيه فقال: قد أحسنتم وأجملتم، أرى شيئاً من لحن سنقيمه بألسنتنا»[٢].

وما رواه عكرمة، قال: «لما كُتبت المصاحف عُرضت على عثمان، فوجد فيها حروفاً من اللّحن، فقال: لا تغيّروها، فإنّ العرب ستغيّرها، أو قال: ستعربها بألسنتها، لو كان الكاتب من ثقيف والمملي من هذيل لم توجد هذه الحروف»[٣].

يكفيك أن تتأمّل في مثل هذه النصوص لتراها صريحة بأنّ اللّحن ليس في جميع المصحف، بل في بعضه، لقوله: «أرى شيئاً سنقيمه بألسنتنا»، أو: «فوجد فيها حروفاً من اللّحن»، وهذا الشيء القليل كان يمكن رفعه وردمه ولا يجوز تركه حتّى يزداد يوماً بعد يوم إلى أنْ يصل إلى عشرات القراءات، لأنّ عثمان بتركه تصحيح الملحون فتح المجال للعرب للتغيير في القرآن، لكن أنّى لهم ذلك، إذ بقي النصّ القرآني واحداً في جميع الأدوار وعند جميع المذاهب لم يزل ولا يزال باقياً حتّى يوم النشور.

---

(١) الحدائق الناضرة ٩٥/٨ ـ ٩٦ عن سبط الشهيد.

(٢) تاريخ المدينة ١٢٩/٢ /ح ١٦٧٣، باب كتابة القرآن وجمعه.

(٣) الإتقان ٥٣٦/١ /ح ٣٤٨٣، عن ابن الأنباري في المصاحف.

قال ابن الجزري: «ثمّ إنّ القرّاء بعد هؤلاء كثروا وتفرّقوا في البلاد وانتشروا وخلفهم أُممٌ بعد أُمم، عُرفت طبقاتهم، واختلفت صفاتهم، فكان منهم المتقن للتلاوة المشهور بالرواية والدراية، ومنهم المقتصر على وصف من هذه الأوصاف، وكثر بينهم لذلك الاختلاف، وقلّ الضبط، واتّسع الخرق وكاد الباطل يلتبس بالحقّ، فقام جهابذة علماء الأمّة وصناديد الأئمّة، فبالغوا في الاجتهاد، وبيّنوا الحقّ المراد، وجمعوا الحروف والقراءات، وعزوا الوجوه والروايات، وميّزوا بين المشهور والشاذ، والصحيح والفاذّ، بأصولٍ أصّلوها وأركانٍ فصّلوها...»[1].

بلى، إنّ ابن مجاهد اختار سبع قراءات من عشرات موجودة آنذاك، وقد اعترض عليه بعض معاصريه ومن جاء من بعده لترجيحه بعضها على البعض الآخر، مشكّكاً في أن يكون ما يخالفها شاذّاً.

وقد عني العلماء في العصور المتأخّرة بالقراءات الشاذّة والمفردة عناية متباينة، فمنهم من جمعها وحصرها، ومنهم من اختار الغريب منها، ومنهم من ضعّفها ورفضها، ومنهم من أوجز القول في تخريجها وتعليلها، ومنهم من أسهب في الكشف عن وجوهها واحتجّ لها.

وقد كُتبت كتبٌ في شواذّ القراءات ومعاني القرآن، كما اهتمّ النحويّون واللّغويّون بالشاذّ، فقد ذكر سيبويه في كتابه بعض القراءات الشاذّة وشرحها وأعربها ونبّه على الفرق بينها وبين قراءة الجماعة واحتجّ لها معتمداً في ذلك

---

(١) النشر في القراءات العشر ٩/١.

على العربيّة ومقدار موافقة القراءة الشاذّة للشائع في الأساليب واللّغات[١].

كما حفظ ابن منظور غير قليلٍ من القراءات الشاذّة في **لسان العرب**، وروى كثيراً من آراء النحويّين واللّغويّين واعتمادهم على القراءات الشاذّة، وقال ابن الجزري: «لا زال الناس يؤلّفون في كثير القراءات وقليلها، ويروون شاذّها وصحيحها، بحسب ما وصل إليهم أو صحّ لديهم، ولا ينكر أحدٌ عليهم، بل هم في ذلك متّبعون سبيل السلف، حيث قالوا: القراءة سنّةٌ متّبعة، يأخذها الآخر عن الأوّل، وما علمنا أحداً أنكر شيئاً قرأ به الآخر إلّا ما قدّمنا عن ابن شنبوذ، لكنّه خرج عن المصحف العثماني، وللناس في ذلك خلافٌ كما قدّمناه...»[٢].

كلّ ذلك يؤكّد بأنّ عثمان بن عفّان لم يكن موفّقاً في عمله.

وقد كتب أبو العبّاس المراكشي الشهير بابن البنّاء (ت ٧٢١ هـ) كتاباً باسم **عنوان الدليل في مرسوم خطّ التنزيل**، وكذا الزركشي قد أجاب عن بعض إشكالات الرسم والنحو واللّحن الموجودة في القرآن الكريم ـ في النوع الخامس والعشرين من **البرهان** ـ، لكنّ غالب الإجابات في الكتابين منقوضة بأمورٍ أخرى، لأنّ الصحابة لم يذكروا العلّة التي كتبوا من أجلها المصحف بذلك الشكل، والذي اشتُهر فيما بعد بالرسم العثماني، فإنّ الكتبة للرسم لم ينظروا إلى العلل النحويّة والصرفية الّتي استُنبطت فيما بعد، من قبيل ما قاله الزركشي، كما أنّهم لم يلحظوا الأمور الباطنيّة التي لحظها ابن البنّاء المراكشي

---

(١) القراءات القرآنية في بلاد الشام: ٨٠.

(٢) النشر ١/٣٥.

في كتابه لهم.

فإذن لا إشكال بأنّ الصحابة خطّاؤون، ويمكن أن يلحنوا في القرآن أيضاً رسماً وقراءة، كما أنّهم ادّعوا اختلاف الصحابة في القراءة على عهد رسول الله ﷺ وأنّه ﷺ أقرّ قراءاتهم، حتّى اشتدّ ذلك بعد رسول الله ﷺ فكفّر بعضهم بعضاً.

وبهذا فقد اتّضح لك بأنّ وراء كلّ هذا الاختلاف الخلفاء الثلاثة لا رسول الله ﷺ، فهو ﷺ ألزم المسلمين بالقراءة (بما عُلّموا)، وكان لا يرتضي اختلافهم في الآيات والسور ويستاء من ذلك، لأنّه كان قد علّمهم الصحيح من القراءة، كما جاء صريحاً في قوله تعالى: ﴿**وَيُعَلِّمُهُمُ الكِتَابَ**﴾، وقوله تعالى: ﴿**لِتَقْرَأَه على النّاسِ عَلَىٰ مُكْثٍ**﴾، وأنّ الاختلاف بين الصحابة لم ينشأ في عهده ﷺ كما يدّعون، بل نشأ من بعده في عهد الثلاثة جرّاء منهجهم المغلوط في جمع القرآن واعتمادهم الشاهدَين، وبما أنّ الشهود كانوا يختلفون في النقل فكانت القراءات تختلف في ما بعد أكثر ممّا سبق، وهكذا الحال بالنسبة إلى بعض الصحابة، فقد كان أحدهم يصرّ إدخال جملة على أنّها آية من كتاب الله والآخر لا يرتضيها، وقد اشتدّ هذا الأمر وعظم خطره في عهد عمر بن الخطاب الذي استفاد من حديث الأحرف السبعة للقول بشرعية القراءات، ولا يستبعد أن يكون مروان بن الحكم حرق مصحف حفصة بعد وفاتها لكي لا ترجّح قراءة على قراءة أخرى.

نعم، تنبّه عثمان وسعيد بن جبير وعائشة وابن عبّاس وغيرهم من الصحابة والتابعين إلى وجود اللّحن في القرآن بعد جمع عثمان للمصاحف،

وعزوه إلىٰ الخطأ من قبل الكتّاب، فإنّ وجود هذا الخطأ عندهم يؤكّد عدم عصمتهم، وأنّهم كانوا قد نشؤوا في أمّة أمّية لا تعرف الكتابة والقراءة حسب تعبير رسول اللهﷺ، ولو ثبت هذا الكلام ـ وهو الثابت ـ فلا يمكن أن نجعل كتابتهم المخالفة لقواعد الإملاء والنحو رسماً توقيفيّاً مُنزلا من قبل الله بحيث لا يجوز للمسلم مخالفته.

فمخالفة الكتاب كان لا يستسيغها الفرّاء (ت ٢٠٧ هـ)، إذ قال: «اتّباع المصحف إذا وجدت له وجهاً من كلام العرب وقراءة القرّاء أحبّ إليّ من خلافه»[١]، لكنّه مع ذلك تحدّث عن زيادة الألف بعد اللام في قوله تعالىٰ: (لأذبحنّه) وغيرها، وأراد أن يعذرهم بقوله: «وذلك أنّهم لا يكادون يستمرّون في الكتاب علىٰ جهةٍ واحدة، ألا ترىٰ أنّهم كتبوا (فَما تُغْنِ النُّذُر)[٢] بغير ياء، (ومَا تُغْنِي الآياتُ والنُّذُر)[٣] بالياء، وهو من سوء هجاء الأوّلين»[٤].

وكذلك صرّح ابن قتيبة (ت ٢٧٦ هـ) بأنّ ما جاء في رسم المصحف مخالفاً للمشهور ـ من قواعد الهجاء عند الكتّاب ـ قد جاء من باب الخطأ وليس يعني القرآن نفسه فقال:

«... ولو كان هذا عيباً يرجع علىٰ القرآن لرجع عليه كلّ خطأ وقع في

---

(١) معاني القرّاء ٢٩٣/٢.

(٢) سورة القمر: ٥٤.

(٣) سورة يونس: ١٠١.

(٤) رسم المصحف لغانم قدوري: ٢٧٠، معاني القرآن ٢٩٣/٢، وانظر ٤٣٩/١.

كتابة المصحف من طريق التهجّي، وقد كتب في الإمام (إنْ هذان لساحران)[١] بحذف ألف التثنية[٢]، وكذلك ألف التثنية تحذف من هجاء هذا المصحف في كلّ مكان مثل: (قال رجلان)[٣]، و(فآخران يقومان مقامهما)[٤]، وكتب كتّاب المصحف: الصلوة، الزكوة، الحيوة، بالواو، واتّبعناهم في هذه الأحرف خاصة على التيمّن بهم، ونحن لا نكتب: القطاة والقناة والفلاة إلّا بالألف، ولا فرق بين تلك الحروف وبين هذه، وكتبوا: الربوا بالواو، وكتبوا: (فَمَالِ الَّذِينَ كَفَرُوا)[٥]، فمال بلام مفردة..»[٦] وهذا أكثر في المصحف من أن نستقصيه.

وقال في **تأويل مختلف الحديث** عن مدى معرفة عبد الله بن عمرو بن العاص بالكتابة وجهل غيره بها: «وكان غيره من الصحابة أُمّيّين لا يكتب منهم إلّا الواحد والإثنان، وإذا كتب لم يتقن ولم يصب التهجّي».

وقد تناول ابن كثير موضوع إملاء المصاحف، فقال:

«وقد كانت الكتابة في العرب قليلة جداً... وقيل: أوّل من تعلمه من الأنبار قوم من طي... ثمّ هذّبوه ونشروه في جزيرة العرب... والذي كان يغلب على زمان السلف الكتابة المكتوبة ثمّ هذّبها أبو علي بن مقلة الوزير،

---

(١) سورة طه: ٦٣.

(٢) أي: هذن.

(٣) سورة المائدة: ٢٣.

(٤) سورة المائدة: ١٠٧.

(٥) سورة المعارج: ٣٦.

(٦) انظر تأويل مشكل القرآن: ٥٧ ـ ٥٨.

وصار له في ذلك نهج وأسلوب في الكتابة... والغرض أنّ الكتابة لمّا كانت ذلك الزمان لم تُحكم جيّداً وقع في كتابة المصاحف اختلاف في وضع الكلمات من حيث صناعة الكتابة لا من حيث المعنىٰ، وصنَّف الناس في ذلك»[١].

وقال الأستاذ غانم قدّوري: «يفهم من قول ابن كثير (ت ٧٧٤ هـ) أنّ الكتابة لمّا كانت في ذلك الزمان لم تُحكم جيّداً وقع في كتابة المصاحف اختلاف في وضع الكلمات من حيث صناعة الكتابة لا من حيث المعنىٰ»[٢].

وأطنب ابن خلدون (ت ٨٠٨ هـ) في بيان هذا الأمر فقال: «... فكان الخطّ العربيّ لأوّل الإسلام غير بالغ إلىٰ الغاية من الإحكام والإتقان والإجادة، ولا إلىٰ التوسّط، لمكان العرب من البداوة والتوحّش وبعدهم عن الصنائع، وانظر ما وقع لأجل ذلك في رسمهم المصحف حيث رسمه الصحابة بخطوطهم، وكانت غير مستحكمة في الإجادة، فخالف الكثير من رسومهم ما اقتضته رسوم صناعة الخط عند أهلها، ثمّ اقتفىٰ التابعون من السلف رسمهم فيها تبرّكاً بما رسمه أصحاب رسول اللهﷺ وخير الخلق من بعده المتلقّون لوحيه من كتاب الله وكلامه، كما يُقتفىٰ لهذا العهد خطّ وليّ أو عالم تبرّكاً ويُتّبع رسمه خطأ أو صواباً، وأين نسبة ذلك من الصحابة فيما كتبوه، فاتُّبع ذلك، وأُثبت رسماً، ونبّه العلماء بالرسم علىٰ مواضعه. ولا تلتفتنّ في ذلك إلىٰ ما يزعمه بعض المغفّلين من أنّهم كانوا محكمين لصناعة الخطّ، وأنّ ما

---

(١) فضائل القرآن: ٣٩ باب كتابة عثمان للمصاحف.

(٢) هامش رسم المصحف: ٢٠٨ ـ ٢٠٩ عن فضائل القرآن: ٣٩.

يتخيل من مخالفة خطوطهم لأصول الرسم ليس كما يتخيل بل لكلّها وجه، ويقولون في مثل زيادة الألف في (لأذبحنه): أنّه تنبيه علىٰ أنّ الذبح لم يقع، وفي زيادة الياء في (بايید) أنّه تنبيه علىٰ كمال القدرة الربانية، وأمثال ذلك ممّا لا أصل له إلّا التحكّم المحض، وما حملهم علىٰ ذلك إلّا اعتقادهم أنّ في ذلك تنزيهاً للصحابة عن توهّم النقص في قلّة إجادة الخطّ، وحسبوا أنّ الخطّ كمال فنزّهوهم عن نقصه، ونسبوا إليهم الكمال بإجادته، وطلبوا تعليل ما خالف الإجادة من رسمه، وذلك ليس بصحيح.

ثمّ يستمرّ ابن خلدون في بيان أنّ الخطّ ليس بكمال في حقّ الصحابة لأنّ الخطّ من جملة الصنائع المدنية المعاشية، والكمال في الصنائع إضافي، وليس بكمال مطلق، إذ لا يعود علىٰ الذات في الدين ولا في الخلال، وإنّما يعود إلىٰ أسباب المعاش، وبحسب العمران والتعاون عليه، لأجل دلالته علىٰ ما في النفوس»[1].

إذن خطأ الكتّاب في الرسم والقراءة لا يمكن إنكاره، وهو يبيّن بأنّ الرسم القرآني لم يكن كألواح موسىٰ منزلةً من قبل الله تعالىٰ، وأنّ التأكيد علىٰ توقيفيّة الرسم عند القوم لم يكن حبّاً بكلام الله والحفاظ علىٰ قدسيّته أو احتراماً لإقرار رسول الله ﷺ لرسم الخط، لأنّهم أحرقوه بدعوىٰ الحفاظ علىٰ المصلحة العامّة للمسلمين، بل إنّ تأكيدهم علىٰ الرسم جاء لانتسابه إلىٰ

---

(١) انظر مقدمة ابن خلدون ٤١٩/١. وقد قام الأستاذ محمّد حسن أبو الفتوح بجمع آراء ابن خلدون في رسم المصحف في كتاب أسماه (ابن خلدون ورسم المصحف)، فليُراجَع.

عثمان بن عفّان، ولا أستبعد أن يكون الأُمويّون هم وراء طرح مثل هكذا أفكار، لأنّهم قالوا بأنّ حرب بن أميّة هو الذي علّم العرب الكتابة، وأنّ عمر ابن الخطّاب ومن بمكّة من قريش تعلّموا الكتابة من حرب الأموي[1]، وأنّ عثمان بن عفّان الأموي وحده قد جمع المصاحف ووحّدها، وأنّ عبد الملك ابن مروان هو الذي أعجم المصاحف، وأنّ أبا الأسود الدؤلي كتب النحو استجابةً لطلب زياد ابن أبيه[2]، إلىٰ غيرها من عشرات المسائل التي ترفع بضبع بني أميّة دون غيرهم من القبائل العربية.

فإنّهم أخذوا ينسبون كلّ الأمور إلىٰ الأمويّين، وفي المقابل قالوا عن رسول الله ﷺ: إنّه كان لا يعرف القراءة والكتابة ـ والعياذ بالله ـ وإنّ كتاب الله لم يكن مدوّناً علىٰ عهده ﷺ، وإنّ الصحابة حفظوه في الصدور ولم يكتبوه في السطور، وإنّ الإمام عليّاً عليه السلام ترحّم علىٰ أبي بكر لجمعه القرآن بين اللّوحين، مع أنّه عليه السلام الجامع للقرآن ـ حسب ما عرفت من خلال هذه الدراسة ـ ونسبوا إليه قوله دفاعاً عن حرق عثمان للمصاحف: «لو كنت لفعلت مثل الذي فعل، و...».

وإليك الآن بعض الروايات المؤكّدة لتصحيف بعض الكتّاب لآي الذكر حسب اعتراف الصحابة وأمّهات المؤمنين:

(منها ما في **مسند أحمد** عن أبي خلف مولىٰ بن جُمَح «أنّه دخل مع

---

(١) المصاحف ١٥٣/١ / تحت ذيل الحديث ١٣، وفيه: وتعلّمه معاوية من عمّه سفيان ابن حرب.

(٢) مناهل العرفان ٢٨١/١ ـ ٢٨٢.

عبيد بن عمير علىٰ عائشة، فقال: جئت أسألك عن آيةٍ في كتاب الله تعالىٰ، كيف كان رسول الله؟ يقرؤها ﷺ قالت: أيّة آية؟ قال: (وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ مَا آتَوْا)[1]، أو (والّذين يَأتُون ما آتوا)، فقالت: أيّتهما أحبّ إليك؟ قلت: والّذي نفسي بيده لأحدهما أحبّ إليّ من الدنيا جميعاً، قالت: أيّهما؟ قلت: (والّذين يأتون ما آتوا)، فقالت: أشهد أنّ رسول الله ﷺ كذلك كان يقرؤها، وكذلك أُنزلت، ولكن الهجاء حُرّف».

وما أخرجه ابن جرير، وسعيد بن منصور في **سننه** من طريق سعيد بن جبير، عن ابن عبّاس «في قوله: (حَتَّىٰ تَسْتَأْنِسُوا وَتُسَلِّمُوا)[2]، قال: إنّما هي خطأ من الكاتب، (حتّىٰ تستأذنوا وتسلّموا). أخرجه ابن أبي حاتم بلفظ (هو) ـ فيما أحسب ـ ممّا أخطأت به الكتّاب».

وما أخرجه ابن الأنباريّ من طريق عكرمة، عن ابن عبّاس «أنّه قرأ: (أفلم يتبيّن الّذين آمنوا أن لو يشاء الله لهدىٰ الناس جميعاً)، فقيل له: إنّها في المصحف: (أَفَلَمْ يَيْئَسِ)[3]، فقال: أظنّ الكاتب كتبها وهو ناعس».

وما أخرجه سعيد بن منصور، من طريق سعيد بن جبير، عن ابن عبّاس «أنّه كان يقول في قوله تعالىٰ: (وَقَضَىٰ رَبُّكَ)[4]: إنّما هي (ووصّىٰ

---

(١) سورة المؤمنين: ٦٠.

(٢) سورة النور: ٢٧.

(٣) سورة الرعد: ٣١.

(٤) سورة الإسراء: ٢٣.

ربك)، التزقت الواو بالصّاد»[١].

فإنّ هذه النصوص تؤكّد عدم توقيفيّة الخط وأنّه عمل بشري يمكن خطأ الكتّاب فيه.

عثمان يفرّق الرسم في المصاحف المرسلة إلىٰ الأمصار:

إنّ الداني أرجع سبب اختلاف مصاحف عثمان المرسلة إلىٰ الأمصار إلىٰ عثمان نفسه لا إلىٰ الكتّاب، فقال:

«فإن سأل سائلٌ عن السبب الموجب لاختلاف مرسوم هذه الحروف الزوائد في المصاحف؟ قلت: السبب في ذلك عندنا أنّ أمير المؤمنين عثمان لمّا جمع القرآن في المصاحف ونسخها علىٰ صورةٍ واحدة وآثر في رسمها لغة قريش ـ دون غيرها ممّا لا يصحّ ولا يثبت ـ نظراً للأمّة واحتياطاً علىٰ أهل الملّة، وثبت عنده أنّ هذه الحروف من عند الله عزّ وجلّ كذلك منزلة ومن رسول الله ﷺ مسموعة، وعلم أنّ جمعها في مصحفٍ واحدٍ علىٰ تلك الحال غير متمكّن إلّا بإعادة الكلمة مرّتين، وفي رسم ذلك كذلك من التخليط والتغيير للمرسوم ما لا خفاء به، ففرّقها في المصاحف لذلك، فجاءت مثبتة في بعضها ومحذوفة في بعضها، لكي تحفظها الأمّة كما نزلت من عند الله عزّ وجل وعلىٰ ما سُمعت من رسول الله ﷺ فهذا سبب اختلاف مرسومها في مصاحف أهل الأمصار»[٢].

---

(١) الاتقان ٥٤٢/١ / ح ٣٤٩٩، مناهل العرفان ٢٦٩/١، الشبهة الخامسة.

(٢) المقنع للداني: ١١٥.

كما أشار ابن أبي داوود السجستاني إلىٰ اختلاف خطوط المصاحف[١].

إذن، اختلاف القراءات، واختلاف الرسم القرآني، والحفاظ علىٰ وجود اللّحن في القرآن، كلّها ممّا كان يعرفها عثمان قبل تعميم نسخ (المصحف الإمام) إلىٰ الأمصار، فهو لم يرفع الاختلاف، بل حافظ عليه وفرّقه بين النسخ المرسلة إلىٰ الأمصار، فجاءت في بعضها مثبّتة وفي بعضها الآخر محذوفة، مع تركه تصحيح أمر اللّحن إلىٰ العرب كي تقوّمه، وهذا فيه ما فيه، فعلىٰ أيّ شيءٍ يمكن حمل عمل عثمان هذا مع وقوفه علىٰ الصحيح منه؟ أليس في هذا تحكيم للخلاف وتوسيع دائرته لجميع العرب وفي جميع الأزمان؟

فالصحابة الأجلّاء ـ وعلىٰ رأسهم أمير المؤمنين عليّ عليه السلام ـ لم يتركوا عثمان علىٰ حاله، بل سعوا بأقوالهم وأفعالهم أن يصحّحوا مساره صوناً للكتاب العزيز، وقد اعترف الآلوسي بأنّ وجود أمثال الإمام علي عليه السلام هو الّذي أبعد القرآن عن التحريف وسقوط شيءٍ منه، فقال:

«... وبعد انتشار هذه المصاحف بين هذه الأمّة المحفوظة، لاسيّما الصدر الأوّل الذي حوىٰ من الأكابر ما حوىٰ، وتصدّر فيه للخلافة الراشدة عليّ المرتضىٰ، وهو باب العلم لكلّ عالم، والأسد الأشدّ الّذي لا تأخذه في الله لومة لائم، لا يبقىٰ في ذهن مؤمنٍ احتمال سقوط شيء بعد من القرآن، وإلّا لوقع الشكّ في كثيرٍ من ضروريّات هذا الدين الواضح البرهان»[٢].

---

(١) راجع: المصاحف ٤١٨/١ باب اختلاف خطوط المصاحف.

(٢) روح المعاني ٢٣/١.

كما وقفت قبل قليل علىٰ وصيّة ابن مسعود لأصحابه لمّا أراد الخروج من الكوفة بأمر عثمان في عدم التنازع في القرآن وقوله: «فإنّه لا يختلف ولا يتلاشىٰ ولا يتغيّر لكثرة الرد»، وتأكيده عليهم: «أن لا يدعوا قراءته رغبةً عنها، ومن قرأ علىٰ شيءٍ من تلك الحروف فلا يدعنّه رغبةً عنه، فإنّه من جحد بآيةٍ جحد به كلّه»، فابن مسعود قال بهذا الكلام وقبله كان أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام قد قال قولته: «لا يهاج القرآن بعد يومنا هذا»، حفاظاً علىٰ وحدة الكلمة في القرآن الكريم.

قال الزرقاني في **مناهل العرفان**:

«ثمّ جاء عليّ رضي الله عنه فلاحظ العجمة تحيف علىٰ اللّغة العربية، وسمع ما أوجس منه خيفةً علىٰ لسان العرب، فأمر أبا الأسود الدؤلي أن يضع بعض قواعد لحماية لغة القرآن من هذا العبث والخلل، وخطّ له الخطط وشرع له المنهج؛ وبذلك يمكننا أن نعتبر أنّ عليّاً رضي الله عنه قد وضع الأساس لما نسمّيه علم النحو، ويتّبعه علم إعراب القرآن»[1].

عرفنا إذن أنّ الإمام علياً رضي الله عنه وأبا الأسود الدؤلي كان لهما الدور الأهم في الحفاظ علىٰ القرآن الكريم ورفع العجمة عنه، إذ بتنقيط الإعراب قد ربط الإمام بين القرآن المتلوّ والمصحف المكتوب، كما عرفنا بأنّ واضع قواعد النحو هو أبو الأسود الدؤلي بأمر الإمام علي عليه السلام، لا أنّه واضعه بطلب زياد بن أبيه، كما يدّعيه الآخرون.

---

(١) مناهل العرفان ٢٣/١.

عدم تنقيط عثمان المصاحف لمصلحةٍ!

يضاف إلىٰ ما قالوه شيءٌ آخر، وهو أنّ المصحف العثماني لم يكن منقوطاً، وذلك ما مكّن أن يُقرأ بكلّ ما يمكن من وجوه القراءات فيها، لأنّ تجريد المصحف من النقط يجعله يحتمل قراءة الكلمة بوجهين (بشراً) (نشراً)، و(ما ننزّل) أو (ما تَنَزَّل) أو (ما تُنَزَّل)، أو (تركنا عليه) أو (بركنا عليه)، وأمثال ذلك، بيد أنّ المؤرّخين يختلفون، فمنهم مَن يرىٰ أنّ الإعجام (التنقيط) كان معروفاً قبل الإسلام[1] ولكن تركوه عمداً في كتابة المصاحف للمعنىٰ السابق، ومنهم مَن يرىٰ أنّ التنقيط لم يعرف إلّا في العصور المتأخّرة وقد وضع علىٰ يد أبي الأسود الدؤلي، وهذا الذي قالوه من عدم تنقيط المصاحف يعمّق الخلاف بين المسلمين ولا يوحّدهم، فاقرأ تبرير الداني ودعواه بأنّ الصحابة وأكابر التابعين أجمعوا علىٰ ترك تنقيط المصاحف ثمّ جدّوا لتنقيطه، قال بذلك تعليقاً علىٰ قول قتادة (بدؤوا فنقّطوا ثمّ خمّسوا ثمّ عشّروا):

«... وإنّما أخلىٰ الصّدر منهم المصاحف من ذلك ومن الشكل، من حيث أرادوا الدلالة علىٰ بقاء السعة في اللّغات، والفسحة في القراءات الّتي أذن الله تعالىٰ لعباده في الأخذ بها، والقراءة بما شاءت منها، فكان الأمر علىٰ ذلك إلىٰ أن حدث في الناس ما أوجب نَقْطها وشَكْلها»[2].

وردّد ابن الجزري (ت ٨٣٣ هـ) نفس المعنىٰ حين قال:

---

(١) انظر: رسم المصحف لغانم قدّوري: ٤٦٨.

(٢) المحكم في نقط المصاحف: ٣.

«ثمّ إنّ الصحابة لما كتبوا تلك المصاحف جرّدوها من النقط والشكل، ليحتمله ما لم يكن في العرضة الأخيرة ممّا صحّ عن النبيّ ﷺ وإنّما خلوا المصاحف من النقط والشكل لتكون دلالة الخطّ الواحد علىٰ كلا اللفظين المنقولين المسموعين المتلوّين شبيهة بدلالة اللّفظ الواحد علىٰ كلا المعنيين المعقولين المفهومين»[1].

وعليه فإنّ دعوىٰ تفريق عثمان اختلاف رسم الخطّ الموجود قبل عهده علىٰ المصاحف المرسلة، ودعوىٰ إجماع الصحابة وأكابرهم علىٰ عدم تنقيط المصاحف، وأمثال ذلك، يردّها ما حكّاه الداني عن ابن عبّاس من أنّه كان يرىٰ لزوم البتّ في القراءة القرآنية وعدم جواز المصالحة والمداهنة علىٰ ذلك.

روىٰ الداني عن خلف بن إبراهيم بن محمّد قال: «نا أحمد بن محمّد، قال: نا عليّ بن عبد العزيز، قال: نا القاسم بن سلّام، قال: نا هشيم، عن أبي بشر، عن سعيد بن جبير، عن ابن عبّاس أنّه قرأ: (عبادُ الرحمٰن)، قال سعيد: قلت لابن عبّاس: إنّ في مصحفي: (عند الرحمٰن)، فقال: امحها واكتبها (عباد الرحمٰن).

ألا ترىٰ ابن عبّاس رضي الله عنه قد أمر سعيد بن جبير بمحو إحدىٰ القراءتين وإثبات الثانية، مع علمه بصحّة القراءتين في ذلك وأنّهما منزلتان من عند الله تعالىٰ، وأنّ رسول الله ﷺ قرأ بهما جميعاً وأقرأ بهما أصحابه، غير أنّ الّتي

---

(١) النشر ٣٣/١.

أمره بإثباتها منهما كانت اختياره، إمّا لكثرة القارئين بها من الصحابة، وإمّا لشيء صحّ عنده عن النبيّ ﷺ أو أمرٍ شاهده من علّية الصحابة.

فلو كان جمع القراءات وإثبات الروايات والوجوه واللغات في مصحف واحد جائزاً، لأمر ابن عبّاس سعيداً بإثباتهما معاً في مصحفه بنقطةٍ يجعلها فوق الحرف الّذي بعد العين وضمّة أمام الدّال، دون ألف مرسومة بينهما، إذ قد تسقط من الرسم في نحو ذلك كثيراً لخفّتها، وتترك النقطة التي فوق ذلك الحرف، والفتحة التي على الدال، فتجتمع بذلك القراءتان في الكلمة المتقدّمة، ولم يأمره بتغيير إحداهما ومحوها، وإثبات الثانية خاصّة. فبان بذلك صحّة ما قلناه وما ذهب إليه العلماء من كراهة ذلك، لأجل التخليط على القارئين والتغيير للمرسوم»[1].

قلت: الأمر لم يكن كما قاله الداني، بل إنّ ابن عبّاس كان يريد البتّ بإحدى القراءتين، وأنّه (عباد الرحمٰن) لا غير، وعلى سعيد بن جبير أن يمحو (عند الرحمٰن)، فلو صحّ هذا فلماذا لا يأمر ابن عبّاس بتفريق اختياراته الأخرى على المصاحف الأخرى كما فعله عثمان.

إذن، عدم تنقيط المصاحف هو عامل مهمّ لتعميق الاختلاف وتشديده، لا أنّه عامل لتوحيد الأمّة كما يقولون، إذ على الصحابي أن يبتّ ويقطع بالأمر لا أن يتركهم يقرؤون حيثما شاؤوا ما لم تُصيِّر آية رحمة آية عذاب. قال القيسي (٤٣٧ هـ) في **الإبانة عن معاني القراءات**:

---

(١) المحكم في نقط المصاحف: ٢١.

«وكان المصحف إذ كتبوه لم ينقّطوه، ولم يضبطوا إعرابه، فتمكّن لأهل كلّ مصر أن يقرؤوا الخطّ على قراءتهم الّتي كانوا عليها ممّا لا يخالف صورة الخطّ.

فقرأ قومٌ مصحفهم: (من كلّ حَدَبٍ) بالحاء والباء على ما كانوا عليه، وقرأ الآخرون: (من كلّ جَدَث) بالجيم والثاء على ما كانوا عليه، وقرأ قوم: (يقصّ الحق) بالصاد على ما كانوا عليه، وقرأ قوم: (يقض الحقّ) بالضاد على ما كانوا عليه.

وكذلك ما أشبه هذا، لم يخرج أحدٌ في قراءته عن صورة خطّ المصحف.

فهذا سبب جمع المصحف وسبب الاختلاف الواقع في خطّ المصحف»[1].

وجود مصاحف للصحابة بعد حرق عثمان لها:

رغم كلّ ما تقدّم ورغم اعتماد عثمان على صغار الصحابة لأمر تدوين القرآن، ورغم إحراقه للمصاحف، رغم كلّ ذلك بقيت مصاحف كثير من الصحابة محفوظة منتشرة بين المسلمين؛ لأنّ منهج عثمان الخاطئ جعل كبار الصحابة وأتباعهم ينشرون قراءاتهم بين المسلمين بدون أيّ خوف ووجل، ويوصون أصحابهم بأن يغلّوا مصاحفهم أو أن يحافظوا على ما أخذوه منهم،

---

(١) الإبانة عن معاني القراءات: ٦٨ ـ ٦٩.

لأنّهم أخذوا القرآن مِن فِي رسول الله ﷺ مباشرة، ولا يجوز لهم التفريط بذلك، ومعناه أنّهم لا يجيزون اعتماد المصحف العثماني، لأنّ الكلّ يعلم بأنّ قراءة ابن مسعود وأُبيّ بن كعب وعليّ بن أبي طالب عليه السلام وغيرهم كانت رائجة في القرون الأربعة الأ ولى ـ أي بعد انتشار مصحف عثمان ـ وأنّ مصاحف هؤلاء كانت موجودة ومتداولة بين أيدي الناس، رغم سعي الخلفاء إلىٰ حصر الأمّة بالأخذ بمصحف عثمان دون غيره، وإليك بعض النصوص الدالة علىٰ ذلك:

جاء في **تاريخ الإسلام** للذهبي: «بأنّ بعض الهاشميّين[1] قصدوا الشيخ المفيد (ت ٤١٣ هـ) شيخ الشيعة، وتعرّض به تعرّضاً امتعض منه تلامذته، فثاروا واستنفروا أهل الكرخ وصاروا إلىٰ دار القاضي أبي محمّد الأكفاني والشيخ أبي حامد الإسفراييني فسبّوهما... وأحضر مصحف ذكروا أنّه مصحف ابن مسعود وهو يخالف المصاحف، فجمع له القضاة والكبار، فأشار أبو حامد [الإسفراييني] والفقهاء بتحريفه، ففُعل ذلك بمحضرهم، وبعد أيّام كتب إلىٰ الخليفة بأنّ رجلاً حضر المشهد[2] ليلة نصف شعبان ودعا علىٰ من أحرق المصحف وشتمه، فتقدّم بطلبه فأُخذ، فرُسم بقتله، فتكلّم أهل الكرخ في أمر هذا المقتول لأنّه من الشيعة، ووقع القتال بينهم وبين أهل البصرة وباب الشعير ونهر القلّائين، وقصد أهل الكرخ دار أبي حامد

---

(١) أي: العباسيّين.

(٢) والمقصود من المشهد هو مشهد الإمام موسىٰ بن جعفر الكاظم عليه السلام قريب بغداد.

فانتقل عنها...»[١].

وجاء في **الكامل في التاريخ**: «بأنّ كلّ الناس عرف فضل هذا الفعل [جمع عثمان للمصاحف]، إلّا ما كان من أهل الكوفة، فإنّ المصحف لمّا قدم عليهم فرح به أصحاب النبيّ ﷺ، وإنّ أصحاب عبد الله ومن وافقهم امتنعوا من ذلك وعابوا الناس...»[٢].

كما حكىٰ ابن النديم عن الفضل بن شاذان (ت ٢٦٠ هـ) قوله: «وجدت في مصحف عبد الله بن مسعود تأليف سور القرآن علىٰ هذا الترتيب: البقرة، النساء، آل عمران...»[٣] وهو يدلّ علىٰ وجود مصحف لابن مسعود في متناول أيدي الناس في القرن الثالث الهجري، وأنّه لا يختلف ترتيبه عمّا في أيدي الناس اليوم.

وقال أيضاً حكايةً عن الفضل بن شاذان: «كان تأليف السور في قراءة أبي بن كعب في البصرة في قريةٍ يقال لها قرية الأنصار علىٰ رأس فرسخين عند محمّد بن عبد الملك الأنصاري، أخرج إلينا مصحفاً وقال: هو مصحف أُبيّ، رويناه عن آبائنا، فنظرت فيه فاستخرجت أوائل السور وخواتيم الرسل وعدد الآية، فأوّله فاتحة الكتاب، البقرة، النساء، آل عمران، الأنعام،

---

(١) تاريخ الإسلام للذهبي ٢٣٧/٢٧ والبداية والنهاية ٣٣٩/١١، وفيه: فأشار أبو حامد والفقهاء بتحريقه بدل بتحريفه.

(٢) الكامل في التاريخ ٩/٣ في حوادث سنة ٣٠ هـ.

(٣) الفهرست: ٣٩.

الأعراف، المائدة التي التبست وهي يونس...»[١]، وهذا النصّ هو الآخر يشير إلىٰ وجود مصحف أُبيّ في البصرة، وأنّه كُتب حسب ترتيب المصحف الرائج اليوم، وأنّ ابن شاذان قد شاهده هناك.

وفي **تفسير الطبري**: «حدّثنا أبو كريب، قال: حدّثنا يحيىٰ بن عيسىٰ، قال: حدّثنا نصير بن أبي الأشعث، قال: حدّثني حبيب بن أبي ثابت، عن أبيه، قال: أعطاني ابن عبّاس مصحفاً، فقال: هذا علىٰ قراءة أُبيّ. قال أبو كريب: قال يحيىٰ: فرأيت المصحف عند نصير فيه: (فما استمتعم به منهن إلىٰ أجل مسمّىٰ)»[٢].

وفيه أيضاً بالسند المتقدّم: «أعطاني ابن عبّاس مصحفاً، فقال: هذا علىٰ قراءة أُبيّ بن كعب. قال أبو كريب: قال يحيىٰ: رأيت المصحف عند نصير، فيه: (ووصّىٰ ربّك) يعني وقضىٰ ربك»[٣].

فهذان الخبران يدلّان علىٰ أنّ مصحفاً كان علىٰ قراءة أُبيّ عند ابن عبّاس، وقد أعطاه لأيمن بن ثابت، المكنّىٰ بأبي ثابت الثعلبيّ الكوفي[٤].

وأيمن الكوفي أخبر ابنه حبيب بن أبي ثابت[٥]، والأخير أخبر نصير بن

---

(١) الفهرست: ٤٠.

(٢) تفسير الطبري ١٢/٥.

(٣) تفسير الطبري ٦٣/١٥.

(٤) تهذيب الكمال ٤٤٢/٣ / الترجمة ٥٩٧، ١٦٧/٣٣، اسمه أيمن بن ثابت روىٰ عن عبدالله بن عبّاس وعن غيره، روىٰ عنه أبو يعفور الصغير.

(٥) والذي مات في سنة ١٢٢ في ولاية يوسف بن عمر، كما في تهذيب الكمال ٣٥٨/٥ /الترجمة ١٠٧٩، وفي الطبقات ٣٢٠/٦ مات سنة ١١٩.

أبي الأشعث الأسديّ الكوفي الكناسي بذلك[١]، وأنّ يحيىٰ بن عيسىٰ الفاخوري الرملي الكوفي (ت٣٢١هـ) حدّث أبا كريب بذلك، وهو يشير إلىٰ أنّ المصحف بقي موجوداً بيد المسلمين حتّىٰ أواخر القرن الثاني الهجري وأوائل الثالث، وقد نقل أخباره يحيىٰ الفاخوري الذي عاش في القرن الرابع الهجري.

وفي النصّ الآتي ما يدلّ علىٰ وجود مصحف أُبيّ بن كعب بيد المسلمين قبل ذلك التاريخ، لأنّ الكسائي (ت ١٨٩ هـ) كان قد شاهده في القرن الثاني الهجري، فاقرأ ما جاء في **المقنع** للداني (ت ٤٤٤ هـ): «... وقال الكسائي: رأيت في مصحف أُبيّ بن كعب (وللرجال) كتابها (وللرجيل)، و(جاءتهم رسلهم) و(جياتهم)، و(جاء أمر ربك) (وجيا)»[٢].

وممّا يؤكّد وجود مصحف ابن مسعود بأيدي الناس بعد جمع عثمان ما جاء في **الكامل في التاريخ** في حوادث سنة (٩٥ هـ) قول الحجّاج بن يوسف: «... ولا أجد أحداً يقرأ علىٰ قراءة ابن أمّ عبد ـ يعني ابن مسعود ـ إلّا ضربت عنقه، ولأحكّنّها من المصحف ولو بضلع خنزير. وقد ذُكر ذلك عند الأعمش فقال: وأنا سمعته يقول، فقلت في نفسي: لأقرأنّها علىٰ رغم أنفك»[٣].

وفي **تهذيب التهذيب** ترجمة عقبة بن عامر: «... قلت: قال أبو سعيد

---

(١) تهذيب الكمال ٣٦٨/٢٩ /الترجمة ٦٤١٢.

(٢) المقنع: ٦٦.

(٣) الكامل في التاريخ ٢٨٥/٤ حوادث سنة ٩٥.

ابن يونس: كان قارئاً عالماً بالفرائض والفقه، فصيح اللسان شاعراً كاتباً، وكانت له السابقة والهجرة، هو أحد من جمع القرآن، ومصحفه بمصر إلىٰ الآن علىٰ غير التأليف الذي في مصحف عثمان، وفي آخره بخطه: وكتبه عقبة بن عامر بيده»[١].

وقد حكي عن أئمّة أهل البيت عليهم السلام ـ في العصور الأُولىٰ ـ قراءة أمير المؤمنين علي عليه السلام، وأنّ مصحف الإمام كان موجوداً عندهم.

إذن قراءة ابن مسعود وأُبيّ وعلي بن أبي طالب وابن عبّاس كانت موجودة في البلدان الإسلامية في القرون الأربعة الأولىٰ، وإنّ قراءة ابن مسعود كانت أكثر انتشاراً في الكوفة من قراءة زيد (قراءة المصحف الرائج)، فقد أخرج ابن مجاهد بسنده عن عمران، عن الأعمش (ت ١٤٨ هـ)، قال:

«أدركت أهل الكوفة، وما قراءة زيد فيهم إلّا كقراءة عبد الله [بن مسعود] فيكم اليوم، ما يقرأ بها إلّا الرجل والرجلان»[٢].

وعن الأعمش، عن مسلم، عن مسروق، قال: «كان عبد الله يُقرؤنا في المسجد، ثمّ يجلس بعده نثبت الناس، فلم تزل قراءة عبد الله بالكوفة لا يعرف الناس غيرها»[٣].

وذكر الذهبي في **معرفة القرّاء الكبار** بأنّ سعيد بن جبير (ت ٩٥ هـ) كان يؤمّ الناس في شهر رمضان، فيقرأ ليلةً بقراءة عبد الله بن مسعود، وليلة

---

(١) تهذيب التهذيب ٤٢/٧.

(٢) السبعة في القراءات لابن مجاهد: ٦٧.

(٣) السبعة: ٦٧.

بقراءة زيد بن ثابت[١].

وفي **تفسير الطبري**: «حدّثنا ابن حميد، قال: حدّثنا حكام، عن عنبسة، عن سالم: أنّ سعيد بن جبير كان يقرأ القرآن على حرفين»[٢].

وقال الأستاذ عزّة دروزة في كتابه **القرآن المجيد**: «كان لكلٍّ من أُبيّ بن كعب وعبد الله بن مسعود ـ وهما صحابيّان وعالمان في القرآن ـ مصحف، وإنّ ترتيب سور كلٍّ منهما مغاير لترتيب الآخر من جهة، ومغاير لترتيب سور المصحف العثماني المتداول من جهة أخرى، وإنّ في أحدهما زيادة وفي أحدهما نقصاً، وإنّ المصحفين ظلّا موجودين يُقرءان إلى ما بعد عثمان بمدّة طويلة»[٣].

تجويز المسلمين الأخذ بما يخالف مصحف عثمان:

فكلّ هذه النصوص تؤكّد وجود هذه القراءات بين المسلمين رغم إصرار الحكومات على الأخذ بمصحف عثمان بن عفّان دون غيره، فعلى أيّ شيء يدلّ شيوع هذه الظاهرة وتجويز القراءات المختلفة من قبل أئمّة القرّاء ثمّ الاختيار من بينها؟ بل تجاوز الأمر إلى أن ينسبوا كتاباً إلى أبي حنيفة فيه قراءات ما أنزل الله فيها من سلطان؛ قال أبو العلاء الواسطي: «إنّ الخزاعي وضع كتاباً في الحروف نسبه إلى أبي حنيفة، فأخذت خطّ الدارقطني

---

(١) معرفة القراء الكبار ٦٩/١، غاية النهاية ٣٠٥/١ /الترجمة ١٣٤٠.

(٢) تفسير الطبري ١٨/١.

(٣) القرآن المجيد لدروزة: ٤٢٩.

وجماعة أنّ الكتاب موضوع لا أصل له»[١]. ثمّ أخذ ابن الجزري يعدّ بعض تلك القراءات الباطلة والمخالفة لأبده البديهيّات، فإذا كان الشذوذ يعني مخالفة القراءات السبع، فابن الجزري هو أوّل المجيزين للشاذ، لأنّه كتب **النشر في القراءات العشر**، وقد صنّف قبله وبعده أئمّة آخرون كالقاسم بن سلام حيث صنّف كتاباً جمع فيه قراءة خمسة وعشرين إماماً، وإسماعيل بن إسحاق البغدادي جمع قراءة عشرين إماماً، وهكذا أُلّفت كتب في القراءات الثلاثة عشر أو الأربعة عشر أو العشرين أو...

كما نقلوا لنا عن محمّد بن الحسن المعروف بابن مقسم العطّار، ومحمّد بن أحمد بن أيّوب بن شنبوذ (ت ٣٢٨ هـ)، أنّهما كانا يقرءان بالشواذّ الّتي تخالف رسم الإمام، فنقموا عليهما لذلك وبالغوا[في ذلك] وعزّروا ابن شنبوذ[٢]، فإنّه كان يقرأ في المحراب في بعض صلواته بحروف مرويّة عن عبد الله بن مسعود وأُبيّ بن كعب تخالف مصحف عثمان بن عفّان[٣]. فاستدعاه الوزير ابن مقلة في سنة (٣٢٣ هـ)، وأحضر القضاة والفقهاء والقرّاء وفي مقدّمتهم ابن مجاهد، فاعترف بما نُسب إليه بكلّ جرأة ودافع عمّا يعتقد به، ولم يتراجع عما هو عليه إلّا تحت ضرب السياط، إذ أمر الوزير بضربه أسواطاً وحبسه، وهو يدعو علىٰ الوزير بأن يقطع الله يده ويشتّت شمله، حتّىٰ استتابوه عن تلك التلاوة قسراً، وقد كُتب عليه ذلك بمحضر،

---

(١) النشر في القراءات العشر ١٦/١.

(٢) سير أعلام النبلاء ٢٦٥/١٥ / الترجمة ١١٣.

(٣) تاريخ بغداد ٢٨٠/١.

واستُجيب دعاؤه على الوزير فقُطعت يده وذاق الذل.

وكلامي هذا لا يعني بأنّي أحبّذ القراءة بالشاذ والنادر أو أُجيزه، فإنّ أئمة أهل البيت عليهم السلام أكّدوا على لزوم القراءة بما يقرأ به الناس وعدم الخروج عن المشهور عندهم، لكنّ سؤالي: إن لم يكن ذلك جائزاً، فلماذا يجيزه مالك بن أنس وغيره؟ قال الزركشي في **البرهان**:

«وذكر ابن وهب في كتاب **الترغيب من جامعه**، قال: قيل لمالك: أترىٰ أن تقرأ مثل ما قرأ عمر بن الخطّاب: (فامْضُوا إلىٰ ذِكْرِ الله)[1]، قال: جائز، قال رسول الله صلى الله عليه وآله: (أُنزِل القرآن علىٰ سبعة أحرف، فاقرؤوا ما تيسّر منه). ومثل (يعلمون) و(تعلمون)؟ قال مالك: لا أرىٰ باختلافهم بأساً، وقد كان الناس ولهم مصاحف. قال ابن وهب: سألت مالكاً عن مصحف عثمان، فقال لي: ذهب. وأخبرني مالك قال: أقرأ عبد الله بن مسعود رجلاً: (إنّ شَجَرَةَ الزَّقُّومِ * طَعامُ الأَثِيم)[2]، فجعل الرجل يقول: [طعام] اليتيم، فقال: طعام الفاجر. فقلت لمالك: أترىٰ أنْ يُقرَأ بذلك؟ قال: نعم، أرىٰ أنّ ذلك واسعاً»[3].

بل كيف به يجيز ما تركه المسلمون، والذي ضُرب من أجله ابن شنبوذ لاحقاً؟ بل ما الفائدة من جمع عثمان الصحابة علىٰ حرف واحد، وترىٰ التابعين لا يأخذون به؟ فقال ابن وهب: سألت مالكاً عن مصحف عثمان،

---

(١) سورة الجمعة: ٩.

(٢) سورة الدخان: ٤٣ و٤٤.

(٣) البرهان في علوم القرآن ٢٢٢/١ النوع الحادي عشر ـ الأحرف السبعة.

فقال لي : ذهب .

فلو كان الشاذّ منهيّاً عنه ، فلماذا يؤلَّف فيه بدءاً بابن جنّي في **المحتسب** إلىٰ آخرين جاؤوا من بعده وما يعني ذلك؟ وهل الشاذّ يعني تخطّي القراءات السبعة أم القراءة بما يخالف المتواتر؟

ولم لا يرضىٰ ابن جنّي إخراج بعض القراءات من القرآن ويرجو بتأليفه **المحتسب** الحسبة والمثوبة والقربىٰ لله كما يدلّ عليه اسم الكتاب ، ألّا يدافع ابن جني بعمله هذا عما سُمّي شاذّاً ويقول عنه بأنّه :

«محفوف بالروايات من أمامه وورائه ، ولعلّه أو كثيراً منه مساوٍ في الفصاحة للمجتمع عليه .

نعم وربّما كان فيه ما تلطف صنعته ، وتعنُف بغيره فصاحته ، وتمطوه قوي أسبابه ، وترسو به قدم إعرابه ، ولذلك قرأ بكثير منه من جاذب ابن مجاهد عنان القول فيه ، وما كنه عليه ، ورادَّه إليه ، كأبي الحسن أحمد بن محمّد بن شنبوذ ، وأبي بكر محمّد بن الحسن بن مِقسم ، وغيرهما ممّن أدّىٰ إلىٰ رواية استقواها ، وأنحىٰ علىٰ صناعة من الإعراب رضيها واستعلاها .

ولسنا نقول ذلك فسحاً بخلاف القرّاء المجتمع في أهل الأمصار علىٰ قراءاتهم ، أو تسويغاً للعدول عمّا أقرّته الثقات عنهم ، لكنّ غرضنا منه أن نُري وجه قوّة ما يُسمّىٰ الآن شاذاً ، وأنّه ضارب في صحّة الرواية بجِرانه ، آخذ من سمت العربية مهلة ميدانه ، لئلا يُري مُري[1] أنّ العدول عنه إنّما هو

---

(١) أي لئلا يظن ظان .

غضٌّ منه أو تهمة له...

إلىٰ أن يقول:

إلّا أنّنا وإن لم نقرأ في التلاوة به مخافة الانتشار فيه، ونتابع من يتبع في القراءة كلّ جائز رواية ودراية، فإنّا نعتقد قوّة هذا المسمّىٰ شاذّاً، وأنّه ممّا أمر الله تعالىٰ بتقبّله وأراد منّا العمل بموجبه، وأنّه حبيبٌ إليه ومرضيّ من القول لديه.

نعم، وأكثر ما فيه أن يكون غيره من المجتمع عندهم عليه أقوىٰ منه إعراباً وأنهض قياساً، إذ هما جميعاً مرويّان مسندان إلىٰ السلف، فإن كان هذا قادحاً فيه ومانعاً من الأخذ به، فليكوننّ ما ضعف إعرابه ممّا قرأ بعض السبعة به هذه حاله...

ولعمري إنّ القارئ به من شاعت قراءته واعتيد الأخذ عنه، فأمّا أن نتوقّف عن الأخذ به لأنّ غيره أقوىٰ إعراباً منه فلا، لما قدّمنا، فإذا كانت هذه حاله عند الله (جلّ وعلا) وعند رسوله المصطفىٰ، وأولىٰ العلم بقراءة القرّاء، وكان من مضىٰ من أصحابنا لم يضعوا للحِجَاج كتاباً فيه ولا أولوه طرفاً من القول عليه، وإنّما ذكروه مرويّاً مسلّما مجموعاً أو متفرقاً، وربّما اعتزموا الحرف منه فقالوا القول المقنع فيه»[1].

وبهذا فقد اتّضح لك أنّ اختلاف مصاحف عثمان المرسلة إلىٰ الأمصار ومنهجيّة عثمان في توحيد المصاحف قد وسّعت الشرخ بين المسلمين، ولم

---

(١) المحتسب ١/٣٢ ـ ٣٤.

توصلنا إلىٰ الوحدة في القراءة، وأنّ هذا الاختلاف بقي سارياً إلىٰ العصور اللّاحقة، وقد عقد ابن أبي داوود السجستاني (ت ٣١٦ هـ) باباً بعنوان (اختلاف مصاحف الأمصار الّتي نُسخت من الإمام)، ذكر فيه رواية عن عليّ ابن حمزة الكسائي اختلاف أهل المدينة وأهل الكوفة وأهل البصرة، وفيه: «فأمّا أهل المدينة فقرؤوا في البقرة: (وأوصىٰ بها إبراهيم)، وأهل الكوفة وأهل البصرة: (وَوَصّىٰ بِهَا) بغير ألف». ثمّ أخذ يعدّد تلك الأمور الواحد تلو الآخر[١]، ثمّ ذكر عن سليمان بن مسلم بن جمار أنّ أهل المدينة يخالفون الإثني عشر حرفاً الّتي هي مكتوبة في مصحف عثمان بن عفّان، فيقرؤون بعضها بزيادة وبعضها بنقصان، ثمّ أخذ يذكر تلك الموارد الواحد تلو الآخر[٢].

وفي الحديث رقم (١٣٣) من كتاب **المصاحف** ذكر السجستاني عن عثمان بن سعيد بن كثير بن دينار اختلاف أهل الشام وأهل المدينة وأهل العراق، ثمّ أخذ يعدّها[٣].

وروىٰ في الحديث رقم (١٣٤) عن أبي حفص عمرو بن عثمان الحمصي بأنّ أهل الشام كانوا يقرؤون بكذا وكذا.. وأخذ يذكرها[٤].

وفي حديث رقم (١٣٥) ذكر ما اختلف فيه أهل المدينة وأهل العراق

---

(١) المصاحف ٢٥٣/١ / ح ١٣٠.

(٢) المصاحف ٢٦١/١ / ح ١٣٢.

(٣) المصاحف ٢٦١/١ / ح ١٣٣.

(٤) المصاحف ٢٦٢/١ / ح ١٣٤.

من حروف القرآن الواحد تلو الآخر[١].

وفي حديث (١٣٧) ذكر اختلاف (إمام) أهل الشام و(إمام) أهل العراق، وفي حديث (١٣٨) ذكر ما جاء في (إمام) أهل الشام و(إمام) أهل الحجاز، وهكذا..[٢]

وعليه، فالاختلاف بين مصحفي أهل المدينة والعراق ـ كما قالوا ـ كان في إثني عشر حرفاً، وبين مصحفي أهل الشام والعراق كان نحو أربعين حرفاً، وبين مصحفي أهل الكوفة والبصرة في خمسة أحرف، مع التنويه إلىٰ أنّ كلّ كلمة من هذه الاختلافات كانت تسبب اختلافاتٍ أخرىٰ لأجل عدم التنقيط، وما كان يفعله أهل العربية بالقرآن من إعطاء وجوه داعمة لهذا أو ذاك، كلّ ذلك ممّا وسّع الشرخ ودعاهم للاختيار من بينها.

نعم، إنّ عثمان بن عفّان ـ وبمنهجيّته الخاطئة في المصاحف ـ قد شرعن الاختلاف بين المسلمين، لأنّه لو كان يريد الأخذ بالقراءة الواحدة لكان عليه التصدّي بنفسه لذلك والبتّ بقراءةٍ واحدة وحذف القراءات الأخرىٰ، أمّا التذبذب والخوف من الآخرين واتّخاذه القرار الضعيف والإقدام الخجول، والسماح بالأخذ بجميع القراءات بجنب ما يعتمده من القراءة، قد أثّر علىٰ عملية توحيد المصاحف، فانقلب عمل عثمان من عملٍ يدّعي أنّه إيجابي إلىٰ عمل سلبي يضرّ بالقرآن وحجّيّته، لأنّ الاختلاف بهذه الطريقة وشرعنة هذا الخلاف بقواعد ومبرّرات أخذ يزداد شيئاً فشيئاً، حتّىٰ صار

---

(١) المصاحف ٢٦٣/١ /ح ١٣٥.

(٢) المصاحف ٢٧٢/١ / ح ١٣٨.

الاختلاف في القراءات هو المنفذ الرئيسي الّذي دخله أعداء الدين للمساس بإعجاز القرآن.

وبهذه المناسبة نستطرف ما ذكره السيّد ابن طاووس (ت ٦٤٤ هـ) وهو بصدد تفنيد ما نسبه أبو علي الجبائي (ت ٢٣٥ هـ) إلىٰ الشيعة الإماميّة من القول بالتحريف، قال:

«كلُّ ما ذكرته من طعنٍ وقداح علىٰ من يذكر أنّ القرآن وقع فيه تبديل وتغيير، فهو متوجّه علىٰ سيّدك عثمان، لأنّ المسلمين أطبقوا علىٰ أنّه جمع الناس علىٰ هذا المصحف الشريف، وحرّف وأحرق ما عداه من المصاحف، فلولا اعتراف عثمان بأنّه وقع تبديلٌ وتغيير من الصحابة ما كان هناك مصحف محرّف، وكانت تكون متساوية.

ويقال له: أنت مقرّ بهؤلاء القرّاء السبعة وهم مختلفون في حروف وحركات وغير ذلك، ولولا اختلافهم لم يكونوا سبعة، بل كانت هناك قراءة واحدة... فمن ترىٰ ادّعىٰ اختلاف القرآن وتغيّره؟ أنتم وسلفكم لا الرافضة علىٰ حدّ تعبيركم! ومن المعلوم من مذهبنا أنّ القرآن واحد نزل من عند واحد، كما صرّح بذلك إمامنا جعفر بن محمّد الصادق عليه السلام.

ويقال له: إنّك ادّعيت في تفسيرك أنّ (بسم الله الرحمٰن الرحيم) ليست من القرآن ولا ترونها آية من القرآن، وهي مائة وثلاث عشرة آية في المصحف الشريف تزعمون أنّها زائدة وليست من القرآن، وأنّ عثمان هو الّذي أثبتها فيه علىٰ رأس السور فصلاً بين السورتين، فهل هذا إلّا اعتراف منك يا أبا علي بزيادتكم أنتم في المصحف الشريف زيادةً لم تكن من

القرآن ولا من آيه الكريم؟»[١].

قال ابن طاووس بهذا الكلام لأنّه الواقف على اختلاف القراءات عندهم، وأنّه يمكن أن يقرأ بأشكال مختلفة، كمثل ما روي عن ورقاء، عن أبي نجيح، عن مجاهد، عن ابن عبّاس، عن أُبيّ بن كعب أنّه كان يقرأ قوله تعالىٰ: ﴿يَوْمَ يَقُولُ الْمُنَافِقُونَ وَالْمُنَافِقَاتُ لِلَّذِينَ آمَنُوا انظرونَا نَقْتَبِسْ مِنْ نُورِكُمْ﴾: (للذين آمنوا أمهلونا)، (للذين آمنوا أخرونا)، (للذين آمنوا ارقبونا)[٢].

وقيل عنه بأنّه كان يقرأ قوله تعالىٰ: ﴿كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ مَشَوْا﴾: (مرّوا فيه)، (سعوا فيه)[٣]، فإنّ تجويز ذلك هو معنىٰ آخر لما افتراه ابن أبي سرح ـ أخو عثمان من الرضاعة ـ من أنّ رسول الله كان يقول له: أكتب: (سميع عليم)، فكان يكتب: (عليم حكيم)، ورسول الله كان يمضيهما[٤].

التوقّف علىٰ الرسم العثماني:

وبعد كلّ هذا نعيد السؤال مرّة أخرىٰ: إذا كنّا ملزمين بالتعبّد بالهجاء القديم والرسم العثماني وعدم تنقيط المصحف، فلماذا نُقّط ونُمّق المصحف وأُدخلت فيه إشارات وعبارات لم يرض بها الأقدمون؟ أي أنّا أدخلنا عليه ما

---

(١) سعد السعود: ١٤٤ ـ ١٤٥ بتصرف.

(٢) الاستذكار لابن عبد البر ٤٨٣/٢.

(٣) التمهيد لابن عبد البر ٢٩١/٨.

(٤) تاريخ دمشق ٣٤/٢٩.

كرهه الأوّلون، ولم يفتوا به، لمصلحةٍ رأيناها وحكمة تبنّيناها.

وإذا سُمح لنا بكتابة القرآن طبق الإملاء الجديد وترك القديم، فما يعني ما قالوه عن توقيفيّة الرسم العثمانيّ وأنّ مَن تخطّى عنه فهو كافر؟

بل ما هي قيمة هذه الضوابط الثلاثة التي ذكروها في العصور المتأخّرة للقراءة الصحيحة؟ والتي قالوا عنها بأنّها شروط لو فُقِد أحدها لأصبحت القراءة شاذّة لا يصحّ القراءة بها لا في الصلاة ولا في غيرها، وتسقط عن كونها قرآناً رأساً، سواءً كانت من السبعة أم من غيرها، والشروط المذكورة هي:

١ ـ ما وافق العربيّة من وجه.

٢ ـ ما وافق رسم أحد المصاحف العثمانيّة ولو تقديراً.

٣ ـ ما صحّ سنده وتواترت القراءة به.

فشيوع القراءة بين المسلمين وصحّة إسنادها وتلقّي الأئمّة لها بالقبول هو الأصل الأصيل والركن الأقوم لصحّة القراءة، أمّا الشرطان الآخران من موافقة العربيّة والرسم العثمانيّ فهما تبعيّان لا أصليّان، وإليك كلام بعض علماء الجمهور في هذا الباب:

قال الشيخ موفّق الدّين الكواشي (ت ٦٨٠ هـ): «كلّ ما صحّ سنده واستقام مع جهة العربيّة، وافق لفظه خطّ المصحف الإمام فهو من السبع المنصوص عليها، ولو رواه سبعون ألفاً مجتمعين أو متفرّقين. فعلى هذا الأصل يبني من يقول: القراءات عن سبعة كان أو سبعة آلاف، ومتى فقد واحد من هذه الثلاثة المذكورة في القراءة فاحكم بأنّها شاذّة؛ ولا يقرأ بشيء

من الشواذ؛ وإنّما يذكر ما يذكر من الشواذ؛ ليكون دليلاً على حسب المدلول عليه أو مرجّحاً.

وقال مكّي القيسي (ت ٤٣٧ هـ): وقد اختار الناس بعد ذلك، وأكثر اختياراتهم إنّما هو في الحرف إذا اجتمع فيه ثلاثة أشياء: قوّة وجه العربيّة، وموافقته للمصحف، واجتماع العامّة عليه، والعامّة عندهم ما اتّفق عليه أهل المدينة وأهل الكوفة، فذلك عندهم حجّة قوية توجب الاختيار. وربّما جعلوا العامّة ما اجتمع عليه أهل الحرمين، وربّما جعلوا الاعتبار بما اتّفق عليه نافع وعاصم؛ فقراءة هذين الإمامين أولى القراءات، وأصحّها سنداً وأفصحها في العربية، ويتلوها في الفصاحة خاصّة قراءة أبي عمرو والكسائي.

وقال الشيخ شهاب الدين أبو شامة: كلّ قراءةٍ ساعدها خطّ المصحف، مع صحّة النقل فيها، ومجيئها على الفصيح من لغة العرب، فهي قراءة صحيحة معتبرة، فإن اختل أحد هذه الأركان الثلاثة أطلق على تلك القراءة أنّها شاذّة وضعيفة، أشار إلى ذلك جماعة من الأئمّة المتقدّمين، ونصّ عليه الشيخ أبو محمّد مكّي بن أبي طالب القيرواني في كتاب مفرد صنّفه في معاني القراءات السبع، وأمر بإلحاقه بكتاب **الكشف**، وذكره شيخنا أبو الحسن في كتابه جمال القراء»[1].

وقال ابن الجزري (ت ٨٣٣ هـ): «كلّ قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً، وصحّ سندها، فهي القراءة

---

(١) البرهان ٣٣١/١.

الصحيحة التي لا يجوز ردها ولا يحلّ إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ووجب علىٰ الناس قبولها، سواء كانت عن الأئمّة السبعة أم عن العشرة أم عن غيرهم من الأئمّة المقبولين، ومتىٰ اختلّ ركنٌ من هذه الأركان الثلاثة أُطلق عليها ضعيفة أو شاذّة أو باطلة، سواء كانت عن السبعة أم عمّن هو أكبر منهم؛ هذا هو الصحيح عند أئمّة التحقيق من السلف والخلف»[١].

هذه هي الأصول الثلاثة التي لحظوها في القراءة الصحيحة، فلنناقشها أصلاً أصلاً.

فالركن الأوّل ـ أعني موافقة اللغة العربية ـ وإن كان ركناً أصيلاً في الغالب عندهم، إلّا أنّه يستلزم أن تكون القواعد العربية أصيلة مع كثرة الاختلاف فيها، وهي بلا شك لم تكن أسبق من نصّ القرآن، بل إنّ هذه القواعد مستقاة من لغة العرب والاستعمال، ولا نصّ أوثق من القرآن، فإخضاع النصّ القرآني ـ المتقدّم علىٰ القواعد ـ للقواعد العربيّة المتأخّرة زمناً ممّا لا يستساغ علمياً.

وقد حكىٰ البغدادي أنّ النحاة في عصر أبي عمرو بن العلاء (ولد ٦٨ ـ توفّي ١٥٤ هـ) أنكروا علىٰ القرّاء ـ بعضاً من قراءاتهم ـ ففزع أحدهم إلىٰ أبي عمرو بن العلاء قائلاً له: «إنّ أصحاب النحو يلحنوننا... فقال له: هي جائزة أيضاً لا نبالي إلىٰ أسفل حركتها أو إلىٰ فوق»[٢]. علماً أنّ أبا عمرو بن العلاء

---

(١) النشر في القراءات العشر ١٣/١.

(٢) خزانة الأدب للبغدادي ٣٩٧/٤.

هو ممّن انتهت إليه مشيخة الإقراء والنحو في البصرة في عصره.

نعم، إنّ بعض علماء العربيّة كانوا عارفين بالقراءات القرآنية، وكان لهم اختيار في القراءة، لكن لم يؤخذ باختيارهم لعدم صحّة سنده، فهذا عيسىٰ ابن عمر الثقفي (ت ١٤٩ هـ) كان عالماً بالنحو علىٰ مذهب أهل البصرة، غير أنّه كان له اختيار في القراءة علىٰ مذاهب العربية، يفارق قراءة العامّة، ويستنكرها الناس، وكان الغالب عليه حبّ النصب ما وجد إلىٰ ذلك سبيلاً[١]، فلم يؤخذ باختياره.

ومثله ابن محيصن (ت ١٢٣ هـ)، الذي يقول عنه ابن مجاهد: كان ابن محيصن عالماً بالعربية، وكان له اختيار لم يتبع فيه أصحابه.. يُروىٰ عن مجاهد[٢] أنّه كان يقول: ابن محيصن يبني ويرصص في العربية، يمدحه بذلك... ولم يجمع أهل مكّة علىٰ قراءات، كما أجمعوا علىٰ قراءة ابن كثير.

والسبب في ذلك واضح، صرّح به ابن مجاهد بأكثر ممّا سبق، فقد ذكر ابن الجزري عن ابن مجاهد أنّه قال: وكان لابن محيصن اختيار في القراءة علىٰ مذهب العربية، فخرج به عن إجماع أهل بلده، فرغب الناس عن قراءته وأجمعوا علىٰ قراءة ابن كثير لإتباعه[٣].

وقد عرفت بأنّهم شدّدوا النكير علىٰ ابن شنبوذ ومحمّد بن الحسن بن

---

(١) غاية النهاية ٦١٣/١ / الترجمة ٢٤٩٨.

(٢) هو مجاهد بن جبر، أحد أعلام التابعين.

(٣) غاية النهاية ١٦٧/٢ / الترجمة ٣١١٨.

مقسم العطّار البغدادي (ت ٣٥٤ هـ)، الذي عرف عنه أنّه من أحفظ أهل زمانه لنحو الكوفيّين، وأعرفهم بالقراءات، مشهورها وغريبها وشاذّها، وذكر ابن النديم له عدداً غير قليل من الكتب، نصّ على ثلاثة عشر منها ياقوت في معجمه، أغلبها في علوم القرآن وتفسيره.

إذن لا يمكن أن ننكر بأنّ بعض تأويلات واستدلالات هؤلاء من أهل العربية قد أثّر على القرّاء، وقد يكون هذا هو مقصود قول الإمام الصادق عليه السلام حينما قال: «أصحاب العربية يحرّفون الكلم عن مواضعه»[1]، أو ما جاء على لسان الإمام الباقر عليه السلام: «ولكن الاختلاف يجيء من قبل الرواة»[2].

إذن، مقياس موافقة القراءة القرآنية للعربية والنحو كان متأخّراً، ولا يمكن اعتماده أصلاً أساسيّاً، وقد ذكرنا أمثلة على بقاء اللّحن في القراءة القرآنية في عهد الخلفاء الثلاثة، وأنّ شرط الموافقة للعربية كان ممّا وضعه الداني، ثمّ أضاف ابن الجزري على شرط موافقة القراءة للعربيّة عبارة: (ولو بوجهٍ)، وذلك تحسّباً لما سلكه النحاة واستنبطوه من قواعد شطّت كثيراً عن الجادةً، ومُلئت تأويلاً وتمحُّلاً، فجاءت الأوجه الإعرابيّة المختلفة لموقع المفردة في الجملة، وقد بيّن ابن الجزري هذا بقوله: وقلنا في الضابط ـ ولو بوجه ـ نريد به وجهاً من وجوه النحو سواء كان أفصح أم فصيحاً، مجمعاً عليه أم مختلفاً فيه اختلافاً لا يضرّ مثله، إذا كانت القراءة ممّا شاع وذاع، وتلقّاه الأئمّة بالإسناد الصحيح، إذ هو الأصل الأعظم والركن الأقوم.

---

(١) مستدرك الوسائل ٢٨٠/٤ / ح ٤٧٠١.

(٢) الكافي ٦٣٠/٢ / ح ١٢.

لكنّ الباقلّاني (ت ٤٠٣ هـ) في كتابه **الانتصار** لم يرض ذلك، فقال: «ظنّ بعض المشتغلين بعلم الكلام: أنّه يسوغ إعمال الرأي والاجتهاد في إثبات قراءة، وأوجه، وأحرف، إذا كانت تلك الأوجه صواباً في العربية، وممّا يسوغ التكلّم بها، ولم تقم حجّة بأنّ النبيّ ﷺ قرأ تلك المواضع... وأبىٰ ذلك أهل الحقّ وأنكروه وخطّأوا من قال بذلك وصار إليه»[١].

وبهذا فقد عرفت بأنّ الذي عليه الأئمّة من علماء الأمّة في القراءة والعربية: أنّ القراءات لا يجوز فيها القياس. قال أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ): «ليس كلّ ما جاز في قياس العربية تسوغ التلاوة به، حتّىٰ ينضم إلىٰ ذلك الأثر المستفيض بقراءة السلف له وأخذهم به، لأنّ القراءة سنّة متبعة»[٢].

فعلماء القراءات من خلال هذه الأقوال أرادوا تأكيد أنّ التواتر هو الأصل الأصيل في القراءات لا موافقة العربيّة والرسم العثماني، وهو الصحيح الذي لا غبار عليه.

أمّا الركن الثاني، أعني الموافقة مع رسم خط المصحف العثماني، فأيّهما المقصود؟ هل موافقة مصحف عثمان المختصّ به، أو موافقة مصحف المدينة المودع في مسجدها، أو موافقة أحد المصاحف الستّة العثمانيّة المرسلة إلىٰ الأمصار علىٰ ما فيها من اختلاف؟

فمصحف عثمان الأم الذي كان يقرأ فيه لم يكن في معرض نظر عامّة الناس حتّىٰ يُعتمد، ولم يثبت كلّ ما قالوه عنه، بل ترىٰ الاختلاف واضحاً في

---

(١) الانتصار ٦٩/١، تمهيد، وانظر الاتقان ٢١٠/١ / القول ١٠٥٨.

(٢) الحجة في علل القراءات السبع ٥/١، وينظر: البحر المحيط ٣٠/١.

رسم الخطّ في النسخ المنسوبة إلىٰ عثمان، وأهمّ تلك النسخ ستّة:

١ ـ نسخة مصحف طشقند في اوزبكستان.

٢ ـ مصحف قصر طوب قاضي في اسطنبول.

٣ ـ نسخة المشهد الحسيني بمصر.

٤ ـ نسخة متحف الآثار التركية باسطنبول.

٥ ـ النسخة الموجودة في مكتبة الدائرة الهنديّة في انجلترا، والتي أُخذت من مكتبة مغول امبراطور الهند في دلهي.

٦ ـ نسخة مكتبة معهد الشرقيّات في سانت بترسبورغ.

أمّا دعوىٰ موافقته لمصحف الإمام الذي كان في وعاء المسجد النبوي، فقد أخفاه آل عثمان ضنّاً به.

وأمّا موافقته للمصاحف الخمسة أو السبعة المرسلة إلىٰ الأمصار، فلم يعد لها وجود قبل أن ينتهي القرن الأوّل الهجري، لأنّ المصاحف أخذت في تطوّر وتحسّن في خطّها ونقطها وتشكيلها في أيّام الحجّاج بن يوسف.

حكىٰ أبو أحمد العسكري في كتاب (التصحيف): «أنّ الناس غبروا يقرؤون في مصحف عثمان بن عفّان نيفاً وأربعين سنة، إلىٰ أيّام عبد الملك ابن مروان، ثمّ كثر التصحيف وانتشر بالعراق، ففزع الحجّاج بن يوسف إلىٰ كُتّابه وسألهم أن يضعوا لهذه الحروف المشتبهة علامات...»[1].

ويحدّثنا محرز بن ثابت مولىٰ مسلمة بن عبد الملك، عن أبيه، قال:

---

(١) وفيات الأعيان ٣٢/٢ عن كتاب التصحيف لأبي أحمد العسكري.

«كنت في حرس الحجّاج ابن يوسف، فكتب الحجّاج المصاحف ـ منقّطة، ومشكّلة، ومخمّسة، ومعشّرة، على يد نصر بن عاصم اللّيثي، وصاحبه يحيى بن يعمر، تلميذي أبي الأسود الدؤلي ـ، ثمّ بعث بها إلى الأمصار، وبعث بمصحف إلى المدينة، فكره ذلك آل عثمان، فقيل لهم: أخرجوا مصحف عثمان ليُقرأ، فقالوا ـ ضنّاً به ـ: أصيب المصحف يوم مقتل عثمان.

قال محرز: وبلغني أنّ مصحف عثمان صار إلى خالد بن عمرو بن عثمان.

قال: فلمّا استخلف المهدي العبّاسي، بعث بمصحف إلى المدينة، فهو الذي يقرأ فيه اليوم، وعزل مصحف الحجّاج، فهو في الصندوق الذي دون المنبر»[1].

قال ابن زبالة: حدّثني مالك بن أنس ـ إمام المالكيّة ـ قال: «أرسل الحجّاج إلى أمّهات القرى بمصاحف، فأرسل إلى المدينة بمصحف منها كبير، وهو أوّل من أرسل بالمصاحف إلى القرى، وكان هذا المصحف في صندوق عن يمين الأسطوانة التي عُملت علماً لمقام النبيّ ﷺ، وكان يفتح في يوم الجمعة والخميس، ويُقرأ فيه إذا صُلّيت الصبح. فبعث المهدي بمصاحف لها أثمان، فجعلت في صندوق، ونُحّي عنها مصحف الحجّاج، فوضعت عن يسار السارية، ووضعت لها منابر كانت تقرأ عليها، وحمل مصحف الحجّاج في صندوقه، فجعل عند الأسطوانة التي عن يمين المنبر»[2].

---

(١) تاريخ المدينة ٩/١ / ح ١٠.

(٢) وفاء الوفا للسمهودي ٦٦٧/٢ و٦٦٨ باب بعث المصاحف إلى المساجد.

قال ابن وهب: «سألت مالكاً عن مصحف عثمان، فقال: ذهب»[١].

ويروي الشاطبي عن مالك أنّه قال: «إنّ مصحف عثمان تغيّب فلم نجد له خبراً بين الأشياخ»[٢].

وفي كلامه هذا: إنّه حاول العثور عليه فلم يستطع، الأمر الذي يدلّ علىٰ انقطاع أثره من صفحة الوجود بالكلّية، وإلّا فلو كان له وجود لما كان يختفي عن مثل مالك[٣].

وعليه، فإنّ هذه الموافقة قد تحتمل قراءة رفضت من جمهور القرّاء، مثل قراءة (مليك) بدل (مالك) أو (ملك)، علىٰ ما هو مذكور في كتب الشواذ، وقد تكون صحيحة.

وهذا الشرط هو الآخر لم يكن موجوداً علىٰ عهد رسول الله ﷺ ولا علىٰ عهد الخليفتين الأوّل والثاني كما هو معلوم، وإنّما هو أمر حادث في عهد الخليفة عثمان أو من بعده.

ثمّ إنّك قد عرفت بأنّ عثمان أراد أن تكون نسخه المرسلة إلىٰ الأمصار مختلفة فيما بينها، كي يحافظ علىٰ ما نزل به من عند الله وأقرّه رسول الله ﷺ حسبما بُرّر ذلك لعثمان، مؤكّدين في كلامهم أنّ علىٰ المسلم المحافظة علىٰ الرسم العثماني وإن لم يتّفق مع قواعد الكتابة والهجاء، وجاء فيه أشياء

---

(١) البرهان في علوم القرآن ٢٢٢/١.

(٢) وفاء الوفا ٦٦٩/٢ / باب بعث المصاحف إلىٰ المساجد.

(٣) انظر: التمهيد في علوم القرآن ١٣٣/٢.

خارجة عن إرادة الكاتب من جرّاء القلم وكثرة الحبر وما شابه ذلك[١].

كما ينقض أصالة هذا الركن عندهم هو الفهم السائد الذي كانوا يؤكّدون عليه بأنّ نقل القرآن كان حفظاً في الصدور لا كتابة على السطور، فلو كان كذلك فما يعني التأكيد على الرسم العثماني ولزوم المطابقة له؟ أليس هناك مفارقة بين الأمرين؟

أمّا الركن الثالث وهو الأصل الأصيل والركن المعتمد في القراءات وهو صحّة السند إلى رسول الله ﷺ وتواتر القراءة به، فالّذي ينكر تواتر القراءات لا يعني أنّه ينكر تواتر القرآن، إذ أنكر جمعٌ غفير من أعلام الجمهور تواتر القراءات كأبي شامة في **المرشد الوجيز**، وابن الجزري في **النشر في القراءات العشر**، والسيوطي في **الاتقان**، وغيرهم، كما أنكر كثير من علماء الإماميّة ذلك كصاحب **الحدائق**[٢]، وصاحب **الجواهر**[٣]، وصاحب **مفتاح الكرامة**[٤]، وغيرهم، وقد أشار بعض علماء الشيعة المعاصرين كالسيّد الخوئي إلى أدلّة القائلين بتواتر القراءات ليفنّدها، مؤكّداً بأنّ التشكيك في تواتر القراءات لا يعني تشكيكاً في تواتر القرآن، كما أنّ أدلّة تواتر القرآن لا تُثبت تواتر القراءات ولا يمكن تسرية أحدهما إلى الآخر، وإنّ احتجاج كلّ قارئ من السبعة أو العشرة على صحّة قراءته، وإعراضه عن قراءة الآخر هو

---

(١) انظر النشر في القراءات العشر ١٢٨/٢ / باب الوقف على مرسوم الخط.

(٢) الحدائق الناظرة ٩٥/٨ ـ ١٠٠.

(٣) جواهر الكلام ٢٩٣/٩، بيان ما هو معتبر في القراءة.

(٤) مفتاح الكرامة ٢٢١/٧.

دليل على عدم تواتر القراءات عندهم؛ لأنّه لو كان متواتراً عندهم لما جاز لهم تركه، بل لما استوجب تركهم لقراءات أقرانهم تفسيقهم بل ربّما تكفيرهم.

إنّ اهتمام الصحابة والتابعين كان دائماً بتواتر القرآن لا بتواتر كيفيّة قراءته، خصوصاً مع يقيننا بأنّ بعض القراءات جاءت وفقاً للاجتهاد، وقد أثّر عليها علماء العربيّة، وأنّ بعضها أُخذ سماعاً من الآحاد وهو ليس بمتواتر، وهذا ممّا لا يمكن أن ينكره أحد.

وعليه، فالدليل لو صحّ لكانت جميع القراءات متواترة لا السبعة والعشرة منها فقط، إذ لا ترجيح للسبعة على غيرها، كما جاء هذا في كلام أعلامهم.

وأمّا ما استدلّوا به على تواتر القراءات وأنّها لو لم تكن لما كان القرآن متواتراً، فقد أجاب عنه السيّد الخوئيّ بالقول:

«١ ـ إنّ تواتر القرآن لا يستلزم تواتر القراءات، لأنّ الاختلاف في كيفيّة الكلمة لا ينافي الاتفاق على أصلها، ولهذا نجد أنّ اختلاف الرواة في بعض ألفاظ قصائد المتنبّي ـ مثلاً ـ لا يصادم تواتر القصيدة عنه وثبوتها له، وإنّ اختلاف الرواة في خصوصيّات هجرة النبيّ لا ينافي تواتر الهجرة نفسها.

٢ ـ إنّ الواصل إلينا بتوسّط القرّاء إنّما هو خصوصيات قراءاتهم، وأمّا أصل القرآن فهو واصل إلينا بالتواتر بين المسلمين، وبنقل الخلف عن السلف، وتحفّظهم على ذلك في صدورهم وفي كتاباتهم، ولا دخل للقرّاء في ذلك أصلاً، ولذلك فإنّ القرآن ثابت التواتر حتّى لو فرضنا أنّ هؤلاء القرّاء السبعة أو العشرة لم يكونوا موجودين أصلاً، وعظمة القرآن أرقى من أن

تتوقّف على نقل أولئك النفر المحصورين»[١].

كما أنّ ما استدلّوا به من أنّ القراءات لو لم تكن متواترة لكان بعض القرآن غير متواتر، مثل: ملك ومالك، ونحوها.

فجوابه: إن صحّ المدّعى ـ وهو غير صحيح كما تقدّم ـ فيجب القول بتواتر جميع القراءات لا اختصاصه بالسبعة أو العشرة، ولاسيّما بأنّ بين تلك القراءات ما هو أسمى من السبعة، ولا ترجيح للسبعة عليها كما اعترف بذلك كثير من الأعلام، وإليك بعضها:

قال أحمد بن عمار المهدوي: «لقد فعل مسبّع هذه السبعة ما لا ينبغي له، وأشكل الأمر على العامّة بإيهامه كلّ من قلّ نظره أنّ هذه القراءات هي المذكورة في الخبر، وليته إذ اقتصر نقص عن السبعة أو زاد ليزيل الشبهة...»[٢].

وقال الأستاذ إسماعيل بن إبراهيم بن محمّد القراب في **الشافي**: التمسّك بقراءة سبعة من القرّاء دون غيرهم ليس فيه أثر ولا سنّة، وإنّما هو من جمع بعض المتأخّرين لم يكن قرأ بأكثر من السبع، فصنّف كتاباً وسمّاه كتاب السبعة، فانتشر ذلك في العامّة...»[٣].

وقال الإمام أبو محمّد مكّي: «قد ذكر الناس من الأئمّة في كتبهم أكثر من سبعين ممّن هو أعلى رتبةً وأجلّ قدراً من هؤلاء السبعة... فكيف يجوز

---

(١) البيان في تفسير القرآن: ١٥٨.

(٢) ...

(٣) ...

أن يظنّ ظانّ أنّ هؤلاء السبعة المتأخّرين قراءة كلّ واحد منهم أحد الحروف السبعة المنصوص عليها؟! هذا تخلّف عظيم، أكان ذلك بنصّ من النبيّ؟ أم كيف ذلك؟ وكيف يكون ذلك؟ والكسائي إنّما أُلحق بالسبعة بالأمس في أيّام المأمون وغيره ـ وكان السابع يعقوب الحضرمي ـ فأثبت ابن مجاهد في سنة ثلاثمائة ونحوها الكسائي موضع يعقوب»[1]. هذا **أوّلاً**.

وثانياً: إنّ اختلاف القراءات قد يبعدنا عن القراءة الصحيحة ببعض الشيء، لكنّه لا يخرجنا عن أصل القرآن، لأنّ مادّة القرآن واحدة وإن اختلف في الهيئة والإعراب.

مع التأكيد على أنّ القراءات قد تكون من اجتهادات القرّاء أو تمحّلات أهل العربية، فلا يمكن الاعتماد عليها لعدم ثبوت كونها روايات، وحتّى لو ادّعي كونها روايات ورواتها ثقات فلم يثبت أنّ جميعها كانت كذلك، وإنّ تعارض بعض القراءات مع الأخرى يسقطها من الحجّية، لأنّ تخصيص بعضها بالأخذ دون غيرها ترجيحٌ بلا مرجّح، وقد حكى صاحب **الجواهر** عن الشيخ الطوسي في تبيانه: إنّ المعروف من مذهب الإمامية والتطلّع في أخبارهم ورواياتهم أنّ القرآن نزل بحرف واحد على نبيّ واحد، غير أنّهم أجمعوا على جواز القراءة، فإن الإنسان مخيّر بأيّ قراءة شاء، وكرهوا تجريد قراءة بعينها»[2].

وقال الأستاذ الأكبر في **حاشية المدارك**: «لا يخفى أنّ القراءة عندنا

---

(١) انظر البرهان ٣٢٩/١.

(٢) ...

نزلت بحرف واحد، والاختلاف جاء من قبل الرواية، فالمتواتر...»[١] إلىٰ آخر ما نقلناه عنه سابقاً.

وقال الإمام الباقرعليه السلام في خبر زرارة: «إنّ القرآن واحد نزل من عند الواحد، ولكن الاختلاف يجيء من قبل الرواة».

وقال الصادقعليه السلام في صحيح الفضيل لمّا قال له: «إنّ الناس يقولون: إنّ القرآن علىٰ سبعة أحرف: (كذب أعداء الله، ولكنّه نزل علىٰ حرف من عند الواحد...)[٢].

وقد حكىٰ البحراني عن المحدّث الكاشاني قوله في كتاب **الصافي** بعد نقل الخبرين المذكورين:

«والمقصود منهما واحد، وهو أنّ القراءة الصحيحة واحدة، إلّا أنّهعليه السلام لما علم أنّهم فهموا من الحديث الذي رووه صحّة القراءات جميعاً مع اختلافها كذّبهم. انتهىٰ».

ويقرب من ذلك ما رواه في **الكافي** أيضاً في الصحيح إلىٰ المعلّىٰ بن خنيس، قال: «كنّا عند أبي عبد اللهعليه السلام ومعنا ربيعة الرأي، فذكر القرآن، فقال أبو عبد اللهعليه السلام: إن كان ابن مسعودٍ لا يقرأ علىٰ قراءتنا فهو ضال. فقال ربيعة الرأي: ضال؟ فقال: نعم. ثمّ قال أبو عبد اللهعليه السلام: أمّا نحن فنقرأ علىٰ قراءة أُبيّ»[٣].

---

(١) ...

(٢) جواهر الكلام ٢٩٤/٩.

(٣) ...

قال في كتاب **الوافي**: «والمستفاد من هذا الحديث أنّ القراءة الصحيحة هي قراءة أُبيّ، وأنّها الموافقة لقراءة أهل البيت عليهم السلام، إلّا أنّها اليوم غير مضبوطة عندنا، إذ لم تصل إلينا قراءته في جميع ألفاظ القرآن انتهىٰ»[1].

«**أقول**[2]: لعلّ كلامه عليه السلام في آخر الحديث إنّما وقع علىٰ سبيل التنزيل والرعاية لربيعة الرأي، حيث إنّه معتمد العامّة في وقته تلافياً لما قاله في حقّ ابن مسعود وتضليله له مع أنّه عندهم بالمنزلة العليا ولا سيّما في القراءة، وإلّا فإنّهم عليهم السلام لا يتّبعون أحداً وإنّما هم متبوعون لا تابعون...

إلىٰ أن يقول: ثمّ إنّ الّذي يظهر من الأخبار أيضاً هو وجوب القراءة بهذه القراءات المشهورة، لا من حيث ما ذكروه من ثبوتها وتواترها عنه عليه السلام بل من حيث الاستصلاح والتقية.

فروىٰ في **الكافي** بسنده إلىٰ بعض الأصحاب، عن أبي الحسن عليه السلام قال: قلت له: جُعلت فداك، إنّا نسمع الآيات في القرآن ليس هي عندنا كما نسمعها ولا نحسن أن نقرأها كما بلغنا عنكم، فهل نأثم؟ فقال: لا، اقرؤوا كما تعلّمتم، فسيجيء من يعلّمكم.

وروىٰ فيه بسنده إلىٰ سالم بن سلمة، قال: قرأ رجلٌ علىٰ أبي عبد الله عليه السلام ـ وأنا أستمع ـ حروفاً من القرآن ليس علىٰ ما يقرؤها الناس! فقال أبو عبد الله عليه السلام: كُفَّ عن هذه القراءة! اقرأ كما يقرأ الناس حتّىٰ يقوم القائم... الحديث.

---

(١) ...

(٢) والكلام لصاحب الحدائق.

وبالجملة، فالنظر في الأخبار وضمّ بعضها إلىٰ بعض يعطي جواز القراءة لنا بتلك القراءات رخصة، وإن كانت القراءة الثابتة عنه عليه السلام إنّما هي واحدة.

وإلىٰ ذلك أيضاً يشير كلام شيخ الطائفة المحقّق رحمه الله في **التبيان** حيث قال: إنّ المعروف من مذهب الإماميّة والتطلّع في أخبارهم ورواياتهم أنّ القرآن نزل بحرف واحد علىٰ نبيّ واحد، غير أنّهم أجمعوا علىٰ جواز القراءة بما يتداوله القُرّاء، وأنّ الإنسان مخيّر بأيّ قراءة شاء قرأ، وكرهوا تجريد قراءة بعينها. انتهىٰ.

ومثله أيضاً كلام الشيخ أمين الإسلام الطبرسيّ في كتاب **مجمع البيان**، حيث قال: الظاهر من مذهب الإمامية أنّهم أجمعوا علىٰ القراءة المتداولة بين القرّاء وكرهوا تجريد قراءة مفردة، والشائع في أخبارهم عليهم السلام أنّ القرآن نزل بحرفٍ واحد. انتهىٰ.

وكلام هذين الشيخين (عطّر الله مرقديهما) صريح في ردّ ما ادّعاه أصحابنا المتأخّرون (رضوان الله عليهم) من تواتر السبع أو العشر، علىٰ أنّ ظاهر جملة من علماء العامّة ومحقّقي هذا الفن إنكار ما ادُّعي هنا من التواتر أيضاً...

ثمّ قال البحراني: ويؤيّد ذلك ما نقله شيخنا المحدّث الصالح عبد الله ابن صالح البحراني، قال: سمعت شيخي علّامة الزمان وأعجوبة الدوران يقول: إنّ جار الله الزمخشري ينكر تواتر السبع ويقول: إنّ القراءة الصحيحة الّتي قرأ بها رسول الله صلى الله عليه وآله إنّما هي في صفتها، وإنّما هي واحدة، والمصلّي لا

تبرأ ذمّته من الصلاة إلّا إذا قرأ بما وقع فيه الاختلاف علىٰ كلّ الوجوه، كمالك وملك وصراط وسراط وغير ذلك. انتهىٰ.

وهو جيّد وجيه بناء علىٰ ما ذكرنا من البيان والتوجيه، ولولا ما رخّص لنا به الأئمّةعليهم السلام من القراءة بما يقرأ الناس لتعيّن عندي العمل بما ذكره»[١].

إذن فمنهج مدرسة الإمامة وأئمّة أهل البيتعليهم السلام والمخلصين من الصحابة والتابعين هو الذي حافظ علىٰ القرآن رغم انتهاج مدرسة الخلافة المسار الخاطئ والمؤدّي إلىٰ تحريفه، بل ـ فوق كلّ ذلك ـ أنّ إرادة الله قد تعلّقت بحفظ كتابه ودينه من التحريف.

فهم وكما قال الإمام الباقر لسعد الخير: «وكان من نبذهم الكتاب أن أقاموا حروفه وحرّفوا حدوده، فهم يروونه ولا يرعونه، والجهّال يعجبهم حفظهم للرواية، والعلماء يحزنهم تركهم للرعاية»[٢].

وفي آخر: «ورجلٌ قرأ القرآن فحفظ حروفه وضيّع حدوده، وأقامه إقامة القدح، فلا كثّر الله هؤلاء من حملة القرآن»[٣].

وعليه، فهذا القرآن هو قرآن الله وقرآن رسولهصلى الله عليه وآله وقرآن جميع الصحابة، والذي رُتّب علىٰ عهد رسول الله وجُمع بيد وصيّه أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالبعليه السلام، وأنّ حجّيّته عندنا جاءت بالتواتر، ولاهتمام النبيّصلى الله عليه وآله والمسلمين به، وأنّ الاختلاف في القراءات لم يؤثّر شيئاً علىٰ مادّته وهيئته،

---

(١) الحدائق الناظرة ٩٨/٨ ـ ١٠٢.

(٢) الكافي ٥٣/٨ / ح ١٦.

(٣) الكافي ٦٢٧/٢ / ح ١.

لأنّ أصل القرآن وتواتره يختلف عن كيفيّة قراءته، فهو حجّة عندنا ونقرأ به في صلواتنا، وقد أفتىٰ علماء الإمامية بوجوب قراءة الحمد وسورة أخرىٰ في الصلاة، فلو كان محرّفاً لم تصحّ فتياهم، كما أنّهم لا يختلفون مع الآخرين في براءة ذمّة من استؤجر لقراءة القرآن ثمّ قرأ في هذا المصحف، ومعناه أنّهم لا يختلفون مع الآخرين في حجّية هذا القرآن، لأنّه لو جاز التحريف في آية واحدة لأمكن جريان التحريف في جميع القرآن، ولبطل كلام الله بأنّه كتاب لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، والعياذ بالله!

والأسمىٰ من كلّ ذلك أن نجعله معياراً شاخصاً لرفع التعارض بين أخبار أئمّتنا، فما وافق كتاب الله نأخذ به، وما خالفه نطرحه ونضرب به عرض الجدار، وقد كتب علماؤنا كتباً كثيرة في تفسير القرآن ومفاهيمه وعلومه.

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسّلام علىٰ أشرف خلقه وسيّد أنبيائه المرسلين محمّد، وآله الطيّبين الطاهرين الغرر الميامين.

المصادر

١ ـ **القرآن الكريم**

٢ ـ **المصحف الشريف المنسوب إلىٰ علي بن أبي طالب**عليه السلام **(نسخة صنعاء)**: دراسة وتحقيق : د . طيار آلتي قولاج ، طبعة محقّقة ، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية ـ استانبول ٢٠١١ م .

٣ ـ **آلاء الرحمٰن في تفسير القرآن** : للبلاغي النجفي محمّد جواد (ت ١٣٥٢ هـ) ، مطبعة العرفان ـ لبنان ١٩٣٣م .

٤ ـ **الإبانة عن معاني القراءات** : للقيسي ، مكّي بن أبي طالب حموش (ت ٤٣٧ هـ) ، تحقيق : عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، دار نهضة مصر ـ القاهرة .

٥ ـ **الإتقان في علوم القرآن** : للسيوطي ، جلال الدين عبد الرحمٰن (ت ٩١١ هـ) ، تحقيق : سعيد المندوب ، دار الفكر ، الطبعة الأ ولىٰ ـ لبنان ١٤١٦ هـ ـ ١٩٩٦ م .

٦ ـ **إثبات الوصية** : للمسعودي ، أبي الحسن علي بن الحسين بن علي (ت ٣٤٦ هـ) ، منشورات المكتبة الرضوية ـ قم ، بالأوفسيت عن طبعة المطبعة الحيدرية ـ النجف الأشرف .

٧ ـ **أجوبة مسائل جار الله** : لشرف الدين ، السيّد عبد الحسين الموسوي (ت ١٣٧٧ هـ) ، مطبعة العرفان ـ صيدا ١٩٥٣م .

٨ ـ **الآحاد والمثاني** : لأبي بكر الشيباني ، أحمد بن عمرو بن الضحاك (ت ٢٨٧ هـ) ، تحقيق : د . باسم فيصل أحمد الجوابرة ، دار الراية ، الطبعة الأ ولىـ الرياض ١٤١١ هـ ـ ١٩٩١ م .

٩ ـ **الأحاديث المختارة** : للمقدسي ، محمّد بن عبد الواحد بن محمّد الحنبلي (ت ٦٤٣ هـ) ، تحقيق : عبد الملك بن عبدالله بن دهيش ، مكتبة النهضة ، الطبعة الأ ولىـ مكّة المكرّمة ١٤١٠هـ .

١٠ ـ **الاحتجاج علىٰ أهل اللجاج** : للطبرسي ، أحمد بن علي بن أبي طالب (من اعلام القرن السادس الهجري) ، تحقيق : محمّد باقر الخرسان ، مؤسّسة الأعلمي ، الطبعة الثانية ـ لبنان ١٤٠٣هـ .

١١ ـ **الأحرف السبعة للقرآن** : لأبي عمرو الداني ، عثمان بن سعيد (ت ٤٤٤ هـ) ، تحقيق : د . عبد المهيمن طحان ، نشر مكتبة المنارة ، الطبعة الأ ولىـ مكة المكرمة ١٤٠٨هـ .

١٢ ـ **الإحكام في أصول الأحكام** : لابن حزم الأندلسي ، علي بن أحمد بن حزم (ت ٤٥٦ هـ) ، دار الحديث ، الطبعة الأ ولىـ القاهرة ١٤٠٤هـ .

١٣ ـ **أحكام القرآن** : للجصّاص ، أحمد بن علي الرازي (ت ٣٧٠ هـ) ، تحقيق : محمّد الصادق قمحاوي . دار إحياء التراث العربيـ بيروت ١٤٠٥هـ .

١٤ ـ **أخبار القضاة** : لوكيع ، محمّد بن خلف بن حيان (ت ٣٠٦ هـ) ، عالم الكتب ـ بيروت .

١٥ ـ **الإرشاد** : للمفيد ، أبي عبدالله ، محمّد بن محمّد بن النعمان العكبري البغدادي (ت ٤١٣ هـ) ، تحقيق : مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لتحقيق التراث ، دار المفيد ، الطبعة الثانية ، بيروت ١٤١٤ هـ ـ ١٩٩٣م .

١٦ ـ **إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري** : للقسطلاني ، أبي العبّاس ، شهاب الدين أحمد بن محمّد (ت ٩٢٣ هـ) ، دار إحياء التراث العربي- بيروت .

١٧ ـ **الاستبصار فيما اختلف من الأخبار** : للشيخ الطوسي ، محمّد بن الحسن (ت ٤٦٠ هـ) ، تحقيق : السيّد حسن الموسوي الخرسان ، دار الكتب الإسلامية ، الطبعة الرابعة ، طهران ١٣٩٠هـ .

١٨ ـ **الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار** : لابن عبد البر ، أبي عمر يوسف بن عبد الله النمري القرطبي (ت ٤٦٣ هـ) ، تحقيق : سالم محمّد عطا / محمّد علي معوض ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأ ولى- بيروت ـ ٢٠٠٠ م .

١٩ ـ **الاستيعاب في معرفة الأصحاب** : لابن عبدالبر ، يوسف بن عبدالله بن محمّد (ت ٤٦٣ هـ) ، تحقيق : علي محمّد البجاوي ، دار الجيل ، الطبعة الأ ولى- بيروت ١٤١٢هـ .

٢٠ ـ **أسد الغابة في معرفة الصحابة** : لابن الأثير ، عزّ الدين أبي الحسن علي بن أبي الكرم الشيباني (ت ٦٣٠ هـ) نشر إسماعيليان ـ طهران ، بالأوفسيت عن دار الكتاب العربي- لبنان .

٢١ ـ **أسرار التكرار في القرآن** : للكرماني ، محمود بن حمزة بن نصر (المتوفّى بعد سنة ٥٠٠ هـ) ، تحقيق : عبد القادر أحمد عطا ، دار الاعتصام ، الطبعة الثانية ـ القاهرة ١٣٩٦ .

٢٢ ـ **الإصابة في تمييز الصحابة** : لابن حجر العسقلاني ، أحمد بن علي الشافعي (ت ٨٥٢ هـ) ، تحقيق : علي محمّد البجاوي ، دار الجيل ، الطبعة الأ ولى- بيروت ـ ١٤١٢ هـ ـ ١٩٩٢م .

٢٣ ـ أضواء على السنة المحمّدية = دفاع عن الحديث : محمود أبو رية ، منشورات الأعلمي ـ بيروت .

٢٤ ـ اعتقادات الصدوق = الاعتقادات في دين الإمامية : للشيخ الصدوق ، محمّد ابن علي بن الحسين بن بابويه القمّي (ت ٣٨١هـ) ، تحقيق : عصام عبدالسيّد ، دار المفيد ، الطبعة الثانية ، بيروت ١٤١٤هـ .

٢٥ ـ إعراب القرآن : للنحّاس ، أبي جعفر أحمد بن محمّد بن إسماعيل (ت ٣٣٨ هـ) ، تحقيق : د . زهير غازي زاهد ، عالم الكتب ، الطبعة الثالثة ـ بيروت ١٤٠٩ هـ ١٩٨٨م .

٢٦ ـ إعلام الموقّعين عن رب العالمين : للزرعي ، أبي عبد الله محمّد بن أبي بكر ابن أيّوب بن سعد الدمشقي (ت ٧٥١ هـ) ، تحقيق : طه عبد الرؤوف سعد ، دار الجيل ـ بيروت ١٩٧٣م .

٢٧ ـ الإكتفاء بما تضمنه من مغازي رسول الله والثلاثة الخلفاء : للكلاعي ، أبي الربيع سليمان بن موسى الأندلسي (ت ٦٣٤ هـ) ، تحقيق : د . محمّد كمال الدين عزّ الدين علي ، عالم الكتب ، الطبعة الأولى ـ بيروت ١٤١٧هـ .

٢٨ ـ إكمال الدين وإتمام النعمة : للصدوق ، محمّد بن علي بن الحسين بن بابويه القمّي (ت ٣٨١ هـ) ، مؤسّسة النشر الإسلامي ، الطبعة الأولى ـ قم ١٤٠٥هـ .

٢٩ ـ الأم : لأبي عبد الله محمّد بن إدريس الشافعي (ت ٢٠٤ هـ) ، الطبعة الثانية ، دار المعرفة ـ بيروت ـ ١٣٩٣ .

٣٠ ـ الأمالي : للشيخ الصدوق ، محمّد بن علي بن الحسين بن بابويه القمّي ، (ت ٣٨١هـ) ، تحقيق : قسم الدراسات الإسلامية في مؤسّسة البعثة ، نشر مؤسّسة البعثة ، الطبعة الأولى ـ قم ١٤١٧هـ .

٣١ ـ الأمالي : للشيخ الطوسي ، محمّد بن الحسن ، أبي جعفر (ت ٤٦٠ هـ) ، تحقيق : قسم الدراسات الإسلامية ، نشر مؤسّسة البعثة ، الطبعة الأ ولى ـ قم ١٤١٤هـ .

٣٢ ـ الأمالي : للشيخ المفيد ، أبي عبدالله ، محمّد بن محمّد بن النعمان العكبري البغدادي (ت ٤١٣ هـ) ، تحقيق : حسين الأستاد ولي ، علي أكبر الغفاري ، دار المفيد للطباعة والنشر ، الطبعة الثانية ، بيروت ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م .

٣٣ ـ الإمامة والسياسة : لابن قتيبة ، أبي محمّد ، عبدالله بن مسلم الدينوري (ت٢٧٦ هـ) ، تحقيق : طه محمّد الزيني ، نشر مؤسّسة الحلبي وشركاه .

٣٤ ـ الانتصار للقرآن : لأبي بكر الباقلاني ، محمّد بن الطيب (ت ٤٠٣ هـ) ، تحقيق : د . محمّد عصام القضاة ، دار الفتح ـ عمّان / دار ابن حزم ـ بيروت ، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٢ هـ(الانترنيتية) .

٣٥ ـ الأنساب : للسمعاني ، أبي سعيد ، عبد الكريم بن محمّد ابن منصور التميمي (ت ٥٦٢ هـ) ، تحقيق : عبد الله عمر البارودي ، دار الفكر ، الطبعة الأ ولى ـ بيروت ١٩٩٨م .

٣٦ ـ أنساب الأشراف : البلاذري ، أحمد بن يحيىٰ بن جابر البلاذري (ت ٢٧٩ هـ) ، تحقيق : د . سهيل زكار / د . رياض زركلي ، دار الفكر ، الطبعة الأولىٰ ، بيروت ١٤١٧ هـ ـ ١٩٩٦م .

٣٧ ـ الأوائل : لأبي هلال العسكري ، الحسن بن عبد الله بن سهل (ت ٣٩٥ هـ) ، وضع حواشيه : عبد الرزاق غالب المهدي ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأ ولى ـ بيروت ١٩٩٧م .

٣٨ ـ اوائل المقالات : للشيخ المفيد ، أبي عبدالله ، محمّد بن محمّد بن النعمان العكبري البغدادي (ت ٤١٣هـ) ، تحقيق : الشيخ إبراهيم الأنصاري ، دار المفيد ، الطبعة الثانية ـ بيروت ١٤١٤هـ .

٣٩ ـ الإيضاح : لابن شاذان ، الفضل بن شاذان الأزدي (ت٢٦٠ هـ) ، تحقيق : السيّد جلال الدين الحسيني الأرموي ، مؤسّسة الطباعة والنشر لجامعة طهران ، الطبعة الأ ولى- إيران .

٤٠ ـ بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمّة الأطهار : للمجلسي ، الشيخ محمّد باقر (ت ١١١١هـ) ، مؤسّسة الوفاء ، الطبعة الثانية ـ بيروت ١٤٠٣هـ .

٤١ ـ البحر الرائق شرح كنز الدقائق : لابن نجيم المصري ، زين الدين بن إبراهيم بن محمّد الحنفي (ت ٩٧٠ هـ) ، دار المعرفة ، الطبعة الثانية ـ بيروت .

٤٢ ـ البداية والنهاية : لابن كثير ، إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي (ت ٧٧٤ هـ) ، مكتبة المعارف ـ بيروت .

٤٣ ـ البرهان في علوم القرآن : للزركشي ، محمّد بن بهادر بن عبدالله ، (٧٩٤هـ) ، تحقيق : محمّد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعرفة ـ بيروت ١٣٩١هـ .

٤٤ ـ بصائر الدرجات في فضائل آل محمّد : للصفّار ، محمّد بن الحسن بن فرّوخ القمّي (ت ٢٩٠هـ) ، الحاج ميرزا حسن كوجه باغي ، منشورات الأعلمي ١٤٠٤هـ ـ طهران .

٤٥ ـ بلاغات النساء : لابن طيفور ، أبي الفضل بن أبي طاهر (ت ٣٨٠ هـ) ، مكتبة بصيرتي قم .

٤٦ ـ البيان في تفسير القرآن : السيّد أبو القاسم الخوئي (ت ١٤١١ هـ) ، دار الزهراء للطباعة ، الطبعة الرابعة ـ بيروت ١٣٩٥ هـ .

٤٧ ـ **البيان في عدّ آي القرآن** : لأبي عمرو الداني ، عثمان بن سعيد الأموي (ت ٤٤٤ هـ) ، تحقيق : غانم قدّوري الحمد ، مركز المخطوطات والتراث ، الطبعة الأ ولى ـ الكويت ١٤١٤ هـ ـ ١٩٩٤م .

٤٨ ـ **تاج العروس من جواهر القاموس** : للزبيدي ، محمّد مرتضى الحسيني (ت ١٢٠٥ هـ) ، تحقيق : مجموعة من المحقّقين ، دار الهداية .

٤٩ ـ **تاريخ ابن خلدون = كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر** : لابن خلدون ، عبد الرحمٰن بن محمّد الحضرمي (ت ٨٠٨ هـ) ، دار القلم ، الطبعة الخامسة ـ بيروت ١٩٨٤م .

٥٠ ـ **تاريخ أبي الفداء = المختصر في أخبار البشر** : لأبي الفداء ، إسماعيل بن نور الدين (ت ٧٣٢هـ) ، تحقيق : محمود ديوب ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأ ولى ـ بيروت ١٤١٧ هـ .

٥١ ـ **تاريخ الإسلام** : للذهبي ، شمس الدين محمّد بن أحمد بن عثمان (ت ٧٤٨هـ) ، تحقيق : د . عمر عبد السّلام تدمري ، دار الكتاب العربي ، الطبعة الأ ولى ـ بيروت ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .

٥٢ ـ **تاريخ أسماء الثقات** : لابن شاهين ، عمر بن أحمد أبو حفص الواعظ (ت ٣٨٥ الطبعة الأولىٰ) ، تحقيق : صبحي السامرائي ، الدار السلفية ، الطبعة الأ ولى ـ الكويت ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤ .

٥٣ ـ **التاريخ الأوسط** : للبخاري ، محمّد بن إبراهيم بن إسماعيل ، أبي عبد الله الجعفي (ت ٢٥٦ هـ) ، تحقيق : محمود إبراهيم زايد ، دار الوعي ، مكتبة دار التراث ، الطبعة الأ ولى ـ حلب ، القاهرة ١٣٩٧ هـ ـ ١٩٧٧ م .

٥٤ ـ **تاريخ بغداد** : للخطيب البغدادي ، أبي بكر ، أحمد بن علي (ت ٤٦٣هـ) ، دار الكتب العلمية ـ بيروت .

٥٥ ـ **تاريخ الخلفاء** : للسيوطي ، عبدالرحمٰن بن أبـي بكـر (ت ٩١١هـ) ، تـحقيق : محمّد محي الدين عبدالحميد ، مطبعة السعادة ـ مصر ١٣٧١هـ ـ ١٩٥٢م .

٥٦ ـ **تاريخ دمشق** : لابن عساكر ، أبي القاسم ، علي بن الحسن بـن هـبة الله بـن عبدالله الشافعي (ت ٥٧١ هـ) ، تحقيق : محبّ الديـن أبـي سـعيد عـمر بـن غـرامـة العمري ، دار الفكر ـ بيروت ١٩٩٥ م .

٥٧ ـ **تاريخ الطبري = تاريخ الأمم والملوك** : للطبري ، أبي جعفر محمّد بن جرير (ت ٣١٠ هـ) ، دار الكتب العلمية ـ بيروت .

٥٨ ـ **تاريخ القرآن** : لتيودور نولدكه ، تعديل : فريدريش شفالي ، نقله إلىٰ العربية : د . جورج تامر ، الطبعة الأ ولىٰ ـ بيروت ٢٠٠٤ .

٥٩ ـ **تاريخ القرآن** : للدكتور عبد الصبور شاهين ، إشراف : داليا محمّد إبـراهـيم ، نهضة مصر للطباعة والنشر ، الطبعة الثالثة ـ مصر ٢٠٠٧ م .

٦٠ ـ **تاريخ القرآن الكريم** : لمحمّد طاهر الكردي ، نشر : محمّد يـغمور ، مـطبعة الفتح ـ جدة ـ الحجاز ١٣٦٥ هـ .

٦١ ـ **التاريخ الكبير** : للبخاري ، محمّد بن إسـماعيل بـن إبـراهـيم ، أبـي عـبد الله الجعفي (ت ٢٥٦ هـ) ، تحقيق : السيّد هاشم الندوي ، دار الفكر .

٦٢ ـ **تاريخ المدينة المنوّرة = أخبار المدينة المنوّرة** : لابن شبة ، عمر بـن شـبة النميري البصري (ت ٢٦٢ هـ) ، تحقيق : علي محمّد دندل / ياسين سعد الدين بيان ، دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م .

٦٣ ـ تاريخ اليعقوبي : أحمد بن أبي يعقوب بن جعفر بن واضح (ت٢٨٤ هـ) ، دار صادر ـ بيروت .

٦٤ ـ تأويل مشكل القرآن : لابن قتيبة ، عبد الله بن مسلم (ت ٢٧٦ هـ) ، تحقيق : أحمد صقرا ، دار التراث ، الطبعة الثانية ـ القاهرة ١٣٩٣ هـ .

٦٥ ـ التبيان في تفسير القرآن : للطوسي ، أبي جعفر محمّد بن الحسن (ت ٤٦٠ هـ) ، تحقيق : أحمد حبيب قصير العاملي ، مكتب الإعلام الإ سلامي ـ إيران ١٢٠٩ هـ .

٦٦ ـ تحف العقول عن آل الرسول : لابن شعبة الحرّاني ، الحسن بن علي بن الحسين (من أعلام القرن الرابع) ، تحقيق : علي أكبر الغفاري ، مؤسّسة النشر الإسلامي ، الطبعة الثانية ـ قم ١٤٠٤هـ .

٦٧ ـ تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي : للمباركفوري ، محمّد عبد الرحمٰن بن عبد الرحيم (ت ١٣٥٣ هـ) ، دار الكتب العلمية ـ بيروت .

٦٨ ـ تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل : لأبي زرعة ، ولي الدين أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين أبي زرعة العراقي (ت ٨٢٠ هـ) ، تحقيق : عبد الله نوارة ، مكتبة الرشد ـ الرياض ـ ١٩٩٩م .

٦٩ ـ تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري : للزيعلي ، جمال الدين عبد الله بن يوسف بن محمّد (ت ٧٦٢ هـ) ، تحقيق : عبد الله بن عبد الرحمٰن السعد ، دار ابن خزيمة ، الطبعة الأ ولى ـ الرياض ١٤١٤ هـ .

٧٠ ـ تذكرة الحفاظ : للذهبي ، شمس الدين محمّد بن أحمد بن عثمان (ت ٧٤٨هـ) ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأ ولى ـ بيروت .

٧١ ـ **تذكرة الفقهاء** : للعلّامة الحلّي ، أبي منصور الحسن بن يوسف بن المطهّر الأسدي (ت ٧٢٦هـ) ، تحقيق ونشر : مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث ، الطبعة الأ ولى ـ قم ١٤١٤هـ (طبعة جديدة) .

٧٢ ـ **التراتيب الإدارية = نظام الحكومة النبوية** : للكتّاني ، عبد الحيّ (ت ١٣٨٢ هـ) ، دار الكتاب العربي ـ بيروت .

٧٣ ـ **التسهيل لعلوم التنزيل** : لابن جزي الكلبي ، محمّد بن أحمد بن محمّد الغرناطي (ت ٧٤١ هـ) ، دار الكتاب العربي ، الطبعة الرابعة ـ لبنان ـ ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م .

٧٤ ـ **تغليق التعليق على صحيح البخاري** : لابن حجر العسقلاني ، أحمد بن علي بن محمّد (ت ٨٥٢ هـ) ، تحقيق : سعيد عبد الرحمٰن موسىٰ القزقي ، المكتب الإسلامي ، دار عمّار الطبعة الأ ولى ـ بيروت ، عمان ١٤٠٥ هـ .

٧٥ ـ **تفسير ابن أبي حاتم = تفسير القران** : للرازي ، عبد الرحمٰن بن محمّد بن إدريس (ت ٢٣٧ هـ) ، تحقيق : أسعد محمّد الطيب ، المكتبة العصرية ـ صيدا .

٧٦ ـ **تفسير ابن كثير = تفسير القرآن العظيم** : لابن كثير ، إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي (ت ٧٧٤هـ) ، دار الفكر ـ بيروت ١٤٠١ هـ .

٧٧ ـ **تفسير البحر المحيط** : لأبي حيّان الأندلسي ، محمّد بن يوسف (ت ٧٤٥ هـ) ، تحقيق : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ـ الشيخ علىٰ محمّد معوض ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأ ولى ـ لبنان / بيروت ـ ١٤٢٢ هـ ـ ٢٠٠١ م .

٧٨ ـ **تفسير البغوي** : للحسين بن مسعود الفرّاء البغوي الشافعي ، (ت ٥١٦هـ) ، تحقيق : خالد عبدالرحمٰن الك ، دار المعرفة ـ بيروت .

٧٩ ـ تفسير الثعلبي : لأبي إسحاق ، أحمد بن محمّد بن إبراهيم الثعلبي النيسابوري (ت ٤٢٧ هـ) ، تحقيق : أبي محمّد بن عاشور / نظير الساعدي ، دار إحياء التراث العربي ، الطبعة الأولى ، بيروت ١٤٢٢هـ.

٨٠ ـ تفسير جوامع الجامع : للطبرسي ، أبي علي الفضل بن الحسن (ت ٥٤٨ هـ) ، تحقيق ونشر : مؤسّسة النشر الإسلامي ، الطبعة الأ ولى ـ قم ١٤٢٠ هـ.

٨١ ـ تفسير الشهرستاني = مفاتيح الأسرار ومصابيح الأبرار : لمحمّد بن عبد الكريم الشهرستاني (ت ٤٥٨ هـ) ، تحقيق : محمّد علي آذرشب ، مركز البحوث والدراسات للتراث المخطوط ، الطبعة الأ ولى ـ طهران ٢٠٠٨ م.

٨٢ ـ تفسير الطبري = جامع البيان : للطبري ، محمّد بن جرير بن يزيد بن خالد (ت ٣١٠ هـ) ، دار الفكر ـ بيروت ١٤٠٥هـ ، دار المعرفة ـ بيروت ١٤٠٣ هـ.

٨٣ ـ تفسير العياشي : للعياشي ، محمّد بن مسعود السلمي (ت ٣٢٠ هـ) ، تحقيق : السيّد هاشم المحلّاتي ، المكتبة العلمية الإسلامية ـ طهران.

٨٤ ـ تفسير فرات الكوفي : لفرات بن إبراهيم (ت ٣٥٢ هـ) ، تحقيق : محمّد كاظم ، مؤسّسة الطباعة والنشر التابعة لوزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي ، الطبعة الأ ولى ـ طهران ١٤١٠هـ.

٨٥ ـ تفسير القرطبي = الجامع لأحكام القرآن : لأبي عبدالله القرطبي ، محمّد بن أحمد الأنصاري (ت ٦٧١هـ) ، دار الشعب ـ القاهرة.

٨٦ ـ تفسير القمّي : للقمّي ، أبي الحسن ، علي بن إبراهيم (من أعلام القرنين الثالث والرابع الهجري) ، تحقيق : السيّد طيب الموسوي الجزائري ، دار الكتاب للطباعة والنشر ، الطبعة الثالثة ـ قم ١٤٠٤هـ.

٨٧ ـ **التفسير الكبير = مفتاح الغيب** : للفخر الرازي ، محمّد بن عمر التميمي الشافعي (ت ٦٠٦ هـ) ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأ ولى- بيروت ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م .

٨٨ ـ **تفسير الكشاف = الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل** : للزمخشري ، أبي القاسم محمود بن عمر الخوارزمي (ت ٥٨٣ هـ) ، تحقيق : عبد الرزاق المهدي ، دار إحياء التراث العربي- بيروت .

٨٩ ـ **تفسير كنز الدقائق** : للميرزا محمّد المشهدي (ت ١١٢٥ هـ) ، تحقيق ونشر : مؤسّسة النشر الإسلامي ، الطبعة الأولىٰ ، قم ١٤١٠ هـ .

٩٠ ـ **تفسير مجمع البيان** : للطبرسي ، أبي علي الفضل بن الحسن (ت ٥٤٨ هـ) ، تحقيق وتعليق : لجنة من العلماء والمحقّقين الأخصائيين ، مؤسّسة الأعلمي للمطبوعات ، الطبعة الأولىٰ ، بيروت ١٤١٥ هـ ـ ١٩٩٥ م .

٩١ ـ **تفسير الميزان** : للطباطبائي ، للعلّامة السيّد محمّد حسين (ت ١٤١٢ هـ) ، منشورات جماعة المدرّسين في الحوزة العلمية – قم المقدّسة .

٩٢ ـ **تفسير نور الثقلين** : للشيخ الحويزي ، علي بن جمعة العروسي (ت ١١١٢ هـ) ، تحقيق : السيّد هاشم الرسولي ، مؤسّسة إسماعيليان للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة : الرابعة ـ قم ١٤١٢ هـ .

٩٣ ـ **تقييد العلم** : للخطيب البغدادي ، أحمد بن علي (ت ٤٦٣ هـ) ، دار إحياء السنّة النبوية .

٩٤ ـ **التمهيد في علوم القرآن** : للشيخ محمّد هادي معرفة ، مطبعة مهر ـ قم ١٣٩٨ هـ .

٩٥ ـ التمهيد لما في الموطّأ من المعاني والأسانيد : لابن عبد البر ، أبي عمر يوسف بن عبد الله النمري (ت ٤٦٣ هـ) ، تحقيق : مصطفىٰ بن أحمد العلوي ، محمّد عبد الكبير البكري ، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية ـ المغرب ١٣٨٧ هـ .

٩٦ ـ التنبيه والإشراف : للمسعودي ، أبي الحسن علي بن الحسين بن علي المسعودي ، (ت ٣٤٦ هـ) .

٩٧ ـ توجيه النظر إلىٰ أصول الأثر : للشيخ طاهر بن صالح الجزائري الدمشقي (ت١٣٣٨ هـ) ، تحقيق : عبد الفتاح أبو غدّة ، مكتبة المطبوعات الإسلامية ، الطبعة الأولىٰ ـ حلب ١٤١٦ هـ ـ ١٩٩٥م .

٩٨ ـ التوحيد : للشيخ الصدوق ، أبي جعفر محمّد بن علي بن الحسين بن بابويه القمّي (ت ٣٨١ هـ) تحقيق ، السيّد هاشم الحسيني الطهراني ، ط جماعة المدرسين في الحوزة العلمية في قم ـ إيران .

٩٩ ـ تهذيب الأحكام : للطوسي ، محمّد بن الحسن (ت ٤٦٠ هـ) ، تحقيق : حسن الموسوي الخرسان ، دار الكتب الإسلامية ، الطبعة الثالثة ـ طهران ١٣٦٤هـ ش .

١٠٠ ـ تهذيب الأسماء واللغات : للنووي ، محي الدين بن شرف (ت ٦٧٦ هـ) ، تحقيق : مكتب البحوث والدراسات ، دار الفكر ، الطبعة الأولىٰ ، بيروت ـ ١٩٩٦ .

١٠١ ـ تهذيب التهذيب : لابن حجر العسقلاني ، أبي الفضل أحمد بن علي الشافعي(٨٥٢ هـ) ، دار الفكر ، الطبعة الأولىٰ ـ بيروت ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤م .

١٠٢ ـ تهذيب الكمال : للمزي ، يوسف بن الزكي عبدالرحمٰن أبي الحجّاج (ت٧٢٠ هـ) ، تحقيق : د . بشار عوّاد معروف ، مؤسّسة الرسالة ، الطبعة الأولىٰ ، بيروت ١٤٠٠ هـ ـ ١٩٨٠م .

١٠٣ ـ تهذيب اللغة : للأزهري ، أبي منصور محمّد بن أحمد (ت ٣٧٠ هـ) ، تحقيق : محمّد عوض مرعب ، دار إحياء التراث العربي ، الطبعة الأ ولى ـ بيروت ٢٠٠١ م .

١٠٤ ـ الثقات : لابن حبّان البستي التميمي ، أبي حاتم ، محمّد بن حبان بن أحمد (ت ٣٥٤ هـ) ، تحقيق : السيّد شرف الدين أحمد ، دار الفكر ، الطبعة الأولىٰ ١٣٩٥ هـ ـ ١٩٧٥م .

١٠٥ ـ الجامع : لمعمر بن راشد الأزدي (ت ١٥٣ هـ) ، تحقيق : حبيب الأعظمي ، المكتب الإسلامي ، الطبعة الثانية ـ بيروت ١٤٠٣ هـ (منشور كملحق بكتاب المصنف للصنعاني ج ١٠) .

١٠٦ ـ الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير : للسيوطي ، جلال الدين عبد الرحمٰن ابن أبي بكر (ت ٩١١هـ) ، دار الفكر ، الطبعة الأ ولى ـ بيروت ١٤٠١هـ .

١٠٧ ـ الجرح والتعديل : للرازي ، أبي محمّد عبد الرحمٰن بن أبي حاتم محمّد بن إدريس (ت ٢٣٧ هـ) ، دار إحياء التراث العربي ، الطبعة الأ ولى ـ بيروت ١٢٧١ هـ ـ ١٩٥٢ م .

١٠٨ ـ الجمع بين الصحيحين البخاري ومسلم : للحميدي ، محمّد بن فتوح (ت ١٠٩٥هـ) ، تحقيق : د . علي حسين البوّاب ، دار ابن حزم ، الطبعة الثانية ـ لبنان ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م .

١٠٩ ـ جمال القراء وكمال الإقراء : للسخاوي ، أبي الحسن علي بن محمّد الهمداني المصري (ت ٦٤٣ هـ) ، تحقيق : عبد الحقّ عبد الدايم ، مؤسّسة الكتب الثقافية ، الطبعة الأ ولى ـ بيروت ١٤١٩ هـ .

١١٠ ـ جواهر الكلام في شرح شرائع الإسلام : للشيخ محمّد حسن النجفي (ت ١٢٦٦هـ) ، تحقيق : الشيخ عبّاس القوجاني ، الشيخ علي الآخوندي ، دار الكتب الإسلامية ، الطبعة الأ ولى ـ طهران ١٣٩٢هـ .

١١١ ـ **الحدائق الناضرة في أحكام العترة الطاهرة** : للشيخ يوسف البحراني (ت١١٨٦هـ) ، مؤسّسة النشر الإسلامي ـ قم .

١١٢ ـ **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء** : للأصبهاني ، أبي نعيم أحمد بن عبدالله (ت ٤٣٠ هـ) ، دار الكتاب العربي ، الطبعة الرابعة ـ بيروت ١٤٠٥هـ.

١١٣ ـ **خاورشناسان وجمع وتدوين قرآن كريم (كتاب فارسي)** : لفروغ پارسا معاصر ، پژوهشگاه علوم انساني ومطالعات فرهنگي ـ طهران ١٣٩٠ ش .

١١٤ ـ **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب** : للبغدادي ، عبد القادر بن عمر (١٠٣٩ هـ) ، تحقيق : محمّد نبيل طريفي / اميل بديع اليعقوب ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأ ولى ـ بيروت ١٩٩٨م .

١١٥ ـ **الخصال** : للصدوق ، أبي جعفر محمّد بن علي بن الحسين بن بابويه القمّي (ت٣٨١هـ) ، تحقيق : علي أكبر غفاري ، جماعة المدرسين ، الطبعة الأ ولى ـ قم١٤٠٣هـ.

١١٦ ـ **خصائص الأئمّة** : للشريف الرضي ، أبي الحسن محمّد بن الحسين بن موسىٰ الموسوي البغدادي (ت ٤٠٦ هـ) ، تحقيق : الدكتور محمّد هادي الأميني ، مجمع البحوث الإسلامية ـ الآستانة الرضوية ـ مشهد ١٤٠٦هـ.

١١٧ ـ **الخصائص الكبرىٰ** : للسيوطي ، جلال الدين عبدالرحمٰن أبي بكر (ت ٩١١ هـ) ، دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م .

١١٨ ـ **الدر المنثور** : للسيوطي ، جلال الدين عبدالرحمٰن بن أبي بكر (ت ٩١١ هـ) ، دار الفكر ـ بيروت ـ ١٩٩٣ م .

١١٩ ـ **دلائل الإمامة** : للطبري الصغير الشيعي ، أبي جعفر ، محمّد بن جرير بن رستم (أوائل القرن الخامس الهجري) ، تحقيق ونشر : قسم الدراسات الإسلامية ـ مؤسّسة البعثة ، الطبعة الأ ولى ـ قم ١٤١٣ هـ.

١٢٠ ـ دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة : للبيهقي ، أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨ هـ) ، تحقيق : عبد المعطي قلعجي ، دار الكتب العلمية ـ دار الريان للتراث ، الطبعة الأولىٰ ، بيروت ـ القاهرة ١٤٠٨ هـ .

١٢١ ـ الذريعة إلىٰ تصانيف الشيعة : للشيخ آقا بزرك طهراني (ت ١٣٨٩هـ) ، دار الأضواء ، الطبعة الثالثة ـ بيروت ١٤٠٣هـ .

١٢٢ ـ ذمّ الكلام وأهله : للهروي ، أبي إسماعيل عبد الله بن محمّد الأنصاري (ت٤٨١ هـ) ، تحقيق : عبد الرحمٰن عبد العزيز الشبل ، مكتبة العلوم والحكم ، الطبعة الأ ولىٰ ـ المدينة المنورة ١٤١٨ هـ .

١٢٣ ـ رجال البرقي : للشيخ أبي جعفر ، أحمد بن محمّد بن خالد البرقي (ت ٢٧٤هـ) ، تحقيق : جواد القيّومي الأصفهاني ، مؤسّسة النشر الإسلامي ، الطبعة الأولىٰ ـ قم ١٤١٩ هـ .

١٢٤ ـ رجال الكشّي = اختيار معرفة الرجال : للطوسي ، أبي جعفر محمّد بن الحسن (ت ٤٦٠هـ) ، مع تعليقات ميرداماد الأسترآبادي ، تحقيق : السيّد مهدي الرجائي ، مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث ـ قم ١٤٠٤هـ .

١٢٥ ـ رجال النجاشي : لأبي العبّاس أحمد بن علي بن أحمد بن العبّاس الأسدي الكوفي (ت ٤٥٠هـ) ، مؤسّسة النشر الإسلامية ، الطبعة الخامسة ـ قم ١٤١٦هـ .

١٢٦ ـ رسائل الشهيد الثاني (طبعة حجرية) : للعاملي ، زين الدين علي الجعبي (ت٩٦٥ هـ) ، الناشر : منشورات مكتبة بصيرتي ـ قم .

١٢٧ ـ رسالة في الردّ علىٰ الرافضة : لمحمّد بن عبد الوهاب (ت ١٢٠٦ هـ) ، تحقيق : تحقيق الدكتور / ناصر بن سعد الرشيد ، مطابع الرياض ـ الطبعة الأ ولىٰ ـ الرياض .

١٢٨ ـ رسم المصحف : غانم قدوري الحمد ، نشر اللّجنة الوطنية ، الطبعة الأ ولىٰ ـ بغداد ١٩٨٢ م .

١٢٩ ـ تفسير روح البيان : للبروسوي ، إسماعيل حقّي بن مصطفىٰ الاستانبولي الحنفي (ت ١١٣٧ هـ) ، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت .

١٣٠ ـ روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني = تفسير الآلوسي : للآلوسي ، أبي الفضل شهاب الدين السيّد محمود (ت ١٢٧٠ هـ) ، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت .

١٣١ ـ زاد المسير في علم التفسير : لابن الجوزي ، عبدالرحمٰن بن علي بن محمّد الجوزي (ت ٥٩٧ هـ) ، المكتب الإسلامي ، الطبعة الثالثة ـ بيروت ١٤٠٤هـ .

١٣٢ ـ زاد المعاد في هدي خير العباد : للزرعي ، محمّد بن أبي بكر ، أبي عبد الله (ت ٧٥١ هـ) ، تحقيق : شعيب الأرنؤوط ـ عبد القادر الأرنؤوط ، مؤسّسة الرسالة / مكتبة المنار الإسلامية ـ بيروت / الكويت ، الطبعة الرابعة عشر ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٦م .

١٣٣ ـ الزاهر في معاني كلمات الناس : لابن الأنباري ، أبو بكر محمّد بن القاسم (ت ٣٢٨ هـ) ، تحقيق : د . حاتم صالح الضامن ، مؤسّسة الرسالة ، الطبعة الأولىٰ ـ بيروت ١٤١٢ هـ ـ ١٩٩٢ م .

١٣٤ ـ سبل الهدىٰ والرشاد : للصالحي الشامي ، محمّد بن يوسف (ت ٩٤٢ هـ) ، تحقيق وتعليق : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود / الشيخ علي محمّد معوض ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولىٰ ـ بيروت ١٤١٤ هـ ـ ١٩٩٣م .

١٣٥ ـ سعد السعود : لابن طاووس ، علي بن موسىٰ (ت ٦٦٤ هـ) ، منشورات الرضي ـ قم .

١٣٦ ـ السقيفة وفدك : للجوهري ، أبي بكر ، أحمد بن عبد العزيز البصري البغدادي (ت ٣٢٣ هـ) ، تحقيق : الدكتور الشيخ محمّد هادي الأميني ، شركة الكتبي للطباعة والنشر ، الطبعة الثانية ـ بيروت ١٤١٣ هـ ـ ١٩٩٣ م .

١٣٧ ـ سنن ابن ماجه : لأبي عبدالله القزويني ، محمّد بن يزيد (ت ٢٧٥ هـ) ، تحقيق : محمّد فؤاد عبد الباقي ، دار الفكر ـ بيروت .

١٣٨ ـ سنن أبي داود : لأبي داود السجستاني ، سليمان بن الأشعث الأزدي (ت ٢٧٥هـ) ، تحقيق : محمّد محيي الدين عبدالحميد ، دار الفكر ـ بيروت .

١٣٩ ـ سنن البيهقي الكبرىٰ : لأبي بكر البيهقي ، أحمد بن الحسين بن علي بن موسىٰ (ت ٤٥٨ هـ) ، تحقيق : محمّد عبد القادر عطا ، مكتبة دار الباز ـ مكة ١٤١٤ هـ ـ ١٩٩٤م .

١٤٠ ـ سنن الترمذي = الجامع الصحيح : للترمذي ، أبي عيسىٰ محمّد بن عيسىٰ بن سورة (ت ٢٧٩ هـ) ، تحقيق : أحمد محمّد شاكر وآخرون ، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ١٣٥٧هـ .

١٤١ ـ سنن الدارقطني : للدارقطني ، أبي الحسن علي بن عمر البغدادي (ت ٣٨٥هـ) ، تحقيق : السيّد عبدالله هاشم يماني المدني ، دار المعرفة ـ بيروت ١٣٨٦هـ ـ ١٩٦٦م .

١٤٢ ـ سنن الدارمي : للدارمي ، أبي محمّد ، عبدالله بن عبدالرحمٰن (ت ٢٥٥هـ) ، تحقيق : فوّاز أحمد زمرلي ، خالد السبع العلمي ، دار الكتاب العربي ، الطبعة الأولىٰ ـ بيروت ١٤٠٧هـ .

١٤٣ ـ سنن سعيد بن منصور : لسعيد بن منصور الخراساني (ت ٢٢٧ هـ) ، تحقيق : حبيب الرحمٰن الأعظمي ، الدار السلفية ، الطبعة الأوّل ـ الهند ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٢م / وطبعة ثانية ، تحقيق : د . سعد بن عبدالله بن عبدالعزيز آل حميد ، دار العصيمي ـ الرياض ١٤١٤هـ .

١٤٤ ـ السنن الكبرىٰ : للنسائي ، لأبي عبدالرحمٰن النسائي ، أحمد بن شعيب (ت ٣٠٣ هـ) ، تحقيق : د . عبد الغفار سليمان البنداري / سيّد كسروي حسن ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأ ولىٰ ـ بيروت ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م .

١٤٥ ـ سنن النسائي = المجتبىٰ من السنن : للنسائي ، أبي عبد الرحمٰن أحمد بن شعيب (ت ٣٠٣ هـ) ، تحقيق : عبد الفتاح أبو غدّة ، مكتب المطبوعات الإسلامية ، الطبعة الثانية ـ حلب ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦م .

١٤٦ ـ سيرة ابن إسحاق = كتاب السير والمغازي : لمحمّد بن إسحاق بن يسار (ت ١٥١ هـ) ، تحقيق : د . سهيل زكار ، دار الفكر الطبعة الأولىٰ ١٣٩٨ هـ .

١٤٧ ـ سيرة ابن كثير = السيرة النبوية : لأبي الفداء إسماعيل بن كثير (ت ٧٧٤ هـ) ، تحقيق : مصطفىٰ عبد الواحد ، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع ـ بيروت ١٣٩٦ هـ ـ ١٩٧٦ م .

١٤٨ ـ سير أعلام النبلاء : للذهبي ، محمّد بن أحمد بن عثمان بن قايماز (ت ٧٤٨ هـ) ، تحقيق : شعيب الأرنؤوط / محمّد نعيم العرقسوسي ، مؤسّسة الرسالة ، الطبعة التاسعة ـ بيروت ١٤١٣هـ .

١٤٩ ـ السيرة الحلبية في سيرة الأمين المأمون : للحلبي ، علي بن برهان الدين الحلبي (ت ١٠٤٤هـ) ، دار المعرفة ـ بيروت ١٤٠٠هـ .

١٥٠ ـ السيرة النبوية = سيرة ابن هشام : للحميري المعافري ، عبدالملك بن هشام ابن أيوب ، (ت ٢١٨هـ) ، تحقيق : طه عبد الرؤوف سعد ، دار الجيل ، الطبعة الأولىٰ ـ بيروت ١٤١١ هـ .

١٥١ ـ الشافي في الإمامة : للسيّد المرتضىٰ ، علي بن الحسين الموسوي البغدادي (ت ٤٣٦هـ) ، تحقيق : عبد الزهراء الخطيب ، مؤسّسة إسماعيليان ، الطبعة الثانية ـ قم ١٤١٠ هـ .

١٥٢ ـ شرح الأخبار في فضائل الأئمّة الأطهار : للقاضي النعمان المغربي ، أبي حنيفة النعمان بن محمّد التميمي (ت ٣٦٣ هـ) ، تحقيق : السيّد محمّد الحسيني الجلالي ، مؤسّسة النشر الإسلامي ، الطبعة الثانية ـ قم ١٤١٤ هـ .

١٥٣ ـ شرح أصول الكافي : للمازندراني ، المولىٰ محمّد صالح (ت ١٠٨١هـ) ، تحقيق : الميرزا أبو الحسن الشعراني / السيّد علي عاشور ، دار إحياء التراث العربي ، الطبعة الأ ولىٰ ـ بيروت ١٤٢١هـ .

١٥٤ ـ شرح الزرقاني علىٰ موطّأ مالك : للزرقاني ، محمّد بن عبد الباقي بن يوسف (ت ١١٢٢هـ) ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأ ولىٰ ـ بيروت ١٤١١ هـ .

١٥٥ ـ شرح السنّة : للبغوي ، الحسين بن مسعود الفرّاء (ت ٥١٦ هـ) ، تحقيق : شعيب الأرنؤوط ـ محمّد زهير الشاويش ، المكتب الإسلامي ، الطبعة الثانية ـ دمشق ١٩٨٣م (بي دي اف) .

١٥٦ ـ شرح شذور الذهب : لابن هشام النحوي ، أبي محمّد عبد الله جمال الدين الأنصاري (ت ٧٦١ هـ) ، تحقيق : محمّد محي الدين .

١٥٧ ـ شرح مشكل الآثار : لأبي جعفر الطحّاوي ، أحمد بن محمّد بن سلامة (ت ٣٢١هـ) ، تحقيق : شعيب الأرنؤوط ، مؤسّسة الرسالة ، الطبعة الأولىٰ ـ بيروت ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٧م .

١٥٨ ـ شرح النووي علي صحيح مسلم : للنووي ، أبي زكريا ، يحيىٰ بن شرف بن مري (ت٦٧٦ هـ) ، دار إحياء التراث العربي ، الطبعة الثانية ـ بيروت ١٣٩٢ هـ .

١٥٩ ـ شرح نهج البلاغة : لابن أبي الحديد ، عزّ الدين بن هبة الله بن محمّد (ت ٦٥٦هـ) ، تحقيق : محمّد أبو الفضل إبراهيم ، دار إحياء الكتب العربية ، الطبعة الأولىٰ ـ ١٣٧٨ هـ .

١٦٠ ـ شعب الإيمان : للبيهقي ، أبي بكر أحمد بن الحسين (ت ٤٥٨ هـ) ، تحقيق : محمّد السعيد بسيوني زغلول دار الكتب العلمية ، الطبعة الأ ولىٰ ـ بيروت ١٤١٠ هـ .

١٦١ ـ شواهد التنزيل لقواعد التفضيل : للحاكم الحسكاني ، عبيدالله بن عبدالله بن أحمد (من أعلام القرن الخامس ، تحقيق : الشيخ محمّد باقر المحمودي ، مؤسّسة الطبع والنشر التابعة لوزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي ، الطبعة الأ ولى ـ طهران ١٤١١ هـ .

١٦٢ ـ الشيعة والقرآن : إحسان إلٰهي ظهير ، نشر : إدارة ترجمان السنة ، الطبعة الأولى ـ لاهور ـ باكستان ١٤٠٣ هـ .

١٦٣ ـ الصاحبي في فقه اللغة : لابن فارس ، أبي الحسين أحمد بن فارس (ت ٣٩٥هـ) ، تحقيق : السيّد أحمد صقر ، نشر : عيسىٰ البابي الحلبي وشركاه ، القاهرة ١٩٧٧م (كتب سيّد علي) .

١٦٤ ـ الصحاح = تاج اللّغة وصحاح العربية : للجوهري ، إسماعيل بن حمّاد (ت٣٩٣ هـ) ، تحقيق : أحمد عبد الغفور العطّار ، دار العلم للملايين ، الطبعة الرابعة ـ بيروت ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧م .

١٦٥ ـ صحيح ابن حبان (بترتيب ابن بلبان الفارسي) : لأبي حاتم التميمي البستي ، محمّد بن حبان بن أحمد (ت ٣٥٤ هـ) ، تحقيق : شعيب الأرنؤوط ، مؤسّسة الرسالة ، الطبعة الثانية ـ بيروت ١٤١٤هـ .

١٦٦ ـ صحيح ابن خزيمة : للسلمي النيسابوري ، أبي بكر ، محمّد بن إسحاق بن خزيمة (ت ٣١١ هـ) ، تحقيق : د . محمّد مصطفىٰ الأعظمي ، المكتب الإسلامي ـ بيروت ١٣٩٠هـ ـ ١٩٧٠م .

١٦٧ ـ صحيح البخاري : للبخاري ، أبي عبدالله ، محمّد بن إسماعيل الجعفي (ت ٢٥٦ هـ) ، تحقيق : د . مصطفىٰ ديب البغا ، دار ابن كثير ، اليمامة ، الطبعة الثالثة ، بيروت ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م .

١٦٨ ـ **صحيح مسلم** : للقشيري النيسابوري ، أبي الحسين ، مسلم بن الحجّاج (ت ٢٦١ هـ) ، تحقيق : محمّد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت .

١٦٩ ـ **طبّ الأئمّة** : لابن سابور الزيّات (ت ٤٠١ هـ) ، منشورات الشريف الرضي ، الطبعة الثانية ـ إيران ١٤١١ هـ .

١٧٠ ـ **طبقات ابن سعد = الطبقات الكبرىٰ** : لمحمّد بن سعد بن منيع البصري الزهري (ت ٢٣٠ هـ) ، دار صادر ـ بيروت .

١٧١ ـ **طبقات الفقهاء** : لأبي إسحاق الشيرازي ، إبراهيم بن علي بن يوسف (ت ٤٧٦ هـ) ، تحقيق : خليل الميس ، دار القلم ـ بيروت .

١٧٢ ـ **علل الشرائع** : للصدوق ، أبي جعفر ، محمّد بن علي بن الحسين بن بابويه القمّي (ت ٣٨١ هـ) ، تحقيق : السيّد محمّد صادق بحر العلوم ، المكتبة الحيدرية ـ النجف الأشرف ١٣٨٥ هـ .

١٧٣ ـ **العلل ومعرفة الرجال** : لأحمد بن حنبل أبي عبدالله الشيباني (ت ٢٤١ هـ) ، تحقيق : وصيّ الله بن محمّد عبّاس ، دار الخاني ، الطبعة الأ ولىٰ ـ بيروت ١٤٠٨ هـ .

١٧٤ ـ **عمدة القارئ شرح صحيح البخاري** : للعيني ، بدر الدين محمود بن أحمد (ت ٨٥٥ هـ) ، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت .

١٧٥ ـ **عيون أخبار الرضا**عليه السلام : للصدوق ، أبي جعفر ، محمّد بن علي بن الحسين بن بابويه القمّي (ت ٣٨١ هـ) ، تحقيق : الشيخ حسن الأعلمي ، مؤسّسة الأعلمي للمطبوعات ـ بيروت ١٤٠٤هـ .

١٧٦ ـ **الغارات** : للثقفي ، أبي إسحاق ، إبراهيم بن محمّد الكوفي (ت ٢٨٣ هـ) ، تحقيق : السيّد جلال الدين المحدّث ، طبع بالأوفسيت في مطابع بهمن .

١٧٧ ـ **غاية المرام في شرح شرائع الإسلام** : لراشد الصيمري ، مفلح بن الحسن (ت حدود ٩٠٠ هـ) ، تحقيق : جعفر الكوثراني العاملي ، دار الهادي ، الطبعة الأولى ـ بيروت ١٤٢٠ هـ .

١٧٨ ـ **غاية النهاية في طبقات القراء** : للجزري ، أبي الخير محمّد بن محمّد (ت ٨٣٣ هـ) ، عني بنشره : ج . برجستراسر ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الثالثة ـ بيروت ١٩٨٢ م .

١٧٩ ـ **الغدير في الكتاب والسنّة والأدب** : للأميني ، عبدالحسين بن أحمد (ت ١٣٩٢ هـ) ، دار الكتاب العربي ، الطبعة الرابعة ـ بيروت ١٣٩٧هـ .

١٨٠ ـ **غريب الحديث** : لأبي عبيد ، القاسم بن سلام الهروي (ت ٢٢٣ هـ) ، تحقيق : د . محمّد عبد المعيد خان ، دار الكتاب العربي ، الطبعة الأ ولى ـ بيروت ١٣٩٦ هـ .

١٨١ ـ **الغريبين في القرآن والحديث** : للهروي ، أبي عبيد أحمد بن محمّد (ت ٤٠١ هـ) ، تحقيق : أحمد فريد المزيدي ، المكتبة العصرية ـ صيدا ١٩٩٩م (مكتبة) .

١٨٢ ـ **الفائق في غريب الحديث** : للزمخشري ، محمود بن عمر (ت ٥٨٣ هـ) ، تحقيق : علي محمّد البجّاوي / محمّد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعرفة ، الطبعة الثانية ـ لبنان .

١٨٣ ـ **فتح الباري شرح صحيح البخاري** : للعسقلاني ، أحمد بن علي بن حجر (ت ٨٥٢ هـ) ، تحقيق : محبّ الدين الخطيب ، دار المعرفة ـ بيروت .

١٨٤ ـ **فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير** : للشوكاني ، محمّد بن علي بن محمّد (ت ١٢٥٥ هـ) ، دار الفكر ـ بيروت .

١٨٥ ـ **الفتنة ووقعة الجمل** : لسيف بن عمر الضبّي الأسدي (ت ٢٠٠ هـ) ، تحقيق : أحمد راتب عرموش ، دار النفائس ، الطبعة الأ ولى ـ بيروت ١٣٩١ هـ .

١٨٦ ـ **الفتوح** : لابن أعثم الكوفي ، أبي محمّد أحمد بن أعثم (ت ٣١٤ هـ) ، تحقيق : علي شيري ، دار الأضواء ، الطبعة الأ ولى- بيروت ١٤١١ هـ.

١٨٧ ـ **فتوح البلدان** : للبلاذري ، أحمد بن يحيىٰ بن جابر (ت ٢٧٩ هـ) ، تحقيق : رضوان محمّد رضوان ، دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ ١٤٠٣ هـ.

١٨٨ ـ **الفتوحات المكّية** : لابن العربي ، أبي عبد الله محمّد بن علي (ت ٦٣٨ هـ) ، دار صادر ـ بيروت .

١٨٩ ـ **الفردوس بمأثور الخطاب** : للديلمي ، أبي شجاع شيرويه بن شهردار بن شيرويه الهمذاني ، الملقب : ب (إلكيا) (ت ٥٠٩ هـ) ، تحقيق : السعيد بن بسيوني زغلول ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأ ولى- بيروت ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م .

١٩٠ ـ **الفصل في الملل والأهواء والنحل** : لابن حزم ، علي بن أحمد بن سعيد (ت ٤٥٦ هـ) ، أبي محمّد ، مكتبة الخانجي ـ القاهرة .

١٩١ ـ **فضائل الصحابة** : لأحمد بن حنبل الشيباني (ت ٢٤١ هـ) ، تحقيق : د . وصيّ الله محمّد عبّاس ، مؤسّسة الرسالة ، الطبعة الأ ولى- بيروت ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م .

١٩٢ ـ **فضائل القرآن** : لابن الضريس ، محمّد بن أيوب البجلي (ت ٢٩٤ هـ) ، تحقيق : عروة بدير ، دار الفكر ، الطبعة الأ ولى- سورية ١٩٧٨ م .

١٩٣ ـ **فضائل القرآن** : لأبي عبيد ، القاسم بن سلام الهروي (ت ٢٢٤ هـ) ، تحقيق : مروان العطية ، محسن خرابة ، وفاء تقي الدين ، دار ابن كثير ـ دمشق ـ بيروت .

١٩٤ ـ **فضائل القرآن** : لابن كثير ، أبي الفداء عماد الدين إسماعيل بن عمر (ت ٧٠٠ هـ) ، تحقيق : أبو إسحق الحويني الأثري ، مكتبة ابن تيمية ، الطبعة الأ ولى- القاهرة ١٤١٦ هـ.

١٩٥ ـ فضائل القرآن : للمستغفري ، أبي العبّاس جعفر بن محمّد (ت ٤٣٢ هـ) ، تحقيق : د . أحمد بن فارس السلّوم ، دار ابن حزم ، الطبعة الأ ولىٰ ـ لبنان ٢٠٠٦ م .

١٩٦ ـ الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة : للشوكاني ، محمّد بن علي بن محمّد (ت ١٢٥٠ هـ) ، تحقيق : عبد الرحمٰن يحيىٰ المعلمي ، المكتب الإسلامي ، الطبعة الثالثة ـ بيروت ١٤٠٧ هـ .

١٩٧ ـ فواتح الرحموت (بهامش المستصفىٰ للغزالي) : للكنوي الهندي ، عبد العلي محمّد بن نظام الدين (ت ١٢٢٥ هـ) ، طبعة دار صادر بالأوفسيت عن المطبعة الأميرية ببولاق ـ مصر ١٣٢٤ هـ (الطبعة الأولىٰ) .

١٩٨ ـ الفهرست : للشيخ الطوسي ، أبي جعفر محمّد بن الحسن (ت ٤٦٠ هـ) ، تحقيق : الشيخ جواد القيّومي ، مؤسّسة نشر الفقاهة ـ قم ١٤١٧ هـ ، الطبعة الأولىٰ / وطبعة أخرىٰ : تحقيق : أحمد عبدالسّلام ، دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٤١٥ هـ ، الطبعة الأولىٰ .

١٩٩ ـ فهرست ابن النديم : لأبي الفرج ، محمّد بن أبي يعقوب البغدادي (ت ٤٣٨ هـ) ، تحقيق : رضا ـ تجدد .

٢٠٠ ـ فيض القدير شرح الجامع الصغير : للمنّاوي ، عبدالرؤوف محمّد بن علي الشافعي (ت ١٠٣١ هـ) ، المكتبة التجارية الكبرىٰ ، الطبعة الأ ولىٰ ـ مصر ١٣٥٦ هـ .

٢٠١ ـ القرآن الكريم وروايات المدرستين : للسيّد مرتضىٰ العسكري ، نشر شركة التوحيد للنشر ، الطبعة الأولىٰ ١٩٩٦ م .

٢٠٢ ـ القرآن في الإسلام : للسيّد محمّد حسين الطباطبائي (ت ١٤١٢ هـ) ، تعريب : السيّد أحمد الحسيني .

٢٠٣ ـ قرب الإسناد : للحميري ، أبي العبّاس ، عبدالله بن جعفر القمّي (من اعلام القرن الثالث) ، تحقيق ونشر : مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث ـ قم ١٤١٣هـ.

٢٠٤ ـ القواعد والإشارات في أصول القراءات : لابن أبي الرضا الحموي ، أحمد بن عمر بن محمّد (ت ٧٩١ هـ) ، تحقيق : د. عبد الكريم محمّد الحسن بكّار ، دار القلم ، الطبعة الأ ولى ـ دمشق ١٤٠٦ هـ.

٢٠٥ ـ الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة : للذهبي ، محمّد بن أحمد أبي عبد الله الدمشقي (ت ٧٤٨ هـ) ، تحقيق : محمّد عوامة ، دار القبلة للثقافة الإسلامية ، الطبعة الأ ولى ـ جدة ١٤١٣ هـ ـ ١٩٩٢م.

٢٠٦ ـ الكافي : للكليني ، محمّد بن يعقوب بن إسحاق (ت ٣٢٩ هـ) ، تصحيح وتعليق : علي أكبر الغفاري ، دار الكتب الإسلامية ، الطبعة الخامسة ـ طهران ١٣٦٣هش.

٢٠٧ ـ الكامل في التاريخ : لابن الأثير ، أبي الحسن ، علي بن أبي الكرم محمّد بن محمّد بن عبد الكريم الشيباني (ت ٦٣٠ هـ) ، تحقيق : عبدالله القاضي ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الثانية ـ بيروت ١٤١٥ هـ.

٢٠٨ ـ الكامل في ضعفاء الرجال : لابن عدي ، أبي أحمد عبدالله بن عدي الجرجاني (ت ٣٦٥ هـ) ، تحقيق : يحيىٰ مختار غزاوي ، دار الفكر ، الطبعة الثالثة ـ بيروت ١٤٠٩ هـ ـ ١٩٨٨م.

٢٠٩ ـ كتاب الألفين : للعلّامة الحلّي ، حسن بن المطهر (ت ٧٢٦ هـ) ، نشر : مكتبة الألفين ـ الكويت ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م.

٢١٠ ـ كتاب الزهد : لابن المبارك ، عبد الله بن المبارك بن واضح المرزوي (ت ١٨١ هـ) ، تحقيق : حبيب الرحمٰن الأعظمي ، دار الكتب العلمية ـ بيروت.

٢١١ ـ **كتاب السبعة في القراءات** : لابن مجاهد ، أبي بكر أحمد بن موسىٰ بن العبّاس ابـن مـجاهد التـميمي البـغدادي (ت ٣٢٤ هـ) ، تـحقيق : د . شـوقي ضـيف ، دار المعارف ، الطبعة الثانية ـ القاهرة ١٤٠٠ هـ .

٢١٢ ـ **كتاب سليم بن قيس** : لسليم بن قيس الهلالي (ت ٧٦ هـ) ، تحقيق : محمّد باقر الأنصاري الزنجاني .

٢١٣ ـ **كتاب صفّين** : للمنقري ، نصر بن مزاحم (ت ٢١٢ هـ) ، تحقيق : عبدالسّلام محمّد هارون ، المؤسّسة العربية الحديثة ، الطبعة الثانية ـ القاهرة ١٣٨٢هـ .

٢١٤ ـ **كتاب المصاحف** : لابن أبي داود السجستاني ، أبي بكر عبد الله بن سليمان الأشعث (ت ٣١٦ هـ) ، تحقيق : د . محبّ الديـن عـبد الله السـبحان ، دار البشـائر الإسلامية ، الطبعة الثانية ، بيروت ١٤٢٣ هـ .

٢١٥ ـ **كشف الحجب والأستار** : للسيّد إعجاز حسين الكنتوري (ت ١٢٨٦ هـ) ، الطبعة الثانية ، نشر مكتبة آية الله العظمىٰ المرعشي النجفي ـ قم المقدّسة ١٤٠٩ هـ .

٢١٦ ـ **كشف الخفاء** : للعجلوني ، إسماعيل بن محمّد (ت ١١٦٢ هـ) ، تحقيق : أحمد القلاش ، مؤسّسة الرسالة ، الطبعة الرابعة ـ بيروت ١٤٠٥ هـ .

٢١٧ ـ **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون** : لحاج خليفة ، مصطفىٰ بن عبدالله القسطنطيني الرّومي الحنفي (ت ١٠٦٧ هـ) ، دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ ١٤١٣ هـ ـ ١٩٩٢م .

٢١٨ ـ **كشف اليقين في فضائل أمير المؤمنين** : للعلّامة الحلّي ، الحسن بن يوسف ابن المطهّر (ت ٧٢٦ هـ) ، تحقيق : حسين الدركاهي ، الطبعة الأولىٰ ١٤١١ هـ .

٢١٩ ـ **الكفاية في علم الرواية** : للخطيب البغدادي ، أحمد بن علي بن ثابت أبي بكر (ت ٤٣٦ هـ) ، تحقيق : أبو عبدالله السـورقي ، إبـراهـيم حـمدي المـدني ، المكـتبة العلمية ـ المدينة المنوّرة .

٢٢٠ ـ الكنىٰ والألقاب : للشيخ عبّاس القمّي (ت ١٣٥٩ هـ) ، تقديم : محمّد هادي الأميني ، مكتبة الصدر ـ طهران .

٢٢١ ـ كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال : للمتّقي الهندي ، علاء الدين علي المتّقي بن حسام الدين الهندي (ت ٩٧٥ هـ) ، تحقيق : محمود عمر الدمياطي ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأ ولىٰ- بيروت ١٤١٩ هـ ـ ١٩٩٨م .

٢٢٢ ـ لباب النقول في أسباب النزول : للسيوطي ، عبد الرحمٰن بن أبي بكر بن محمّد السيوطي أبو الفضل (ت ٩١١ هـ) ، دار إحياء العلوم ـ بيروت .

٢٢٣ ـ لطائف الإشارات لفنون القراءات : للقسطلاني ، أبي العبّاس ، أحمد بن محمّد (ت ٩٢٣ هـ) ، تحقيق : عامر السيّد عثمان / د . عبد الصبور شاهين ، لجنة إحياء التراث الإسلامي ـ القاهرة ١٩٧٢م .

٢٢٤ ـ مباحث في علوم القران : للدكتور صبحي الصالح .

٢٢٥ ـ المبسوط : للسرخسي ، محمّد بن أحمد بن أبي سهل (ت ٤٨٣ هـ) ، دار النشر : دار المعرفة ـ بيروت .

٢٢٦ ـ المجالسة وجواهر العلم : للدينوري ، أبي بكر ، أحمد بن مروان بن محمّد القاضي المالكي (ت ٣٣٣ هـ) ، دار ابن حزم ، الطبعة الأ ولىٰ- بيروت ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢ م .

٢٢٧ ـ مجمع البحرين : للطريحي ، فخر الدين (ت ١٠٨٥ هـ) ، تحقيق : السيّد أحمد الحسيني ، مكتب النشر الثقافة الإسلامية ، الطبعة الثانية ١٤٠٨ هـ .

٢٢٨ ـ مجمع الزوائد ومنبع الفوائد : للهيثمي ، نور الدين علي بن أبي بكر (ت ٨٠٧ هـ) ، دار الريّان للتراث ، دار الكتاب العربي ـ القاهرة ، بيروت ١٤٠٧ هـ .

٢٢٩ ـ المجموع شرح المهذب : للنووي ، محيي الدين بن شرف (ت ٦٧٦ هـ) ، دار الفكر ـ بيروت ١٩٩٧م .

٢٣٠ ـ المحاسن : للبرقي ، أبي جعفر أحمد بن محمّد بن خالد (ت ٢٧٤ هـ) ، تحقيق : السيّد جلال الدين الحسيني ، دار الكتب الإسلامية ـ طهران ١٣٧٠ هـ .

٢٣١ ـ محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء : للراغب الأصفهاني ، أبي القاسم ، الحسين بن محمّد بن المفضل ، تحقيق : عمر الطبّاع ، دار القلم ـ بيروت ١٤٢٠ هـ ـ ١٩٩٩م .

٢٣٢ ـ المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها : لابن جني ، أبي الفتح ، عثمان بن جنّي (٣٩٢ هـ) ، تحقيق : علي النجدي / عبد الحليم نجار / عبد الفتاح إسماعيل ، المجلس الأعلي للشؤون الإسلامية ـ القاهرة ١٤١٥ هـ .

٢٣٣ ـ المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز : لابن عطية الأندلسي ، أبي محمّد عبد الحقّ بن غالب (ت ٥٤٦ هـ) ، تحقيق : عبدالسّلام عبدالشافي محمّد ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأ ولى ـ لبنان ١٤١٣ هـ ـ ١٩٩٣م .

٢٣٤ ـ المحكم في نقط المصاحف : لأبي عمرو الداني ، عثمان بن سعيد (ت ٤٤٤ هـ) ، تحقيق : محمّد حسن محمّد ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأ ولى ـ بيروت ٢٠٠٤م .

٢٣٥ ـ المحلّى : لابن حزم الأندلسي ، أبي محمّد ، علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري (ت ٤٥٦ هـ) ، تحقيق : لجنة إحياء التراث العربي ، دار الآفاق الجديدة ـ بيروت .

٢٣٦ ـ مختصر بصائر الدرجات : للحلّي ، عزّ الدين الحسن بن سليمان (من اعلام القرن التاسع) ، نشر الطبعة الحيدرية ، الطبعة الأ ولى ـ النجف الأشرف ١٣٧٠ هـ .

٢٣٧ ـ مختصر التحفة الإثني عشرية : للدهلوي (ت ١٢٣٩هـ) ، اختصره وهذّبه محمود شكري الألوسي (ت ١٢٧٠ هـ) ، تحقيق : محبّ الدين الخطيب ، نشر المطبعة السلفية ـ القاهرة ١٣٧٣ هـ .

٢٣٨ ـ مختصر في شواذّ القرآن : لابن خالويه ، أبي عبد الله الحسين بن أحمد الهمداني اللغوي (ت ٣٧٠ هـ) ، مكتبة المتنبي ـ القاهرة .

٢٣٩ ـ المدخل إلىٰ السنن الكبرىٰ : للبيهقي ، أحمد بن الحسين بن علي أبي بكر (ت ٤٥٨ هـ) ، تحقيق : د . محمّد ضياء الرحمٰن الأعظمي ، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي ـ الكويت ١٤٠٤ هـ .

٢٤٠ ـ المرشد الوجيز إلىٰ علوم تتعلّق بالكتاب العزيز : لأبي شامة المقدسي ، عبد الرحمٰن بن إسماعيل (ت ٦٦٥ هـ) ، تحقيق : إبراهيم شمس الدين ، الطبعة الأولىٰ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ١٤٢٤ هـ ـ ٢٠٠٣م .

٢٤١ ـ مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح : للقاري ، علي بن سلطان محمّد (ت ١٠١٤ هـ) ، تحقيق : جمال عيتاني ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولىٰ ، بيروت ١٤٢٢ هـ ـ ٢٠٠١ م .

٢٤٢ ـ مذاهب التفسير الإسلامي : لاجتنس جولدتسهر ، ترجمه الدكتور عبد الحليم النجار ، مكتبة الخانجي بمصر ومكتبة المثنّىٰ ببغداد ، القاهرة ١٣٧٤ هـ / ١٩٥٥ م .

٢٤٣ ـ المزهر في علوم اللغة وأنواعها : للسيوطي ، جلال الدين (ت ٩١١ هـ) ، تحقيق : فؤاد علي منصور ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأ ولىٰ ـ بيروت ١٤١٨ هـ ـ ١٩٩٨م .

٢٤٤ ـ المسائل السروية : للشيخ المفيد ، محمّد بن محمّد بن النعمان العكبري البغدادي (ت ٤١٣هـ) ، تحقيق : صائب عبدالحميد ، دار المفيد ، الطبعة الثانية ـ بيروت ١٤١٤هـ .

٢٤٥ ـ المستدرك علىٰ الصحيحين : للحاكم النيسابوري ، محمّد بن عبدالله ، (ت ٤٠٥ هـ) ، تحقيق : مصطفىٰ عبدالقادر عطا ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأ ولىٰ ـ بيروت ١٤١١ هـ ـ ١٩٩٠م .

٢٤٦ ـ مستدرك الوسائل ومستنبط المسائل : للنوري الطبرسي ، الشيخ ميرزا حسين (ت ١٣٢٠هـ) ، تحقيق ونشر : مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث ، الطبعة الأولىٰ المحقّقة ـ قم ١٤٠٨هـ .

٢٤٧ ـ مسند أبي يعلىٰ : لأبي يعلىٰ الموصلي ، أحمد بن علي بن المثنّىٰ التميمي (ت ٣٠٧ هـ) ، تحقيق : حسين سليم أسد ، دار المأمون للتراث ، الطبعة الأ ولىٰ ـ دمشق ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤ م .

٢٤٨ ـ مسند ابن الجعد : للجوهري ، علي بن الجعد بن عبيد البغدادي (ت ٢٣٠ هـ) ، تـحقيق : عـامر أحـمد حـيدر ، مـؤسّسة نـادر ، الطـبعة الأ ولىٰ ـ بـيروت ١٤١٠ هـ ١٩٩٠م .

٢٤٩ ـ مسند أحمد : لأحمد بن حنبل ، أبي عبدالله الشيباني (ت ٢٤١ هـ) ، مؤسّسة قرطبة ـ مصر .

٢٥٠ ـ مسند البزّار : للبزّاز ، أبي بكر ، أحمد بن عمرو بن عبد الخالق (ت ٢٩٢ هـ) ، تحقيق : د . محفوظ الرحمٰن زين الله ، مؤسّسة علوم القرآن / مكتبة العلوم والحكم ، الطبعة الأ ولىٰ ـ بيروت ، المدينة ١٤٠٩ هـ .

٢٥١ ـ مسند الربيع = الجامع الصحيح : للأزدي ، الربيع بن حبيب البصري (من أعيان المائة الثانية للهجرة) ، تـحقيق : مـحمّد إدريس / عـاشور بـن يـوسف ، دار الحكمة / مكتبة الاستقامة ، الطبعة الأ ولىٰ ـ بيروت / سلطنة عمان ـ ١٤١٥ هـ .

٢٥٢ ـ مسند الشافعي : لمحمّد بن إدريس ، أبي عبد الله الشافعي(ت ٢٠٤ هـ) ، دار الكتب العلمية ـ بيروت .

٢٥٣ ـ مسند الشاميين : للطبراني ، سليمان بن أحمد بن أيوب أبي القاسم الطبراني (ت ٣٦٠ هـ) ، تحقيق : حمدي بن عبدالمجيد السلفي ، مـؤسّسة الرسـالة ، الطبعة الأ ولىٰ ـ بيروت ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٤ م .

٢٥٤ ـ مسند الطيالسي : لسليمان بن داود أبو داود الفارسي البصري الطيالسي (ت ٢٠٤ هـ) ، دار المعرفة ـ بيروت .

٢٥٥ ـ مشكاة المصابيح : للخطيب التبريزي ، محمّد بن عبد الله العمري (ت ٧٤١ هـ) ، تحقيق : محمّد ناصر الدين الألباني ، المكتب الإسلامي ، الطبعة الثالثة ـ بيروت ١٩٨٥م .

٢٥٦ ـ المصنف : للصنعاني ، أبي بكر عبد الرزاق بن همام (ت ٢١١ هـ) ، تحقيق : حبيب الرحمٰن الأعظمي ، المكتب الإسلامي ، الطبعة الثانية ـ بيروت ١٤٠٣هـ .

٢٥٧ ـ مصنف ابن أبي شيبة : للكوفي ، أبي بكر بن أبي شيبة ، عبدالله بن محمّد (ت ٢٣٥هـ) ، تحقيق : كمال يوسف الحوت ، مكتبة الرشد ، الطبعة الأ ولىٰ ـ الرياض ١٤٠٩هـ .

٢٥٨ ـ المعارف : لابن قتيبة الدينوري ، أبي محمّد عبد الله بن مسلم (ت ٢٧٦ هـ) ، تحقيق : د . ثروت عكاشة ، دار المعارف ـ القاهرة .

٢٥٩ ـ معالم العلماء : لابن شهرآشوب ، مشير الدين أبي عبدالله محمّد بن علي (ت ٥٨٨ هـ) ، قم ـ إيران .

٢٦٠ ـ معاني الأخبار : للصدوق ، محمّد بن علي بن الحسين بن بابويه القمّي (ت ٣٨١ هـ) ، تحقيق : علي أكبر الغفاري ، مؤسّسة النشر الإسلامي ـ قم ١٣٧٩ هـ .

٢٦١ ـ المعتصر من المختصر من مشكل الآثار : أبي المحاسن يوسف بن موسىٰ الحنفي (ت ٨٠٣ هـ) ، عالم الكتب / مكتبة المتنبي / مكتبة سعد الدين - بيروت / القاهرة / دمشق .

٢٦٢ ـ المعجزة الكبرىٰ : لمحمّد أبو زهرة ، نشر دار الفكر العربي .

٢٦٣ ـ معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلىٰ معرفة الأديب : للحموي ، ياقوت بن عبدالله الرومي (ت ٦٢٦ هـ) ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأ ولىٰ ـ بيروت ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م

٢٦٤ ـ **المعجم الأوسط** : للطبراني ، أبي القاسم سليمان بن أحمد (ت ٣٦٠ هـ) ، تحقيق : طارق بن عوض الله بن محمّد ، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني ، دار الحرمين ـ القاهرة ١٤١٥ هـ .

٢٦٥ ـ **معجم القراءات القرآنية** : للدكتور أحمد مختار ، والدكتور عبد العال سالم ، أسوة للنشر ، إيران ١٩٩١ م .

٢٦٦ ـ **المعجم الكبير** : للطبراني ، أبي القاسم ، سليمان بن أحمد بن أيوب (ت ٣٦٠ هـ) ، تحقيق : حمدي بن المجيد السلفي ، مكتبة الزهراء ، الطبعة الثانية - الموصل ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٣م .

٢٦٧ ـ **المعرفة والتاريخ** : للفسوي ، أبي يوسف ، يعقوب بن سفيان (ت ٢٨٠ هـ) ، تحقيق : خليل المنصور ، دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م .

٢٦٨ ـ **معرفة الثقات** : للعجلي ، أبي الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي الكوفي (ت ٢٦١هـ) ، تحقيق : عبد العليم عبد العظيم البستوي ، مكتبة الدار ، الطبعة الأ ولى ـ السعودية ١٤٠٥هـ .

٢٦٩ ـ **معرفة القراء الكبار** : للذهبي ، محمّد بن أحمد بن عثمان (ت ٧٤٨ هـ) ، تحقيق : بشار عوّاد معروف ، شعيب الأرنؤوط ، صالح مهدي عبّاس ، مؤسّسة الرسالة ، الطبعة الأ ولى ـ بيروت ١٤٠٤ هـ .

٢٧٠ ـ **المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني** : للمقدسي الحنبلي ، ابن قدامة ، عبدالله بن أحمد (ت ٦٢٠هـ) ، دار الفكر ، الطبعة الأ ولى ـ بيروت ١٤٠٥هـ .

٢٧١ ـ **مفتاح الكرامة** : للسيّد محمّد جواد العاملي(ت ١٢٢٦ هـ) ، تحقيق : الشيخ محمّد باقر الخالصي ، مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين ، الطبعة الأ ولى ـ قم ١٤١٩ هـ .

٢٧٢ ـ مفردات ألفاظ القرآن : للراغب الأصفهاني ، أبي القاسم الحسين بن محمّد (ت ٤٢٥ هـ) ، تحقيق : صفوان عدنان داوودي ، دار القلم ـ دمشق .

٢٧٣ ـ مقالات الإسلاميين : لأبي الحسن الأشعري ، علي بن إسماعيل (ت ٣٣٠ هـ) ، تحقيق : هلموت ريتر ، دار إحياء التراث العربي ، الطبعة الثالثة ـ بيروت .

٢٧٤ ـ مقدّمتان في علوم القرآن : لابن عطية الأندلسي ، أبي محمّد عبد الحق بن غالب (ت ٥٤٦ هـ) ، تحقيق أرثر جيفري ، نشر السنّة المحمّدية ـ القاهرة .

٢٧٥ ـ المقنع : لأبي عمرو الداني ، عثمان بن سعيد (ت ٤٤٤ هـ) ، تحقيق : محمّد أحمد دهمان ، دار الفكر ، تصوير عن الطبعة الأولىٰ ، دمشق ١٩٨٣م .

٢٧٦ ـ مناقب ابن شهرآشوب : لمشير الدين أبي عبدالله بن علي (ت ٥٨٨ هـ) ، تحقيق : لجنة من أساتذة النجف الأشرف ، المكتبة الحيدرية ـ النجف ١٢٧٦هـ .

٢٧٧ ـ المناقب : للموفّق الخوارزمي ، الموفّق بن أحمد بن محمّد المكّي (ت ٥٦٨ هـ) ، تحقيق : الشيخ مالك المحمودي ، مؤسّسة النشر الإسلامي ، الطبعة الثانية ـ قم ١٤١٤هـ .

٢٧٨ ـ مناهل العرفان في علوم القرآن : للزرقاني ، محمّد عبد العظيم (١٣٦٧ هـ) ، دار الفكر ، الطبعة الأ ولىٰ ـ لبنان ١٤١٦ هـ ـ ١٩٩٦م .

٢٧٩ ـ المنتقىٰ من منهاج الاعتدال في نقض كلام أهل الرفض والاعتزال : للذهبي ، أبي عبد الله محمّد بن عثمان (ت ٧٤٨ هـ) ، تحقيق : محبّ الدين الخطيب .

٢٨٠ ـ منح الجليل علىٰ مختصر الشيخ خليل : لمحمّد عليش ، أبي عبدالله محمّد بن أحمد بن محمّد المالكي (ت ١٢٩٩هـ) ، دار الفكر ـ بيروت ـ ١٤٠٩هـ ١٩٨٩م .

٢٨١ ـ منع تدوين الحديث : للسيّد علي الشهرستاني ، مؤسّسة الرافد ، الطبعة الرابعة ـ قم ١٤٣٠ هـ .

٢٨٢ ـ منهاج السنة النبوية : لابن تيمية الحرّاني ، تقي الدين أبي العبّاس أحمد بن عبدالحليم الحراني (ت ٧٢٨هـ) ، تحقيق : د . محمّد رشاد سالم ، مؤسّسة قرطبة ، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٦هـ .

٢٨٣ ـ الموافقات في أصول الشريعة : للشاطبي ، إبراهيم بن موسىٰ اللخمي المالكي (ت ٧٩٠ هـ) ، تحقيق : عبد الله دراز ، دار المعرفة ـ بيروت .

٢٨٤ ـ موطّأ الإمام مالك : لمالك بن أنس الأصبحي ، أبي عبدالله (ت ١٧٩هـ) ، تحقيق : محمّد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء التراث العربي ـ مصر .

٢٨٥ ـ ميزان الاعتدال في نقد الرجال : للذهبي ، شمس الدين محمّد بن أحمد (ت ٧٤٨ هـ) ، تحقيق : علي محمّد معوض / وعادل أحمد عبد الموجود ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأ ولىٰ ـ بيروت ١٩٩٥م .

٢٨٦ ـ لسان العرب : لابن منظور ، محمّد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري (ت ٧١١ هـ) ، دار صادر ، الطبعة الأ ولىٰ ـ بيروت .

٢٨٧ ـ لسان الميزان : لابن حجر العسقلاني ، أبي الفضل ، أحمد بن علي بن حجر (ت ٨٥٢ هـ) ، تحقيق : دائرة المعارف النظامية ـ الهند ، مؤسّسة الأعلمي للمطبوعات ، الطبعة الثالثة ـ بيروت ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م .

٢٨٨ ـ الناسخ والمنسوخ = قلائد المرجان في بيان الناسخ والمنسوخ في القرآن : للكرمي ، مرعي بن يوسف بن أبي بكر (١٠٣٣ هـ) ، تحقيق : سامي عطا حسن ، دار القرآن الكريم ـ الكويت ١٤٠٠ هـ .

٢٨٩ ـ النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة : لابن تغري بردي ، أبي المحاسن ، يوسف الأتابكي (ت ٨٧٤ هـ) ، وزارة الثقافة والإرشاد القومي ـ مصر .

٢٩٠ ـ نصوص في علوم القرآن : للسيّد علي الموسوي الدارأبي (معاصر) ، مجمع البحوث الإسلامية ، الطبعة الثانية ـ مشهد ١٤٢٩ هـ .

٢٩١ ـ نفحات الأزهار : للسيّد علي الميلاني ، (معاصر) ، مطبعة مهر ـ قم ١٤١٤ هـ .

٢٩٢ ـ النشر في القراءات العشر : لابن الجزري ، أبي الخير محمّد بن محمّد ، (ت٨٣٣ هـ) ، تحقيق : علي محمّد الضباع ، دار الكتب العلمية ـ بيروت .

٢٩٣ ـ نوادر الأصول : للترمذي ، محمّد بن علي بن الحسن ، أبي عبد الله (ت ٢٥٥ هـ) ، تحقيق : عبد الرحمٰن عميرة ، دار الجيل ـ بيروت ـ ١٩٩٢م .

٢٩٤ ـ نور القبس المختصر من المقتبس : للمرزباني ، أبي عبيد الله محمّد بن عمران (ت ٣٨٤ هـ) ، اختصار أبو المحاسن اليغموري (ت ٦٧٣ هـ) ، تحقيق : رودلف زلهايم ، نشر فرانتس شتاينر بفيسبان ـ المانيا ١٩٦٤م .

٢٩٥ ـ النهاية في غريب الحديث والأثر : لابن الأثير ، أبي السعادات ، المبارك بن محمّد الجزري (ت ٦٠٦ هـ) ، تحقيق : طاهر أحمد الزاوي / محمود محمّد الطناحي ، المكتبة العلمية ـ بيروت ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م .

٢٩٦ ـ نهج البلاغة (ما جمعه الشريف الرضي (ت ٤٠٦ هـ) من كلام أمير المؤمنينعليه السلام) : تحقيق : الشيخ محمّد عبده ، دار الذخائر ـ إيران ١٤١٢ هـ .

٢٩٧ ـ الوافي : للفيض الكاشاني ، محمّد محسن بن الشاه مرتضىٰ بن الشاه محمود (ت ١٠٩١ هـ) ، تحقيق : ضياء الدين الحسيني الأصفهاني ، مكتبة أمير المؤمنين ، الطبعة الأ ولىٰ ـ أصفهان ١٤٠٦ هـ .

٢٩٨ ـ الوافي بالوفيات : للصفدي ، صلاح الدين خليل بن أيبك (ت ٧٦٤ هـ) ، تحقيق : أحمد الأرنؤوط / تركي مصطفىٰ ، دار إحياء التراث ـ بيروت ١٤٢٠ هـ ـ ٢٠٠٠ م .

٢٩٩ ـ وسائل الشيعة : للحرّ العاملي ، الشيخ محمّد بن الحسن (ت ١١٠٤هـ) ، تحقيق ونشر : مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث ، الطبعة الثانية ـ قم ١٤١٤هـ.

٣٠٠ ـ وفاء الوفاء بأخبار دار المصطفىٰ : للسمهودي ، علي بن عبد الله بن أحمد الحسني الشافعي (ت ٩١١ هـ) ، تحقيق : محمّد محيي الدين عبد المجيد ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأ ولىٰ ـ بيروت ١٤١٩هـ.

٣٠١ ـ وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان : لابن خلّكان ، أبي العبّاس ، أحمد بن محمّد بن أبي بكر (ت ٦٨١هـ) ، تحقيق : إحسان عبّاس ، دار الثقافة ـ لبنان .

٣٠٢ ـ ينابيع المودّة لذوي القربىٰ : للقندوزي ، الشيخ سليمان بن إبراهيم الحنفي (ت ١٢٩٤هـ) ، تحقيق : سيّد علي جمال أشرف الحسيني ، دار أسوة للطباعة والنشر ، الطبعة الأولىٰ ١٤١٦هـ.